





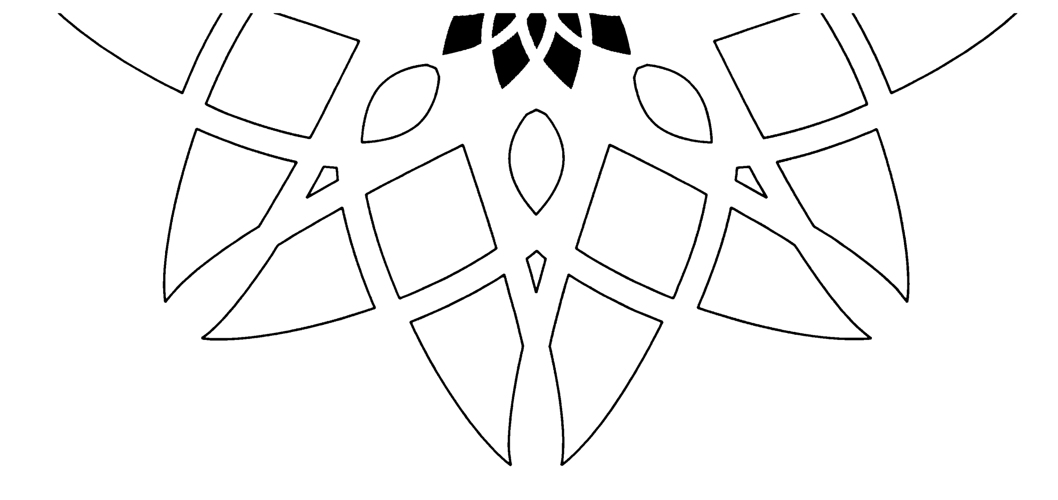




الفكرة والإشراف

مركز المنهاج للإشراف والتدريب التربوي

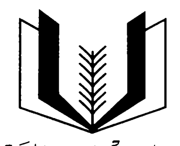

الخلاصة في
مصطلح الحديث



ح دار أصول المنهاج للنشر، ١٤٤٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
مركز المنهاج للإشراف والتدريب التربوي.
الخلاصة في مصطلح الحديث. / مركز المنهاج للإشراف والتدريب التربوي - الرياض، ١٤٤٢هـ
٢٥٦ ص، ١٧×٢٤سم
ردمك: ٤-٠-٩١٥٩٧-٦٠٣-٩٧٨
١- الحديث - مصطلح أ. العنوان
ديوي ٢٣١ ٦٢٣٧/ ١٤٤٢

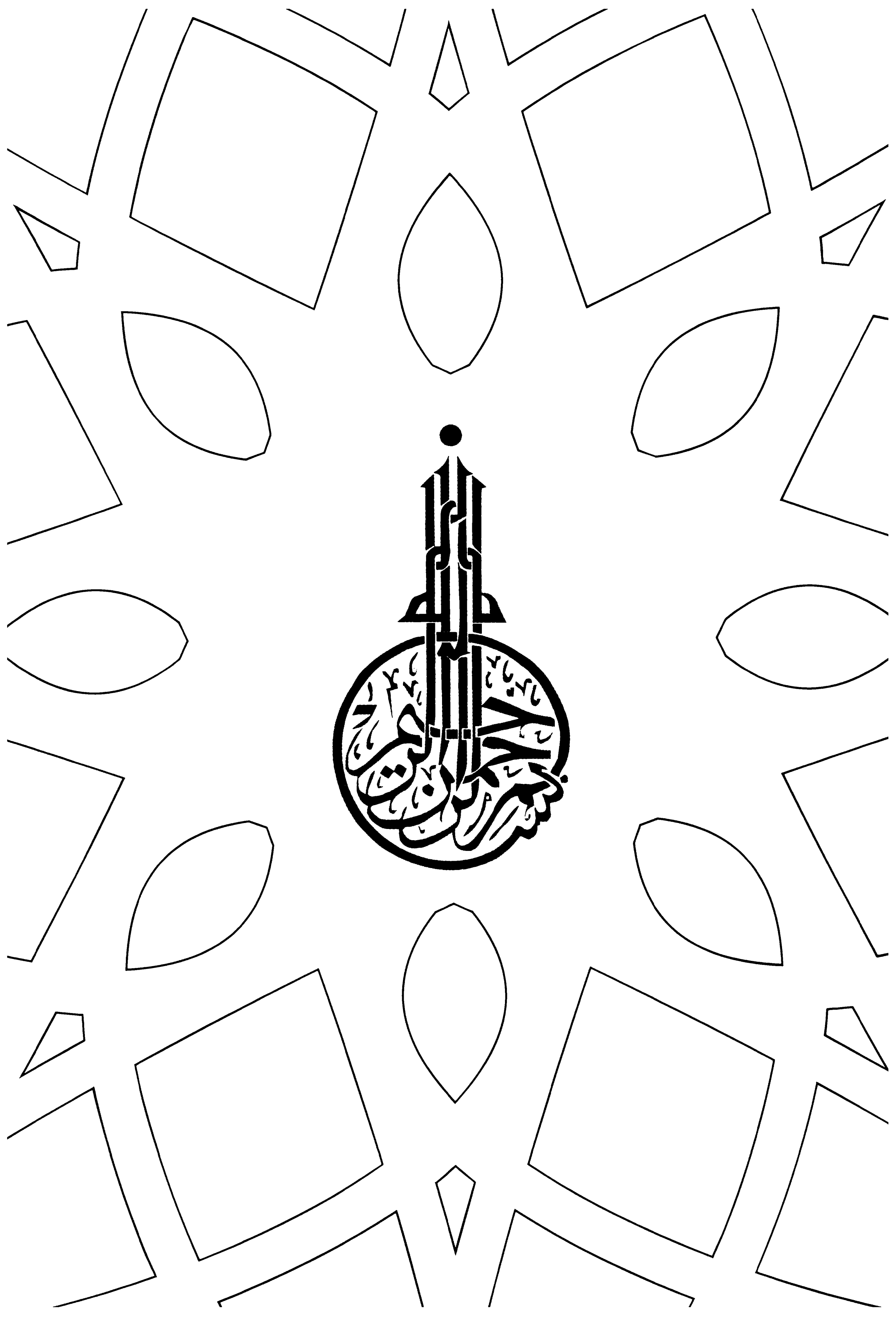
رقم الإيداع: ١٤٤٢/٦٢٣٧
ردمك: ٤-٠-٩١٥٩٧-٦٠٣-٩٧٨

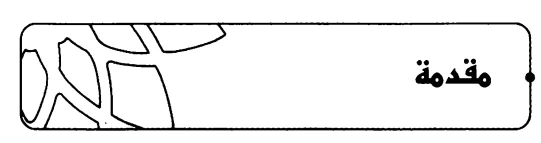


مركز المنهاج للإشراف والتدريب التربوي
Almenhaj Center for Educational Supervision and Training

المملكة العربية السعودية - الرياض - هاتف: ٠٠٩٦٦٥٠٥٩٠٠٩٥٣
الموقع الإلكتروني: www.kholasah.com
البريد الإلكتروني: info@kholasah.com


الملحوظات
والمقترحات


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فشرف كل علم تابعٌ لشرفِ موضوعه، والغايةِ منه، وشدةِ الحاجة إليه، وعلمُ الحديث من أشرف العلوم منزلةً، وأعظمِها شأنًا، وأجلِّها قدرًا؛ لتعلقه بسنة خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم المبعوث رحمة للعالمين، الذي أرسله الله تعالى ليبين للناس سبل الهدى، فأنزل عليه القرآن والحكمة هاديًا ومبشرًا ونذيرًا، قال الله تعالى﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٥١].

وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤]

فرسول الله صلى الله عليه وسلم هو المبين عن الله عز وجل أمرَه، وعن كتابه معانيَ ما خوطب به الناس، وما أراد الله عز وجل به وعُني فيه، وما شرع من معاني دينه وأحكامه وفرائضه وموجباته وآدابه ومندوبه وسننه التي سنها، وأحكامه التي حكم بها، وآثاره التي بثها(١)

والغايةُ منه معرفة ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يصح من المرويات، وضبط ألفاظه وبيان معانيها وأحكامه.

وأما الحاجة إليه فشديدة؛ لتوقف الفهم عن الله تعالى على معرفة ما ثبت عن نبيه صلى الله عليه وسلم، فلا تحصل الهداية -التي هي سبب السعادة في الدارين- إلا به.

فحاجة أهل التفسير والفقه وأصوله ظاهرةٌ؛ لأن أولى ما فسر به كلام الله تعالى ما ثبت عن نبيه صلى الله عليه وسلم، ويحتاج الناظر في ذلك إلى معرفة ما ثبت مما لم يثبت، وأما الفقه فلاحتياج الفقيه إلى الاستدلال بما ثبت من الحديث، دون ما لم يثبت، ولا يتبين ذلك إلا بعلم الحديث(٢).

هذا وعلوم الحديث -على تنوعها- قسمان:

١- قسم يتعلق بإسناد الحديث وطرق وصوله إلينا.

٢- وقسم يتعلق بمتن الحديث، وألفاظه.

---

(١) الجرح والتعديل لابن حاتم (١/ ٢).

(٢) النكت على ابن صلاح لابن حجر (١/ ٢٢٧)



ومن جملة علوم الحديث علمُ مصطلح الحديث، وهو: علم يُبحث فيه عن مصطلحات أهل الحديث التي تعارفوا عليها وجرت بينهم، وتداولوها.

قال الحافظ العراقي: "علم الحديث خطير وقعه، كبيرٌ نفعُه، عليه مدار أكثرِ الأحكامِ، وبه يعرف الحلال والحرام، ولأهله اصطلاحٌ لا بُدَّ للطَّالب من فهمه؛ فلهذا نُدِب إلى تقديم العناية بكتابٍ في علمه"(١).

فعلم المصطلح أساسٌ وتمهيدٌ لباقي فروع علم الحديث، بل هو مفتاح هذا العلم؛ لتوقف فهم مقاصد أهله على معرفة عباراتهم، وما يجري على ألسنتهم أو أقلامهم من مصطلحات، فهي رسومهم التي تواضعوا عليها، فلا بد للطالب من معرفتها وفهمها؛ لأنه لا يصلح، ولا ينبغي الولوج في أي علمٍ كانَ قبل معرفة ما تواضع عليه أهله من مصطلحات تخصهم، حتى لا يقع الغلط عليهم في معرفة مقاصدهم.

قال ابن القيم: "لا ننكر أن يحدث في كل زمان أوضاع لما يحدث من المعاني التي لم تكن قبل، ولا سيما أرباب كل صناعة، فإنهم يضعون لآلات صناعاتهم من الأسماء ما يحتاجون إليه في تفهيم بعضهم بعضاً عند التخاطب، ولا تتم مصلحتهم إلا بذلك، وهذا أمر عام لأهل كل صناعة مقترحة، أو غير مقترحة، بل أهل كل علم من العلوم قد اصطلحوا على ألفاظ يستعملونها في علومهم، تدعو حاجتهم إليها للفهم والتفهيم"(٢).

ولما لهذا العلم من الأهمية والمكانة فقد رأى مركز المنهاج للإشراف والتدريب التربوي أن يسهم في تأليف كتاب يقرب علم مصطلح الحديث لطلاب العلم؛ ليكون مستوفياً لموضوعاته ومتوافقاً مع متطلبات المعايير الأكاديمية، ولتحقيق هذا الغرض فقد أعد المركز فكرة الكتاب ومسرد موضوعاته ومنهج العمل فيه، واستكتب لتأليفه

د. أحمد بن محمد خاطر أستاذ الحديث وعلومه في الكلية الجامعية الإسلامية بماليزيا.

---

(١) التبصرة والتذكرة للعراقي (١/ ٩٧).

(٢) مختصر الصواعق لابن القيم (٢٧٢).



أ.د إبراهيم بن عبد الله اللاحم أستاذ الحديث وعلومه في جامعة القصيم.

فأجزل الله لهم الأجر والمثوبة.

ومما امتاز به الكتاب بساطة أسلوبه، والتركيز على الجانب التطبيقي أثناء عرض المادة، والربط بين المتشابهات، في محاولة لردها إلى أصل واحد، مما يساعد على تكوين مَلَكة النقد لدى المتعلم، وكذلك امتاز بتسليط الضوء على ممارسات النقاد ما أمكن، ليتضح للمتعلم تطور العمل بهذا المصطلح أو ذاك، وهل استقر الاصطلاح على ما كان عند النقاد؟ أم تم تخصيصه ببعض صوره؟ أم اختلفت دلالته بالكلية وصار له معنى مباين؟ وما يترتب على ذلك من فهم مصطلحات النقاد وعباراتهم من خلال تطبيقاتهم، وعدم محاكاتهم إلى غير ما أسسوه من الاصطلاحات.

منهج العمل في الكتاب:

١- قُسِم الكتاب إلى تسع وحدات:

- الوحدة الأولى: **مدخل إلى علوم الحديث.**
- الوحدة الثانية: **المصطلحات التي تطلق على الخبر باعتبار قائله.**
- الوحدة الثالثة: **المصطلحات التي تطلق على الخبر باعتبار وصوله إلينا.**
- الوحدة الرابعة: **الحديث المقبول وأقسامه.**
- الوحدة الخامسة: **الحديث المردود وأقسامه.**
- الوحدة السادسة: **كيفية سماع الحديث وتحمله وصفه ضبطه وصفة أدائه.**
- الوحدة السابعة: **آداب المحدث والطالب.**
- الوحدة الثامنة: **المصطلحات المتعلقة بمتن الحديث.**
- الوحدة التاسعة: **مراتب الرواة.**

٢- قُسِمت كل وحدة إلى مجموعة دروس، وكل درس إلى عدة فقرات.

٣- احتوت أغلب المباحث على جداول ورسوم تضبط للطالب المعلومة وتساعده على الفهم.



٤- سُبقت كل وحدة بالأهداف العامة التي ينبغي للطالب أن يكتسبها عقب دراستها، من مهارات ومعارف.

٥- أُتبعت الأهداف بنشاط استهلالي ينشط الطالب، ويحفزه للاستيعاب والتحصيل والإبداع والمشاركة.

٦- أُتبعت كل وحدة بأنشطة متنوعة؛ لتنمية المهارات المتنوعة، يراجع الطالب من خلالها ما استفاد من معلومات.

٧- الأمثلة الواردة في الكتاب روعي فيها:

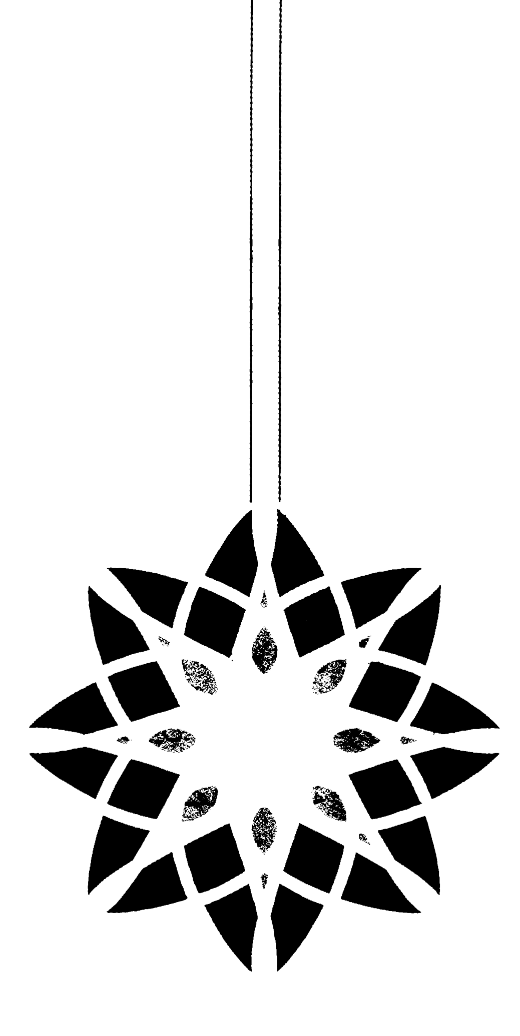
- أن يكون المثال جديداً غير ممثل به في كتب المصطلح -إلا للضرورة-؛ ليتحرر الطالب من أَسْر الأمثلة المعتادة، ويتدرب على إلحاق الأشباه ببعضها.
- أن يكون المثال تطبيقياً، يتدرب الطالب من خلاله، وليس لمجرد معرفة المثال.

٨- روعي أثناء عرض المادة:

- تمييز ما كان ذا أثر في الحكم على الرواية عما سواه.
- الاعتماد على المصادر الأصلية.
- نسبة الأقوال لأصحابها.
- رُتبت المصادر في الحاشية ترتيباً زمنياً.
- خُرجت الأحاديث والآثار تخريجاً مختصراً.

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً والصلاة والسلام على نبينا محمد





الوحدة الأولى

مدخل إلى علوم الحديث

أهداف الوحدة:

بنهاية الوحدة يُتوقع من الطالب أن:

١- يتصور حقيقة علم مصطلح الحديث، ويدرك ثمرته.

٢- يستشعر أهمية دراسة هذا العلم الجليل.

٣- يقارن بين مفهوم: (السنة، والحديث، والخبر) عند المحدثين.

٤- يشرح ألقاب المشتغلين بالحديث.

٥- يتعرف على مراحل: (النشأة، والتطور، والاستقرار) لعلوم الاصطلاح.

٦- يستوعب مناهج العلماء الذين أسهموا في التأليف في المصطلح.

٧- يفرِّق بين المتن والإسناد، ويحدد المراد بكل منهما.

٨- يعدِّد المصنفات المهمة في علم مصطلح الحديث.

نشاط استهلالي:

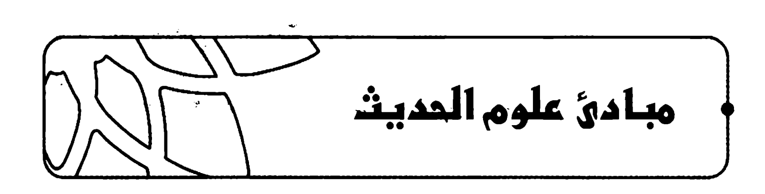
قال الحافظ العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (علمُ الحديثِ خطيرٌ وَقْعُهُ، كثيرٌ نفعُهُ؛ عليه مدارُ أكثرِ الأحكامِ، وبه يُعْرَفُ الحلالُ والحرامُ)[1]

- قبل دخولك للوحدة الأولى، هل تستطيع -من خلال قراءتك لهذا النص- بيان أهمية علم الحديث لعموم الشريعة؟

- حاول مع زميلك أن تسميَ ثلاثة أسماء يمكن أن يُعبَّر بها عن علم مصطلح الحديث، ثم بعد دراستك للوحدة، انظر: هل هذه الأسماء ينطبق عليها تعريف علم المصطلح أم لا؟

---

(١) التبصرة والتذكرة للعراقي (١/ ٩٧).



مبادئ ومقدمات علوم الحديث:

أولا: تعريف علوم الحديث:

تطلق (**علوم الحديث**) ويراد بها: مجموع العلوم والفنون المتصلة بـ: نقل الحديث، ودراسته دراسة شاملة؛ من حيث السند والمتن[1]

وبمراعاة هذا الإطلاق سمي (**قسم الحديث وعلومه**) في الجامعات الأكاديمية.

ثانيًا: تعريف مصطلح الحديث:

الاصطلاح في الأصل: ما اتفق عليه طائفة معينة؛ من اسم معين، أو رمز معين لشيء من الأشياء[2]

فلا يختص بالمحدثين؛ وإنما لكل أهل فن أن يتَّفِقُوا على تسمية أمر ما باسم بها، فإذا صار ذلك شائعًا بينهم =أصبح مصطلحًا لهم.

وإنما اشتهر هذا الوصف (**المصطلح**) عند المحدثين خاصة؛ لكثرت الاصطلاحات وتنوعها في كل باب من أبوابه.

---

(١) انظر: شرح الحديث المقْتَفَى لأبي شامة (ص٤٥-٤٧)، إرشاد القاصد لابن الأكفاني (ص١٢٠)، النكت الوفية للبقاعي (١/ ٦٣)، فتح الباقي لزكريا الأنصاري (١/ ٩٢)، قواعد التحديث للقاسمي(ص٧٥)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد أبو شُهبة (ص٢٣)، تحرير علوم الحديث للجديع (١/ ٢٠)، علم الحديث بين الرواية والدراية لفتح الله بيانوني.

(٢) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي (٦/ ٥٥١)، المعجم الوجيز (ص٣٦٨).

ويُعرَّف علم (**مصطلح الحديث**) بأنه:

علمٌ بقوانين وقواعد يُعْرفُ بها أحوالُ السَّندِ والمَتْنِ؛ من حيثُ القَبُولِ أو الرَدِّ[1]

ثالثًا: أسماء مصطلح الحديث:

يدخل في جملة أسمائه: كل ما أفاد المعنى المذكور، وشاركه في الدلالة على المعنى المراد، ومن ذلك:

مصطلح الحديث - علوم الحديث - علم أصول الحديث - علم الرواية - قوانين الرواية - أصول الرواية - علم الإسناد.

رابعًا: موضوعه:

الراوي والمروي.

خامسًا: ثمرته:

معرفة الصحيح والسقيم من الأخبار.

سادسًا: أهميته:

١ - يُحتاج إليه في نقد الاستدلالات بالسنة.

٢ - هو الركن الأول في الحفاظ على الدِّين من التحريف والتبديل؛ من خلال التمييز بين ما صح نقله عن النبي ﷺ وما لم يصح.

٣ - حائط الدفاع المتين للأمة الإسلامية في حربها -التي لا تخمد- مع كل جاهل، أو معاند، أو طاعن في طرف من أطراف الشريعة الغراء.

---

(١) انظر: المنهل الروي لابن جماعة (ص٢٨-٢٩)، النكت لابن حجر (١/ ٢٢٥)، تدريب الراوي للنووي (١/ ٢٦)، قواعد التحديث(ص٧٥).

سابعًا: نشأة علوم الحديث، ومراحل التأليف فيها، وأشهر المصنفات:

أصول هذا العلم الشريف موجودة في القرآن والسنة:

فمن القرآن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، وقوله تعالى ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

ومن السنة: قوله ﷺ **«بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»**[1].

وقوله ﷺ **«نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»**[2].

ففي الآيتين الكريمتين دلالة ظاهرة وأمر صريح بالتثبت في نقل الأخبار.

والأمر بالتبليغ المأمور به في الحديث أمر بلازمه، وهو: سماع الحديث، وما يتلوه مِن ضبط وإتقان عند التحمل والأداء.

وقوله ﷺ: **«وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ»** فيه التنبيه على أن خبر الضعيف لا يلزم ردُّه في كل حال؛ فإن أخبار بني إسرائيل إن ورد في شرعنا ما يشهد لها صارت صدقًا، لا لذاتها بل بما احتف بها من قرائن.

وأما قوله: **«وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»** ففيه إشارة إلى شَرْطَي العدالة والضبط؛ فالراوي مأمور بالصدق وتحري الدقة فيما ينقل وعدم الكذب، والناقد مأمور باختبار ذلك كله والتأكد منه.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٦١).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٥٧)، وقال: (حسن صحيح).



وقد سار الأمر على ذلك في عهد النبوة وما تلاه من عصر الصحابة رضي الله عنهم فيما يعرف بـ: **(طور النشوء).**

وقصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع أبي موسى رضي الله عنه في **(حادثة الاستئذان)** أصل عظيم في باب المتابعات[(١)]

وكان الأمر في هذه المرحلة سَلِسًا غير مُقَعَّدٍ؛ فلم يكن الصحابة بحاجة إلى التحرِّي عن الواسطة بينهم وبين النبي ﷺ -ولا حتى ذكرها- ولكن مع الفتنة التي ابتليت بها الأمة في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه وما تلاها من ظهور الفرق =برزت الحاجة إلى المزيد من التثبت في الأحاديث والتحقق من الرجال.

يقول ابن سيرين رحمه الله: (لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الفِتْنَةُ قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُم؛ فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ البِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ)[(٢)]

وهكذا بدأ **علم المصطلح** ينمو شيئًا فشيئًا؛ بتقعيد قواعد من شأنها زيادة التثبت والتحري في الأخبار، مواكبًا لزيادة الحاجة إلى ذلك.

وقد مر تدوين مصطلح الحديث بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: المدونات في علوم الحديث قبل التدوين المستقل:

وفي هذه المرحلة كان التأليف مختصرًا وغير شامل؛ نظرًا لأن المصنِّفين لم يقصدوا جمع قواعد مصطلح الحديث وأصول نقد السنة، وإنما هي منثورات في ثنايا الأسفار.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤٥)، ومسلم (٢١٥٣).

(٢) أسنده مسلم في مقدمة الصحيح (١/ ١٥)، وقد جمع في ذلك الأستاذ الدكتور/ محمد بن مطر الزهراني جمعًا طيبًا في كتابه: علم الرجال نشأته وتطوره، من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع.

ومن أوائل من قام بذلك:

- الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (الرسالة).
- الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة (الصحيح).
- الإمام أبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (رسالته إلى أهل مكة).
- الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (العلل الصغير).
- الإمام ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة كتبه: (الصحيح، المجروحين، الثقات).

المرحلة الثانية: **التصنيف في مصطلح الحديث على وجه الاستقلال:**

وقد بدأت مع بداية القرن الرابع الهجري، وامتازت بتناول مباحث علوم الحديث كفن مستقل، **ويمكن أن تُقَسَّم هذه المرحلة إلى ثلاثة أطوار:**

الطور الأول: **الجمع والتأليف والتقعيد:**

ومما أُلِّف في هذه المرحلة:

- (المحدث الفاصل بين الراوي والسامع) لأبي محمد الرَّامَهُرْمُزِي (ت: ٣٦٠هـ)، وقد حوى فوائد وعلومًا لم يُسبق إليها، ولكنه لم يَستوعب مباحث الفن.
- (معرفة علوم الحديث) للحاكم النيسابوري (ت:٤٠٥هـ) صاحب المستدرك، وقد حوى (٥٢) اثنين وخمسين نوعًا في أصول الحديث، وهو من أمتع وأدق المؤلفات، ولكنه يحتاج إلى خبير يستخرج كنوزه.
- (المستخرج على أنواع علوم الحديث) **لأبي نُعَيْم** الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ) وهو على كتاب (معرفة علوم الحديث) للحاكم، وعِداده في المفقودات.



- (الكفاية في علم الرواية) للخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ).
- (الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السامع) للخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ).
- (الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السماع) للقاضي عياض (ت:٥٤٤هـ)، وهو من أجمع الكتب في باب «التحمل والأداء».
- (ما لا يسع المحدث جهله) للمَيَّانِجيّ (ت:٥٨٠هـ)، وهو وريقات في كراس صغير.

والملاحظ على الكتب في هذه المرحلة:

أنها أُلِّفت على طريقة المتقدمين -أعني بالإسناد- فترى الإمام يضع بابًا يقدم له بمقدمة، ثم يورد من النصوص والنُّقول ما يوضح به مراد الباب، وربما جاء في الباب الواحد بأخبار متعارضة؛ لاختلاف الرأي في المسألة.

الطور الثاني: **تهذيب علوم الاصطلاح:**

والعمدة في ذلك هو كتاب: (علوم الحديث) لأبي عمرو عثمان بن الصلاح الشَّهْرَزُورِي (ت:٦٤٣هـ).

وقد حاول مؤلِّفُه أن يجمع ما سبقه ويهذبه ويرتبه، ويجعله على طريقة أنواع لعلوم الحديث، وقد اشتمل على (٦٩) تسعة وستين نوعًا من علوم الحديث.

وقد اشتهر كتابه بعدة أسماء منها: (علوم الحديث)، (مقدمة ابن الصلاح)، (المقدمة)، (مدخل ابن الصلاح)، (كتاب ابن الصلاح).

ويُعدُّ كتاب ابن الصلاح من أهم ما كتب في علوم الحديث أثرًا، وأوسعها انتشارًا، وهو العمدة لعامة من جاء بعده؛ فلا تجد كتابًا في الشرق ولا في الغرب إلا ومنه نقل، ومن فوائده اقتبس.



وقد عَظُم اهتمام المصنِّفين به في القديم والحديث؛ ما بين شارح، وناظم، ومختصر، ومقتبس...[1]

الطور الثالث: **التحرير (استقرار الاصطلاح):**

وفي هذه المرحلة برزت كتب الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت:٨٥٢هـ): (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)، وشرحه (نزهة النظر).

فقد رأى الحافظ أن كتاب ابن الصلاح يحتاج إلى إعادة ترتيب؛ فألف (النخبة) وشَرَحَهَا في (النزهة)، وقد راعى فيهما:

الابتكار والاختصار، ومراعاة الترابط في الترتيب، وتحرير كثير من معاني المصطلحات، وبيان الراجح في تعريفها بما يُمَيِّزُها عن غيرها، هذا مع الزيادة على أنواع الحديث التي وردت في كتاب ابن الصلاح[2]؛ حتى جاوز ما ورد في كتابه (١٠٠) مائة نوع من أنواع علوم الحديث[3]

وقد عظمت عناية العلماء به إلى يومنا هذا، وصار مرجعًا لأغلب من جاء بعده، ودارت جُلُّ التصانيف -إلى عصرنا- حول آراء الحافظ.

---

(١) ومن المؤلفات التي اعتنت باختصاره: الإرشاد للنووي، الخلاصة للطيبي، اختصار علوم الحديث لابن كثير، المقنع لابن الملقن.

ومن نظمه: الإمام العراقي في (ألفيته)، وشرحها في ثلاثة شروح، ومن أنفس شروحها: فتح المغيث للسخاوي، وكذلك نظمه في ألفية خاصة السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومن المؤلفات في التعليق عليه: النكت للزركشي، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح للعراقي، النكت لابن حجر.

(٢) كـ(المحفوظ)، (المعروف).

(٣) انظر: مقدمة تحقيق الدكتور/ نور الدين عتر لنزهة النظر.

تعريف السنة:

السنة لغةً: الطريقة، أو المنهج، أو الهَدْي[1]، ومنه قول الله تبارك وتعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُ﴾ [الفتح:١٣].

ومنه الحديث: «**من سَنَّ في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها وأجر من عمل بها**»[2]

واصطلاحًا: كل ما أُثر عن الرسول ﷺ؛ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلقية[3]

فيدخل في هذا معظم ما يذكر في سيرته ﷺ؛ كوقت ميلاده، ومكانه، وتحنثه في غار حراء، وغير ذلك مما يذكر قبل البعثة أو بعدها[4]

تعريف الحديث:

الحديث لغةً: يطلق على معان تدور على وجود الشيء بعد عدمه[5]، ومن أشهر استعمالاته:

- الأمر الحادث الجديد؛ ومنه قوله ﷺ: «**يَا عَائِشَةُ، لَوْلاَ أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ**»[6]
- الأخبار؛ كما في قوله تعالى ﴿فَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَحَادِيثَ﴾ [سَبَأ: ١٩].

---

(١) لسان العرب لابن منظور(١٣/ ٢٢٥).

(٢) أخرجه مسلم (ص١٠١٧).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٨/ ٧-١١)، الحديث والمحدثون لمحمد أبو زهو (ص١٠)، المستشرقون والسُّنَّة لسعد المرصفي (ص٢٦).

(٤) انظر: كتابة السنة النبوية في عهد النبي ﷺ (ص٧)، المستشرقون والسنة (ص٢٦).

(٥) مقاييس اللغة (٢/ ٣٦).

(٦) أخرجه البخاري (١٥٨٦)، ومسلم (١٣٣٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

واصطلاحًا: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ خَلقيـة أو خُلقية[1]؛ وهو بذلك مرادف للسنة.

والمراد بالإقرار: ما فُعل بحضرته ﷺ فأقره، أو علم به فسكت عليه؛ لأنه لا يسكت على باطل، ولا يُقِرُّ إلا حقًا.

وهذا هو الذي استقر عليه الاصطلاح، وأما في عصور الرواية والنَّقد فكان مُسَمَّى الحديث يطلـق عـلى كـل مَـرْوِيّ؛ فيشـمل مـا أضـيف إلى النبـي ﷺ أو إلى الصـحابة والتابعين، والسياق هو الذي يحدد المراد؛ كأن يقـال: وهـذه الأحاديـث موقوفـة عـلى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعليه حُمل قول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ : (صَحَّ من الحديث سبعمائة ألف حديث، وهذا الفتى -يعني: أبا زُرعة- قد حفظ ستمائة ألف حديث).

قال البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وإنـما أراد: مـا صـحَّ مـن حـديث رسـول الله ﷺ، وأقاويـل الصحابة، وفتاوى من أخذ عنهم من التابعين)[2]

تعريف الخبر:

الخبر لغةً: النَّبأ[3]، والجمع: أخبار؛ ومنه قوله تعالى ﴿مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾ [التحريم:٣].

واصطلاحًا: له ثلاثة استعمالات:

الأول: مرادفٌ للحديث؛ فيطلقان على ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٨/ ٦-٧)، قواعد التحديث للقاسمي (ص٦١-٦٤)، توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري (١/ ١).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٣٣).

(٣) انظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سِيدَه (٥/ ١٧٨).

الثاني: مغايرٌ للحديث؛ فيختص الخبر بما أضيف إلى الصحابة والتابعين ومن بعدهم، والحديث بما أضيف إلى النبي ﷺ.

الثالث: أعمُّ من الحديث؛ فيطلق الخبر على كل مَرْوِيّ، في حين يختص الحديث بما أضيف إلى النبي ﷺ[1].

تعريف الأثر:

الأثر لغةً: ما بقي من الشيء، واسم المفعول منه: مَأْثُور[2].

واصطلاحًا: يطلق ويراد به:

١ - كلّ مَرْوِيّ؛ فيدخل فيه ما أضيف إلى النبي ﷺ، والصحابة، ومن بعدهم[3].

٢ - ما أضيف إلى الصحابة والتابعين ومَن بعدهم فقط، وعلى هذا استقر الاصطلاح[4]



(١) انظر: نزهة النظر (ص٣٥).

(٢) لسان العرب (٤/ ٥).

(٣) وممن يُكثر إطلاقه على المرفوعات الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ، انظر: شرح معاني الآثار (١/ ٣٦).

(٤) انظر: نزهة النظر (ص ٣٥).



الرواية الحديثية

أشهر الألفاظ المستعملة في الرواية:

أولا: السند:

تعريفه لغة: يطلق ويراد به:

١ - الصعود والارتفاع؛ ومنه حديث: «ثُمَّ أَسنَدوا إِليه فِي مَشْرُبة»[١] أي: صعدوا.

٢ - الاعتماد؛ يقال: فلان سند؛ أي: يعتمد عليه[٢].

واصطلاحًا: سلسلة الرواة التي حصل بها تلقِّي الخبر؛ سواء كان متصلًا، أو منقطعًا[٣].

علاقة المعنى اللغوي بالاصطلاحي:

- المُسنِد يرفع الكلام إلى قائله.
- اعتماد الرواة عليه لنقل الأخبار، وكذلك اعتماد الناقد عليه في الحكم على الرواية[٤].

مرادفات السند من حيث الاصطلاح:

هناك ألفاظ تستعمل استعمال (السند)، وتدل على ما يدل عليه، ومن أشهرها:

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٩٧٤٧).

(٢) الصحاح (٢/ ٤٨٩)، لسان العرب (٣/ ٢٢٠).

(٣) نزهة النظر (ص٣٧)، فتح المغيث (١/ ٢٨)، تحرير علوم الحديث (١/ ٢٣).

(٤) المنهل الروي (ص٣٠).

١- **الإسناد:** فهو و(السند) سواء عند المحدثين.

٢- **الطريق:** معناه قريب من (السند) وإن كان أكثر استعماله في الإخبار عَمَّن دار عليه السند، أو اخْتُصر من عنده، أو اشتهر به، أو تفرع منه؛ فيقال: يُروى من طريق الزهري، أو من طريق الأوزاعي عن الزهري، أو من طُرقٍ عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٣- **الوجه:** يطلق ويراد به:

- (الطريق)، ومن ذلك قول الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ: **(لا نعرفه إلا من هذا الوجه)**[١].
- أحد صور رواية الحديث؛ كأن يختلف رواة الحديث على وجهين: فيرويه بعضهم عن الشيخ مرفوعًا، وبعضهم موقوفًا، فجميع الطرق المرفوعة تُعَدُّ وجهًا للحديث، وكذلك الحال في الموقوف.

والمشهور على ألسنة النقاد استعمال حرف الجر (من) في الحالة الأولى؛ فيقال: (روي من وجهين) أي: طريقين.

وأما في الحالة الثانية فتستعمل (على) لبيان الاختلاف؛ فيقال: (روي على وجهين).

ثانيًا: المتن:

تعريفه لغة: مَا ارتفع مِنَ الأَرض واستوَى، وَقِيلَ: مَا ارْتَفَعَ وصَلُبَ[٢].

واصطلاحًا: ما ينتهي إليه السَّنَد من الأخبار[٣]

وكل كلام مروي فهو (متن)؛ سواء كان قدسيًا، أو حديثًا مرفوعًا، أو موقوفًا...

---

(١) انظر: حديث رقم: (٤٠٦).

(٢) لسان العرب (١٣/ ٣٩٨).

(٣) المنهل الروي (ص٢٩)، المقنع في علوم الحديث (١/ ١١١)، نزهة النظر (ص١٣٠)، المختصر في علم الأثر للكافِيَجي (ص١٥٣)، التوضيح الأبهر للسخاوي (ص٣١)، تدريب الراوي (١/ ٢٨).

ثالثًا: ألقاب المشتغلين بالرواية الحديثية:

لرواة وعلماء الحديث ألقاب تميِّزهم، ذكرها العلماء في مصنفاتهم، واشترط بعضهم للاتصاف بها شروطًا[1]، إلا أن التحقق منها أمر متعذر جدًا وليس عليه دليل؛ وإنما هي أمور نظرية لا يتوقف عندها العلماء كثيرًا، ولا يرتبون عليها -في الغالب- أحكامًا، ومنها:

المُسْنِد:

اسم فاعل من الإسناد، وهو: الذي ينسب الحديث إلى قائله، أو من يروي الحديث بإسناده[2].

المُحَدِّث:

اسم فاعل من التحديث، وهو: من اشْتغل بِالحَدِيثِ رِوَايَة ودراية، واطلع على كثير من الرُّواة والرِّوايات، واشتهر بالضَبط والإتقان[3].

الحَافِظ:

اسم فاعل من الحفظ، وهو أرفع من المُحَدِّث، وقد ذكر ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لقب للراوي الذي اجتمعت فيه ثلاثة شروط.

١ - الشهرة بالطلب والأخذ من أفواه الرجال لا من الصُّحُف.

٢ - المعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم.

---

(١) انظر: الجامع للخطيب (١/ ٧٧) (٢/ ١٧٤)، النكت للزركشي (١/ ٥٣)، النكت للحافظ (١/ ٢٦٨)، فتح المغيث للسخاوي (١/ ٦٥)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص٢٠)، منهج النقد في علوم الحديث (ص٧٧).

(٢) تدريب الراوي (١/ ٣٠)، قواعد التحديث (ص٧٧).

(٣) النكت للزركشي (١/ ٥٣)، فتح المغيث للسخاوي (١/ ٦٥)، تدريب الراوي (١/ ٣٨).



٣- المعرفة بالتجريح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم، واستحضار الكثير من المتون[١].

الحُجَّة:

الثقة المتقن الذي بلغ الغاية من ذلك؛ بحيث يُصَحَّحُ حديثُه ويُحتج به ولو تفرد بالرواية، وإذا اختلف الرواة الثقات في حديث =كان الوجه الذي رواه الحجةُ أولى بالترجيح في الجملة[٢].

أمير المؤمنين في الحديث:

وهذا اللقب أعلى وأشرف ألقاب المشتغلين بالرِّواية، ولم يظفر به إلا الأفذاذ من الأئمة الكبار؛ كـ(سفيان الثوري، وشعبة، وأحمد بن حنبل، والبخاري رحمهم الله تعالى)[٣].



(١) النكت للحافظ (١/ ٢٦٨)، وانظر: شرح الشفا للقاري (١/ ٥٥)، اليواقيت والدرر(٢/ ٤٢١).

(٢) انظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٤٦٠)، الحطة في ذكر الصحاح الستة لمحمد صديق خان (ص١٣٧).

(٣) انظر: الجامع للخطيب (٢/ ٨٦)، شرف أصحاب الحديث للخطيب (ص١١٥)، شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٩٥، ٤٣٣، ٤٤٩، ٤٥٢، ٤٦٢)، شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/ ٣٠).

أنشطة:

النشاط الأول: درستَ أن أصول علم المصطلح مستفادة من الكتاب والسنة، دَلِّلْ على ذلك بذكر آيتين وحديثين غير ما ورد ذكره في الكتاب.

النشاط الثاني: اكتب مقالًا موجزًا توضِّح فيه الطريقة التي سار عليها الإمام ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترتيب كتابه: (علوم الحديث).

النشاط الثالث: ذكر العلماء أن من ميزات كتاب: (نزهة النظر) أنه ذكر أنواعًا لعلوم الحديث لم يذكرها الامام ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

من خلال تتبعك لهذا القول، اذكر خمسة أنواع أضافها الحافظ ابن حجر على كتاب الإمام ابن الصلاح.

النشاط الرابع: اعقد مقارنة مختصرة في جدول من عمودين، توضح فيها الفارق بين:

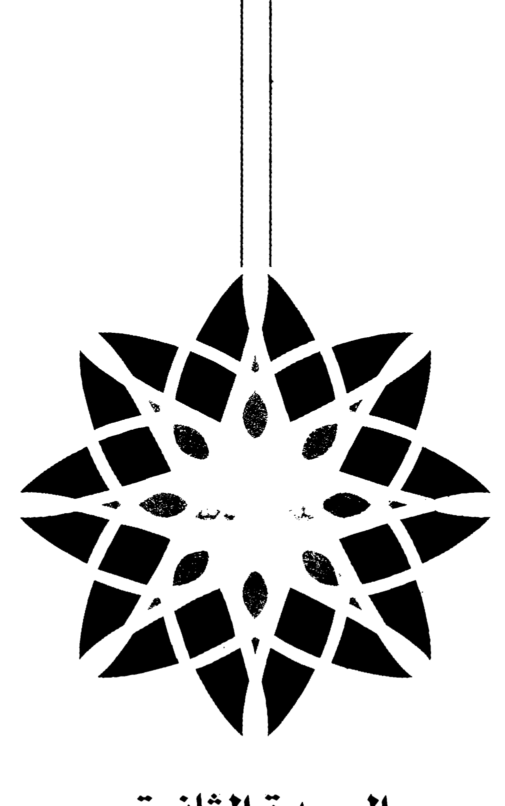
(السنة – الحديث – الخبر – الأثر)

النشاط الخامس: مَثِّلْ ببعض علماء الحديث الذين اشتهروا بلقب (الحافظ، والمحدث) غير الذين ورد ذكرهم في الكتاب.

النشاط السادس: بعد قراءتك للوحدة، ارسم خريطة ذهنية تعرض فيها أهم ملامح الوحدة.

يمكنك الاستعانة بالبرامج الخاصة بالتصميم؛ لإنجاز النشاط.





الوحدة الثانية

المصطلحات التي تطلق على الخبر باعتبار قائله

أهداف الوحدة:

بنهاية الوحدة يتوقع من الطالب أن:

١ - يعرف ألقاب الحديث باعتبار قائله.

٢ - يستطيع التمييز بين هذه الأقسام من خلال ما تحويه الرواية من دلائل.

٣ - يستطيع التَّمْثِيل لكل نوع من هذه الأنواع.

٤ - يتمكن من الوصول إلى كل قسم منها في مظانه.

نشاط استهلالي:

من الأحاديث المشهورة: **«يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا. يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ؛ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ. يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ؛ فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ»**[1]

- من خلال تأملك لنص هذه الرواية، هل يمكنك أن تحدد المُسَمَّى اللائق بها من بين المسميات التالية:

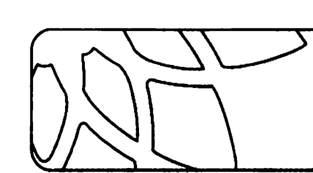
 (حديث قدسي - حديث نبوي - حديث مرفوع - حديث موقوف)؟

- من خلال ما درسته في السنوات السابقة، هل تستطيع أن تدون أربعة أحاديث؛ الأول: منها قدسي منسوب إلى الله تعالى، والثاني: مرفوع قاله رسول الله ﷺ، والثالث: موقوف على أحد الصحابة من قوله، والرابع: مقطوع قاله أحد التابعين؟

ولا تنس أن ترجع إلى إجابتك بعد دراسة هذه الوحدة.

---

(١) صحيح مسلم (٢٥٧٧).



الخبر باعتبار قائله

تمهيد:

الخبر إما أن ينسب إلى الله تبارك وتعالى، أو ينسب إلى النبي ﷺ، أو إلى الصحابة، أو التابعين، أو من بعدهم.

ولكل خبر مُسَمًّى يختلف ويتنوع بتنوع قائله، وهذه المُسَمَّيَات لا يترتب عليها حكم بالصحة أو الضعف؛ فكل واحد منها فيه المقبول والمردود بأنواعها.

أولا: الحديث القدسي:

تعريفه لغة: نسبة إلى (القُدْسِ) وهو: الطُّهر، والتَّقديسُ: تنزيهُ الله[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠].

واصطلاحًا: ما أضيف إلى الله تبارك وتعالى؛ صراحة، أو حكمًا[2]

والحُكْمِيُّ: ما لم يصرح بنسبته إلى الله تعالى، ولكن قامت قرينة تدل على أنه ليس من قول النبي ﷺ.

وتسمى الأحاديث القدسية أيضًا: (الأحاديث الإلهية) و (الأحاديث الرَّبَّانِيَّة).

مناسبة التسمية: التكريم لهذه الأحاديث بإضافتها إلى الله تعالى، كذلك فإن الغالب فيها أن تكون لتقديس الذات الإلهية، وقَلَّمَا تتعرض لأحكام الحلال والحرام.

---

(١) لسان العرب (٦/ ١٦٨).

(٢) انظر: الفتح المبين بشرح الأربعين للهيتمي (ص٢٠٠)، الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية للمناوي (ص٦)، قواعد التحديث للقاسمي (ص٦٤)، منهج النقد في علوم الحديث (ص٣٢٣)، تحرير علوم الحديث (١/ ٣٧)، الصحيح المسند من الأحاديث القدسية للعدوي (ص٤).



أمثلته:

مثال الصريح: حديث أَبِي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: ثَلاَثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ»[1]

مثال الحُكْمِيّ: حديث أَبِي ذَرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلاَثَةٌ يُحِبُّهُمُ الله، وَثَلاَثَةٌ يُبْغِضُهُمُ الله... وَقَوْمٌ سَارُوا لَيْلَتَهُمْ حَتَّى إِذَا كَانَ النَّوْمُ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِمَّا يُعْدَلُ بِهِ نَزَلُوا فَوَضَعُوا رُءُوسَهُمْ، فَقَامَ أَحَدُهُمْ يَتَمَلَّقُنِي وَيَتْلُو آيَاتِي...»[2]

فقوله: (يَتَمَلَّقُنِي)، (وَيَتْلُو آيَاتِي) يدلان على أن هذا حكاية عن الله تعالى، وأنه حَدِيثٌ قدسيٌّ[3]

حكمه:

الحديث القُدْسِيُّ ليس له حكم عام؛ ففيه الصحيح والضعيف بأنواعها، وهذا متوقف على توفر شروط الصحة في الرواية.

---

(١) صحيح البخاري (٢٢٧٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٥٦٨)، وقال: (حسن صحيح).

(٣) انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي (١/ ٤٨١).

الفرق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم[1]:

	القرآن الكريم	الحديث القدسي
الواسطة	جبريل عليه السلام	جبريل - الإلهام - طرق أخرى
الثبوت	قطعي الثبوت؛ فهو متواتر كله	منه الصحيح والضعيف والموضوع
الخطأ فيه	لا يتطرق إليه الخطأ	يقع الوهم من رُوَاته أحيانًا
التَّعَبُّد	مُتعَبَّدٌ بتلاوته	غير مُتَعَبَّدٍ بتلاوته
التقسيم	مُقَسَّم إلى سور وأجزاء وآيات...	لا يُـقَسَّم هذا التقسيم
الإعجاز	مُعْجِز بلفظه ومعناه	ليس كذلك
مُنْكِرُهُ	يكفر من جحد حرفًا واحدًا منه	لا يكفر من رَدَّ حديثًا لضعف رُوَاتِه عنده
الرواية بالمعنى	لا تجوز	تجوز روايته بالمعنى على الراجح
النِّسْبَة	كلام الله لفظًا ومعنى	معناه من عند الله، ولفظه من النبي ﷺ
التحدي	تحدى الله به العالمين	ليس محلًّا للتحـدِّي

الفرق بين الحديث القدسي وبين الحديث النبوي:

	الحديث القدسي	الحديث النبوي
النِّسْبَة	منسوب إلى الله تبارك وتعالى	منسوب إلى النبي ﷺ
الموضوع	الأغلب للمواعظ، والقليل منها للأحكام	يشمل جميع الموضوعات
العدد	قليل بالنسبة لمجموع الأحاديث النبوية	كثيرة جدًا
النوع	قولية في الأغلب الأعم	قولية وفعلية وتقريرية

(١) هذا البحث أليق بكتب علوم القرآن.

صيغ رواية الحديث القدسي:

الصيغ التي يروى به الحديث القُدْسِيُّ كثيرة ومتنوعة، وتشمل كل ما يدل على نسبة المتن إلى الله تبارك وتعالى؛ مثل: (قال الله تعالى)، (عن رسول الله ﷺ: فيما روى عن الله تعالى)، أو: (يحكي عن ربه تعالى) (يرويه عن ربه) (يرفعه) إذا قالها النبي ﷺ[1]، ونحو ذلك.

وهذا كله في الحديث القُدْسِيِّ صراحةً، وأما الحُكْمِيُّ: فالعبرة فيه بالقرينة الدالة على أنه ليس حديثًا نبويًّا، وإنما هو مما رواه رسول الله ﷺ عن ربه تبارك وتعالى.

عدد الأحاديث القدسية:

تباينت آراء العلماء حول عدد الأحاديث القدسية؛ وذلك راجع إلى المعتبر في شرط الحديث القُدْسِيِّ عند كل منهم:

- فالبعض يَعُدُّ كل ما ورد منسوبًا إلى الله تعالى بأي صيغة حديثًا قُدْسِيًّا.
- والبعض قصرها على ما ورد بصيغة صريحة.
- وهناك من يشترط كونه حديثًا قُدْسِيًّا خالصًا؛ فلا يعتد بالأحاديث النبوية المتضمنة لبعض الألفاظ القُدْسِيَّة.
- وهناك من لا يعتدُّ بغير الأحاديث القدسية المرفوعة، وغيرهم يكتفي بورود ذكر الله عز وجل، ولو من غير النبيِّ ﷺ؛ فيعتدّ بما ورد من ذلك عن الصحابة أو غيرهم.
- والبعض يشترط الصحة، والبعض لا يَعتبر ذلك.

---

(١) انظر: فتح المغيث (١/ ١٥٨-١٥٩).

أشهر المصنفات في الأحاديث القدسية، وعدد المثبت فيها من أحاديث:

١- (الأحاديث القدسية) للإمام النووي (ت:٦٧٦هـ) جمع فيه (٩٥) حديثًا.

٢- (الإتحافات السنيَّة بالأحاديث القدسية) للمُنَاوي (ت:١٠٣١هـ) جمع فيه (٢٧٢) حديثًا.

٣- (الإتحافات السنيَّة في الأحاديث القدسية) لمحمد المدني (ت:١٢٠٠هـ) جمع فيه (٨٦٣) حديثًا.

٤- (الأحاديث القدسية) تأليف لجنة من العلماء، تحت إشراف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية المصري، وقد حوى (٤٠٠) حديثًا.

٥- (الصحيح المسند من الأحاديث القدسية) لمصطفى بن العدوى، جمع فيه (١٨٥) حديثًا، وقد فاته مما هو على شرطه كثير.

٦- (جامع الأحاديث القدسية) لعصام الدين الصبابطي، حوى (١١٥٠) حديثًا.

ثانيًا: الحديث المرفوع:

تعريفه لغةً: اسم مفعول من (رفَعَ)، والرفعُ: ضد الوضع[1]

واصطلاحًا: ما أضيف إلى النبي ﷺ؛ مِن قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، تصريحًا أو حكمًا، متصل الإسناد أو غير متصل[2]

والمراد بالصِّفة: خصائصه البشرية مما لا كسب له فيه.

مناسبة التسمية: ارتفاع نسبته بإضافته إلى صاحب المقام الرفيع ﷺ.

أمثلته:

١ - مثال القول: حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله ﷺ قال: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ...»[3]

٢ - مثال الفعل: حديث أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ صَلَّى فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ، فَخَلَعَ النَّاسُ نِعَالَهُمْ...»[4]

٣- مثال التقرير: حديث خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِضَبٍّ مَشْوِيٍّ فَأَهْوَى إِلَيْهِ لِيَأْكُلَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ ضَبٌّ! فَأَمْسَكَ يَدَهُ، فَقَالَ خَالِدٌ: أَحَرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: «لاَ، وَلَكِنَّهُ لاَ يَكُونُ بِأَرْضِ قَوْمِي؛ فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ» فَأَكَلَ خَالِدٌ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَنْظُرُ[5]

---

(١) مقاييس اللغة (٢/ ٤٢٣).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٩٣)، الشذا الفياح للأبناسي (١/ ١٣٩)، التقييد والإيضاح للعراقي (ص٦٥)، النكت للحافظ (٢/ ٥١١)، نزهة النظر (ص١٤٥)، تدريب الراوي (١/ ٢٠٢).

(٣) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (٢١).

(٤) أخرجه أحمد (١١١٥٣)، وأبو داود (٦٥٠).

(٥) أخرجه البخاري (٥٠٨٥).

٤- **مثال الصفة الخَلْقية**: حديث البَرَاء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: «كان رسول الله ﷺ: **أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا، وَأَحْسَنَهُ خَلْقًا؛ لَيْسَ بِالطَّوِيلِ البَائِنِ، وَلاَ بِالقَصِيرِ**»[١]

٥- **مثال الصفة الخُلُقية**: حديث ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قال: «**كَانَ رَسُولُ الله ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ**»[٢]

ولا يُشترط لإطلاق الرفع على الحديث أن يكون المصرِّح بالرفع هو الصحابي؛ بل يدخل فيه أيضًا التابعي، أو من دونه من الرُّواة، وعندها يكون الحديث مرسلًا غير متصل[٣]

قال الحافظ رَحِمَهُٱللَّهُ: (وهو الحق؛ فإن الرَّفع إنما يُنظر فيه إلى المتن دون الإسناد)[٤].

الألفاظ الدالة على المرفوع الحقيقي:

أعلاها قول الراوي: (قال رسول الله)، (أمر رسول الله)، (نهى رسول الله)، (فعل رسول الله)، ونحو ذلك.

وهناك ألفاظ إذا قالها الراوي عُلم منها أن الحديث مرفوع إلى النبي ﷺ، ومنها:

- (مرفوعًا)، (يرفع الحديث)، (رفعه): ومنه حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ (يَرْفَعُهُ): **«إِنَّ اللهَ يَقُولُ لِأَهْوَنِ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا: لَوْ أَنَّ لَكَ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ كُنْتَ تَفْتَدِي بِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ»**[٥]

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (٦).

(٣) انظر: الباعث الحثيث (ص٤٥)، النكت للحافظ (١/ ٥١١)، فتح المغيث للسخاوي (١/ ١٣١).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٥١١).

(٥) أخرجه البخاري (٣١٥٦).

- (يبلغ به): ومنه حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يَبْلُغُ النَّبِيَّ ﷺ) قال: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ: بِاسْمِ اللهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَقُضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ»[(١)]
- (يَنْمِيه)، (يَنْمِي ذَلِكَ)، ومنه حديث أَبِي حَازِمٍ، عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ اليَدَ اليُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ اليُسْرَى فِي الصَّلاَةِ» قَالَ أَبُو حَازِمٍ: لاَ أَعْلَمُهُ إِلَّا يَنْمِي ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ[(٢)]
- (يرويه)، ومنه قوله ﷺ: «قَالَ سُلَيْمَانُ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، كُلٌّ تَلِدُ غُلاَمًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ...»، فقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ (يَرْوِيهِ): قَالَ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ =لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ»[(٣)]
- (يُسنده)، (رواية)، ومنه حديث أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رِوَايَةً) قَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ»[(٤)]
- ويُلحق بهذه الألفاظ ما يُشتق منها، ونحوها مما شاركها في الدلالة[(٥)]

المرفوع الحكمي:

هو: الحديث الذي ظاهره الوقف على الصحابي، إلا أنه قد انضم إليه قرينة تُبيِّن كونه مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

---

(١) أخرجه البخاري (١٤١).
(٢) أخرجه البخاري (٧٠٧)، وانظر: فتح المغيث (١/ ١٥٨).
(٣) أخرجه البخاري (٦٣٤١).
(٤) أخرجه أبو داود (٩).
(٥) انظر: علوم الحديث (ص٢٠٠)، المنهل الروي (ص٤١)، الباعث الحثيث (ص٤٧)، النكت للزركشي (١/ ٤٣٦)، التقييد والإيضاح (ص٧٠)، النكت للحافظ (١/ ٨٧)، فتح المغيث (١/ ١٥٨).

ولذلك صور، منها:

١- قول الصحابي: كنا نفعل على عهد رسول الله كذا، أو حكايته أن هذا فُعِلَ بحضرته ﷺ، وكذلك في زمانه ﷺ، ولا يَحْكِي إنكاره؛ فإن الزمان زمان وحي، ولو كان مُحَرَّمًا لأوحي إليه؛ ومنه:

قول أُبَيٍّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسئل عن فُتْيَا زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الذي يجامع ولا ينزل، فقال: «كنا نفعله في عهد رسول الله ﷺ فلم نغتسل[1]»[2].

٢- أن يُصرِّح الصحابي بأن هذا الفعل من السُّنَّة؛ ومنه:

ما جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه قال: «مِنَ السُّنَّةِ: أَنْ لاَ يُحْرِمَ بِالحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الحَجِّ»[3]

٣- أن ينص الصحابي على أن هذا الفعل مما ورد به الأمر؛ كقوله: أمرنا بكذا، ومنه:

ما جاء عن مُصْعَبِ بن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «رَكَعْتُ فَقُلْتُ بِيَدَيَّ هَكَذَا -يَعْنِي: طَبَّقَ بِهِمَا وَوَضَعَهُمَا بَيْنَ فَخِذَيْهِ- فَقَالَ أَبِي: قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا، ثُمَّ أُمِرْنَا بِالرُّكَبِ»[4]

٤- والنهي مثله؛ ومنه:

حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نُهِينَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ»[5]

---

(١) وكان هذا في بداية الأمر، ثم نُسخ.

(٢) أخرجه أحمد (٢١٠٩٦)، وانظر: المطالب العالية (٢/ ٤٨٥).

(٣) رواه البخاري تعليقًا (٢/ ١٤١).

(٤) أخرجه مسلم (٥٣٥).

(٥) أخرجه البخاري (٢١٦١).

٥- ما ورد عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في أسباب النزول؛ ومنه:

حديث جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كَانَتِ اليَهُودُ تَقُولُ: مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا جَاءَ الوَلَدُ أَحْوَلَ، فَأَنْزَلَ الله عَزَّ وَجَلَّ ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾»[(١)]

وهذا بخلاف تفسير الصحابة؛ فليس من هذا الباب[(٢)]

٦- ما يخبر به الصحابي مما لا مجال للاجتهاد فيه؛ كأخبار يوم القيامة، وأخبار آخر الزمان... شريطة أن لا يُعرف عن هذا الصحابي الأخذُ عن أهل الكتاب أو الاطلاع على كتبهم.

وكذلك الإخبارِ عمّا يَحْصل بفِعْلِهِ ثوابٌ مخصوصٌ، أو عقابٌ مخصوص، أو حكم مخصوص لا يدرك بالاستنباط[(٣)]؛ **ومن صور ذلك:**

ما ورد عن ابن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعروة بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنهم قالوا: «جَمْعٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنُ مُحَسِّرٍ».

قال الطحاوي: (وهذا ممَّا لا يُقَالُ بِالرَّأْيِ، ولا بِالاسْتِخْرَاجِ، ولا بِالقِياسِ؛ وإِنَّما يُقَالُ بِالتَّوْقِيفِ من رسول الله ﷺ ...)[(٤)]

وهذا الأمر مرجعه إلى اجتهاد العالم؛ فما يراه واحد لا مجال للاجتهاد فيه ربما عرف آخر مدخل الاجتهاد إليه؛ وعليه يختلف حكم أحدهما عن الآخر في اعتباره مرفوعًا أو موقوفًا[(٥)]

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (ص٢٠).

(٢) المصدر السابق (ص١٩).

(٣) انظر: نزهة النظر (ص١٣٢).

(٤) أحكام القرآن للطحاوي (٢/ ١٦٧).

(٥) انظر مثالًا لذلك في سنن الترمذي (٣٣١٦).

ثالثًا: الحديث الموقوف:

تعريفه لغة: اسم مفعول من (وقف)، والوقف: السكون وعدم الحركة[1]

واصطلاحًا: ما أضيف إلى الصحابي؛ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، متصلًا كان أو منقطعًا[2]

مناسبة التسمية: أن الراوي وقف بالحديث عند الصحابي، ولم يتابع سرد باقي الإسناد[3]

أمثلته:

- عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «الصَّلاَةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ...»[4]
- عن نافع قال: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الفَرِيضَةَ»[5]
- عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «كَانَ الْفِتْيَانُ يُحْرِمُونَ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي الْمُوَرَّدِ[6]، فَلَا يَنْهَاهُمْ وَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِمْ»[7].

إطلاقات الموقوف عند المحدثين:

- عند الإطلاق: يطلق الموقوف على مرويات الصحابة الخاصة بهم.

---

(١) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٦/ ١٣٥)، لسان العرب لابن منظور (٩/ ٣٥٩).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص١٩)، علوم الحديث (ص١٩٤)، الشذا الفياح (١/ ١٤٠)، التقييد والإيضاح(ص٦٦)، النكت للحافظ (١/ ٥١٢)، نزهة النظر (ص١٤٥)، تدريب الراوي (١/ ٢٠٢).

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٩٤)، تيسير مصطلح الحديث للطحان (ص١٦٢).

(٤) أخرجه البخاري (٦٩٥).

(٥) أخرجه البخاري (٨٤٨).

(٦) الثوب المصبوغ.

(٧) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٢٨٦٢).



- عند التقييد: يراد به من قُيِّد به؛ سواء كان صحابيًا أو غير صحابي؛ فيقال: هذا موقوف على عطاء، أو على طاوس[1]، وكلاهما من التابعين.

مظان الموقوفات:

الموقوف من الروايات مذكور في مصنفات العلماء جنبًا إلى جنبٍ مع الأحاديث المرفوعة، لكن ذكرها ليس مقصودًا لذاته، بخلاف الأحاديث المرفوعة التي هي أساس الكتاب ولُبُّه.

وهناك كتب يَعُدُّها العلماء مظانًّا للحديث الموقوف؛ لوفرة الموقوفات فيها، قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَمِنْ مَظَانِّ الْمَوْقُوفِ: مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، وَمُصَنَّف عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَتَفَاسِيرُ: ابْنِ جَرِيرٍ، وابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وابْنِ الْمُنْذِرِ)[2]

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٦).

(٢) تدريب الراوي (١/ ٢١٩).

رابعًا: الحديث المقطوع:

تعريفه لغة: اسم مفعول من (قَطَعَ)، والقطع: ضد الوصل[1]

واصطلاحًا: ما أضيف إلى التابعي أو من دونه؛ قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا، متصلًا كان أو منقطعًا[2]

مناسبة التسمية: أن الراوي قطع الإسناد عند التابعي ولم يكمله.

أمثلته:

- قال الحسن البصريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (نَظَرْتُ فِي السَّخَاءِ فَمَا وَجَدْتُ لَهُ أَصْلًا وَلَا فَرَعًا إِلَّا حُسْنَ الظَّنِّ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ)[3].
- عنِ عبد الله بن عون رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (كَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَرْكَبُ بِسَرْجٍ عَلَيْهِ جِلْدُ نَمِرٍ)[4]
- عن أَدْهَمَ مولى عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: كنَّا نقول لعمرَ فِي العيدينِ: (تَقَبَّلَ اللهُ مِنَّا وَمِنْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَيَرُدُّ عَلَيْنَا وَلَا يُنْكِرُ ذَلِكَ عَلَيْنَا)[5].

مظان المقطوع:

يُذكر الحديث المقطوع غالبًا مع الموقوف؛ وعليه فإن مظانَّهما واحدة.

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (٥/ ١٠١).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٩٦)، الشذا الفياح للأبناسي (١/ ١٤١)، التقييد والإيضاح للعراقي (ص٦٦)، النكت للحافظ (٢/ ٥١٤)، نزهة النظر (ص١٤٥)، تدريب الراوي (١/ ٢١٨).

(٣) أخرجه البيهقي في الشعب (١٠٣٩٩).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٣٣).

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٦٢٩٦).

إطلاقه على المنقطع:

وقع في عبارة جماعة من الأئمة والعلماء إطلاق المقطوع على المنقطع -الذي فيه سقط في إسناده- والسياق هو الذي يحدد المراد[1].

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد أطلق بعضُهم هذا في موضع هذا وبالعكس؛ تَجَوُّزًا عن الاصطلاح)[2].

والسبب في ذلك: أن الأئمة في عصر التطبيق كانت العبرة عنهم هي دلالة اللفظ على المراد؛ خاصة أن دلالة المقطوع والمنقطع قريبة من حيث اللغة.

ولم يَشِعْ في تلك العصور قضيةُ التَّعارِيف المَنْطِقِيَّة المحددة التي لا تتداخل؛ فتراهم يستخدمون الكلمة في أكثر من معنى، ويستخدمون للمعنى أكثر من كلمة، والذي يحدد كلامهم دائمًا هو السياق.

وقد استقر الاصطلاح واشتهر على المغايرة بين المقطوع والمنقطع؛ بحيث خُصَّ (المقطوع) بحديث التابعي أو من دونه، و(المنقطع) بما فيه سقط من إسناده؛ فالمقطوع وصف للمتن، والمنقطع وصف للإسناد[3].

وهذا المبحث نموذج لتطور المصطلح الواحد، واختلاف دلالته داخل العلم الواحد؛ بحيث يطلقه جماعة على معنى، ويريد به غيرهم مَعْنًى آخر.

---

(١) انظر: الكفاية للخطيب (ص٢١)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٩٦)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٧/ ٨٠)، عمدة القاري للبدر العيني (١١/ ٨٢)، تدريب الراوي (١/ ٢١٨).

(٢) نزهة النظر (ص١٤٥)، وانظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٣٢٧).

(٣) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٣٩٨).

خامسًا: الحديث المسند:

تعريفه لغة: المُسْنَدُ -بفتح النون- اسم مفعول من (أسند)، وأصله:

- الصعود والارتفاع؛ ومنه حديث: «ثُمَّ أَسنَدوا إِليه فِي مَشْـرُبة»[1]؛ أي: صعدوا.
- الاعتماد؛ يقال: فلان سند؛ أي: يعتمد عليه[2].

اصطلاحًا: **له ثلاثة إطلاقات**[3]:

الأول: المرفوع المتصل ولو ظاهرًا[4]

الثاني: المتصل؛ مرفوعًا كان أو غيره[5]

الثالث: المرفوع؛ متصلًا كان أو منقطعًا[6].

مثاله: حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إِنَّما الأَعْمالُ بِالنِّيّاتِ، وَإِنَّما لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى...»**[7].

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٩٧٤٧).

(٢) الصحاح (٢/ ٤٨٩)، لسان العرب (٣/ ٢٢٠).

(٣) علوم الحديث (ص١٩٠)، الموقظة (ص٤٢)، نزهة النظر (ص١٤٥)، تدريب الراوي (١/ ١٩٩).

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم (١٧).

(٥) الكفاية للخطيب (ص٢١).

(٦) التمهيد لابن عبد البر (١/ ٢١-٢٢).

(٧) أخرجه البخاري (١).

أنشطة:

النشاط الأول: مَثِّلْ لما يلي من غير ما ذكر في المقرر:

حديث قُدْسِيّ صريح، وآخر حكميّ - حديث موقوف له حكم الرفع - حديث موقوف - حديث مقطوع.

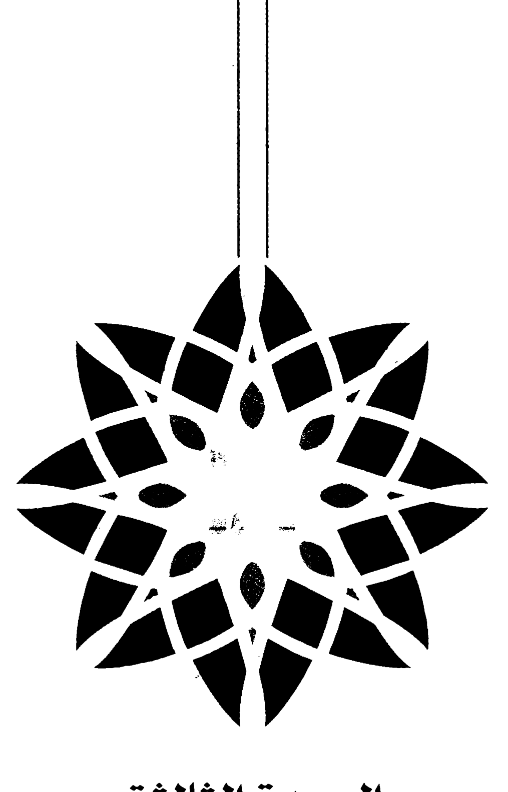
النشاط الثاني: اختر أحد المصادر التي هي مظنة الحديث القُدْسِيّ، ثم تكلم عنه أمام زملائك، مراعيًا الإشارة إلى ما يلي:

- بيانات الطبعة.
- التعريف الموجز بالمؤلف.
- أهم مباحث الكتاب.
- نموذج من الكتاب.
- بيان مختصر لمنهج المصنف.

ولا بد من التنسيق لهذا النشاط؛ حتى لا يتكرر الكتاب عند أكثر من طالب.

النشاط الثالث: احْصِ المصطلحاتِ الواردةَ في هذه الوحدة، ثم ضعها في جدول من عمودين؛ الأول: للمصلح، والثاني: لتعريف المصطلح بعبارة مبتكرة من تأليفك.





الوحدة الثالثة

المصطلحات التي تطلق على الخبر باعتبار وصوله إلينا

أهداف الوحدة:

بنهاية الوحدة يتوقع من الطالب أن:

١ - يتعرف على الحديث المتواتر، وشروطه، وأحكامه.

٢ - يستوعب التقسيم الثلاثي لحديث الآحاد.

٣- يفهم ما يترتب من الحكم على الرواية بالتواتر أو غيره.

٤ - يقارن بين إطلاق: (الشهرة، والعِزَّة، والغرابة) عند المتقدمين والمتأخرين.

٥ - يَعْرف المصنفات التي اعتنت بكل نوع.

نشاط استهلالي:

قال الشيخ محمد التاودي المغربي في حاشيته على صحيح البخاري: (زاد المجد الساري):

مما تواترَ حديثُ مَنْ كَذَبْ	وَمَنْ بَنَى لله بيتًا واحْتَسَبْ
ورؤيةٌ شَفَاعَةٌ والحَوضُ	وَمَسْحُ خُفَّيْنِ وَهَذِي بَعْضُ

من خلال قراءتك الفاحصة لهذين البيتين، اذكر لنا مراد الناظم، وبيِّن الأحاديث الواردة فيها.



الخبر المتواتر

مسائل الخبر المتواتر:

تعريف المتواتر لغةً: مأخوذ من (التَّواتُر)، بمعنى: التَّتَابع[1]؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤].

واصطلاحًا: الخبر المَحْسُوس، الذي يرويه جماعة، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم، إلى نهاية الإسناد.

شروطه[2]:

١- أن يرويه عدد كثير، بلا حصر عددٍ معين لأقل هذه الكثرة على الراجح[3]

٢- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات الإسناد.

٣- أن يستحيل عادةً أن يتَّفِقُوا على اختلاق هذا الحديث؛ لاختلاف بلدانهم، أو: تعذر لُقْيَاهم، ونحو ذلك.

٤- أن يعتمدوا في خبرهم على حاسة من الحواس الخمس؛ كقولهم: سمعنا، أو: رأينا.

أقسامه، وأمثلته:

الحديث المتواتر على قسمين: لفظي – معنوي.

---

(١) لسان العرب (٥/ ٢٧٦).

(٢) انظر: الكفاية للخطيب البغدادي (ص١٦).

(٣) شرح النووي على مسلم (١/ ١٣١)، نزهة النظر (ص٣٧-٣٨)، تحرير علوم الحديث (١/ ٤٢).

أولًا: **المتواتر اللفظي**: هو الحديث الذي جاءت رواياته بلفظ واحد.

مثاله: حديث **«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»**(١)

ثانيًا: **المتواتر المعنوي**: هو المعنى -أو الحكم- الوارد في مجموعة أحاديث مختلفة اللفظ والسياق، ولكنها متفقة على هذا المعنى -أو الحكم- بحيث تصل بمجموعها إلى درجة التواتر.

مثاله: رفع اليدَيْن في الدُّعاء.

قال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ورد نحو مائة حديث في قضايا مُختلفة أنه ﷺ رفع يديه في الدُّعاء، وكل قصة منها لَم تتواتر، ولكنَّ الرفع عند الدعاء تَوَاتَرَ باعتبار مَجموع الطُّرق)(٢)

حكمه:

المتواتر الذي ثبت تواتره في أعلى درجات الصحة، ولكن لا يكفي لثبوت التواتر مجرَّدُ عدد الطرق، بل لا بد من التَّحَرِّي عن أحوال رواته مثل باقي الأحاديث.

أشهر المصنفات في الأحاديث المتواترة:

١- (الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة) للسيوطي (تـ:٩١١هـ).

٢- (الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة) للسيوطي، لخَّص فيه كتابه الأول.

٣- (قطف الأزهار المتناثرة) للسيوطي، وهو مختصر للمختصر.

٤- (لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة) للزَّبِيدِي (تـ:١٢٠٥هـ).

٥- (نظم المتناثر من الحديث المتواتر) للكَتَّانِي (تـ:١٣٤٥هـ).

---

(١) أخرجه البخاري (١١٠)، ومسلم في مقدمة الصحيح، برقم: (٢).

(٢) تدريب الراوي (١/ ٦٣١).



خبر الآحاد

مسائل أخبار الآحاد:

تعريف الآحاد لغة: ما جاء عن شخص واحد[1]

واصطلاحًا: الحديث الذي لم يَجْمع شروط التواتر.

أو: ما اختل فيه شرط من شروط التواتر[2]

والعبرة هنا بالدلالة الاصطلاحية وليس بالدلالة اللغوية؛ فلا يقتصر الآحاد على ما رواه واحد، بل يشمل كل ما لم يبلغ حدَّ التواتر، حتى لو رواه أكثرُ من واحد.

حكمه:

ليس لحديث الآحاد حكم مُطَّرد؛ وإنما فيه الصحيح والحسن والضعيف، بحسب توفر شروط الصحة[3]

أقسام خبر الآحاد إجمالا من حيث عدد طرقه:

- المشهور.
- العزيز.
- الغريب.

(١) انظر: لسان العرب (٣/ ٤٤٩).

(٢) الكفاية للخطيب (ص١٦)، نزهة النظر (ص٥٥).

(٣) نزهة النظر (ص٥٥).



أولا: المشهور:

تعريفه لُغَةً: اسم مفعول من (شَهَرَ)، وأصله: الوضوح والجلاء[1]

واصطلاحًا: ما رواه ثلاثة -فأكثر في كل طبقة- ما لم يبلغ حد التواتر[2]

سبب التسمية: وضوحه وانتشاره.

مثال تطبيقي على الحديث المشهور:

«إِنَّ فِي الجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لاَ يَقْطَعُهَا»			
الطبقة الأولى	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ	أَبُو هُرَيْرَةَ
الطبقة الثانية	قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ	أَبو حَازِمٍ: سلمة بن دينار	أبو سَعِيد المَقْبُرِي
الطبقة الثالثة	سَعِيدُ بن أبي عَرُوبَةَ	وُهَيْبُ بن خالد	سَعِيدُ المَقْبُرِي
الطبقة الرابعة	يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ	المغيرة بن سَلَمَةَ	اللَّيْثُ بن سعد
الطبقة الخامسة	رَوْحُ بْنُ عَبْدِ المُؤْمِنِ	إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ	قُتَيْبَةُ بن سعيد
الطبقة السادسة	البخاري: (٣٠٧٩)	مسلم: (٨)	الترمذي: (٢٥٢٣)

الفرق بينه وبين المشهور غير الاصطلاحي:

المشهور قسمان[3]:

١ - مشهور اصطلاحي: وهو ما تقدم تعريفه.

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (٣/ ٢٢٢).

(٢) نزهة النظر (ص٤٩)، الغاية في شرح الهداية للسخاوي (ص١٤٣)، تدريب الراوي (٢ ٦٢١)، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر لابن الحنبلي (ص ٤٦).

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (٤٥٠-٤٥٣)، الباعث الحثيث (ص١٦٥).

٢- مشهور غير اصطلاحي: وهو المعروف والمشتهر بين الناس، وهذا أقرب للشهرة اللغوية.

والفرق بينهما: أن الأول يُشترط له شروطٌ وعددٌ من الرُّواة في كل طبقة، وأما الثاني فلا يشترط له ذلك؛ بل العبرة بانتشاره بين الناس، حتى ولو لم يكن له إسناد أصلًا.

ومن ذلك حديث: «**مَا وَسِعَنِي سَمَائِي وَلَا أَرْضِي، وَلَكِن وَسِعَنِي قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِن**».

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لم أر له أصلًا). وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ)[1]

ثانيًا: الحديث العزيز:

تعريفه لغة: من (عَزَّ يَعِزُّ) -بالكسر- وهو النادر القليل، أو من: (عَزَّ يَعَزُّ) -بالفتح- أي: قوي واشتد[2]؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤].

واصطلاحًا: الحديث الذي لا يقلُّ رواته عن اثنين في جميع طبقات الإسناد[3]

فإن وَرَدَ بأكثَرَ من اثنين في بعضِ الطبقات فلا يضر؛ فالعبرة بأقل طبقة[4]

سبب التسمية: إمَّا قلة وجوده وندرته، وإمَّا قوته بمجيئه من طريق آخر.

---

(١) انظر: المغني عن حمل الأسفار للعراقي (٨٩٠)، كشف الخفاء للعجلوني (٢/ ١٩٥).

(٢) لسان العرب (٥/ ٣٧٥).

(٣) نزهة النظر (ص٥٠)، فتح المغيث (٤/ ٨)، تدريب الراوي (٢/ ٦٣٢)، تحرير علوم الحديث (١/ ٤٧).

(٤) نزهة النظر (ص٤٠).

<table>
<tr><td colspan="5">مثاله: حديث «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»[1]</td></tr>
<tr><td colspan="4">أنس بن مالك</td><td>أبو هريرة[2]</td></tr>
<tr><td colspan="2">قَتَادة</td><td colspan="2">عبد العزيز بن صُهَيْب</td><td></td></tr>
<tr><td>شعبة
ابن الحجاج[3]</td><td>سعيد
ابن أبي عَرُوبَة[4]</td><td>إسماعيل
ابن عُلَيَّة[5]</td><td>عبد الوارث
ابن عبدالصمد[6]</td><td></td></tr>
</table>

ثالثًا: الحديث الغريب = الفرد[7]:

تعريفه لغةً: الغريب في اللغة يدور على معان، منها:

١- البُعْد؛ يقال: رجل غريب؛ أي: بعيد عن وطنه، وفي الحديث أن النبي ﷺ «أَمَرَ فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصَنْ بِجَلْدِ مِائَةٍ وَتَغْرِيبِ عَامٍ»[8]

٢- الغُمُوض؛ يقال: كلام غريب؛ أي: غامض، أو: بعيد عن الفهم[9]

واصطلاحًا: ما ينفرد بروايته راو واحد، ولو في طبقة واحدة[10]

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص٥٤)، فتح المغيث (٤/ ٩)، تدريب الراوي (٢/ ٦٣٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٤).

(٣) أخرجه البخاري (١٥).

(٤) أخرجه قِوَام السنة في الترغيب والترهيب (٧٣).

(٥) أخرجه البخاري (١٥).

(٦) أخرجه النسائي (٥٠١٤).

(٧) انظر: نزهة النظر (ص٦٦).

(٨) أخرجه البخاري (٢٥٠٦)، من حديث زيد بن خالد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٩) مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٣٣٧)، لسان العرب لابن منظور (١/ ٦٣٧-٦٣٨).

(١٠) المنهل الروي (ص ٥٥)، نزهة النظر (ص٥٤)، فتح المغيث (٤/ ٣)، تدريب الراوي (٢/ ٦٣٢).

سبب التسمية:

بُعْدُ المتفرد عن أقرانه ممن يشاركه الروايةَ عادةً، وكـون التفـردِ بهـذا الحـديث أمـر يحتاج تفسيرًا -في أغلب الأحوال- إذ أين كان أقرانه لَمَّا حدَّث شيخُهم بهـذا الحـديث، لاسيما إذا كان الشيخ ممن تدور عليهم الأسانيد.

أقسامه، وأمثلته:

ينقسم الحديث الغريب إلى قسمين: الغريب المُطْلَق – الغريب النِّسْبِي[(١)]

أولا: الغريب (الفرد) المطلق:

هو الحديث الذي تفرد به راوٍ واحدٍ في أي طبقة من طبقات الإسناد؛ بحيث يكـون هو الواسطة الوحيدة بين مَنْ قبله ومَنْ بعده[(٢)].

وسُمِّي مطلقًا؛ لأنه المراد عند إطلاق لفظ التَّفَرُّد، دون تقييد التفرد بصورة معينـة، أو شخص معين

مثال تطبيقي:

حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: «كان يُوضَعُ للنَّبِي ﷺ مِنَ الليْلِ ثَلَاثَـةُ آنِيَـةٍ مُخَمَّـرَة؛ إِنَاءٌ لطَهُورِه، وإِنَاءٌ لشَرَابِه، وإِنَاءٌ لسِوَاكِه».

قال البزار رَحِمَهُ اللَّهُ: (هذا الحديث لا نَعْلَمُهُ يُرْوَى إِلا عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ولا نعلم له إسنادًا عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إلا هذا الإسناد)[(٣)]

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٥٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) أخرجه البزار في المسند (٢٣٩)، وانظر الأحاديث رقم: (٢٨٢) (٨٥٧٢) (٨٦٤٨).



إسناد الحديث لتوضيح الطبقات التي حصل فيها التفرد المطلق:

البَزَّار	محمد بن فِرَاس	حَرَمِيّ بن عمارة	الحريش بن الخريت	ابن أبي مُلَيْكة	عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
	يحيى بن حكيم				
	محمد بن معمر				

ثانيًا: الغريب (الفرد) النسبي:

هو الحديث الذي رُوي بأكثر من إسناد، إلا أن أحد الرواة -في طريق من هذه الطرق- تفرد بصورة لم يشاركه فيها غيرُه، فيقال: هذا تفرد نسبي؛ أي: بالنسبة لهذا الشخص الذي جاء بهذه الصفة الغريبة.

فهذا الراوي لم يتفرد بالحديث مطلقًا، بل توبع عليه ورُوي من طرق أخرى غير طريقه، ولكن ليس على الصورة التي رواها هو[1]

مثال تطبيقي لتوضيح هذه الصورة:

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ ظَلَمَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ طُوِّقَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ».

هذا الحديث يرويه محمد بن عَجْلان، واختلف عليه على وجهين:

١ - فرواه يحيى بن محمد بن قيس المُحَارِبي[2]، عن محمد بن عَجْلَان، عن والده عَجْلَان وسَعِيد الـمَقْبُرِي (كلاهما) عن أبي هُرَيْرَة.

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص٦٦).

(٢) مسند البزار (٨٤٩٣).



٢- ورواه يحيى القَطَّان[١] وأبو عاصم النَّبِيل[٢] ويحيى بن أيوب وبكر ابن مُضر[٣]، عن محمد بن عَجْلَان، عن (أبيه) عن أبي هُرَيْرَةَ.

قال الإمام البزار رَحِمَهُ اللَّهُ: (هَذَا الحَدِيث لا نعلَمُ أَحَدًا جمع ابن عجلان وأبيه عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إلا يَحْيَى بن مُحَمَّد بن قيس)[٤].

الوجه				
الوجه الأول	يحيى بن محمد المحاربي	محمد بن عَجْلَان	والده عَجْلَان سَعِيد المَقْبُرِي	أبو هُرَيْرَةَ
الوجه الثاني	يحيى القَطَّان أبو عاصم النبيل يحيى بن أيوب، بكر بن مضر	محمد بن عَجْلَان	والده عَجْلَان	أبو هُرَيْرَةَ

تتمة:

١- الواقع في استعمالات النقاد وتطبيقاتهم أن الحديث باعتبار وصوله إلينا قسمان فقط: غريب =فرد، ومشهور =معروف.

فالغريب: ما رواه شخص واحد.

والمشهور: ما خرج عن حد الغرابة؛ فإذا خرج الحديث عن حد الغرابة فرواه اثنان فأكثر =فهذه رواية مشهورة معروفة.

---

(١) أخرجه أحمد (٩٥٨٢).

(٢) أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (ص٢٨٢).

(٣) أخرجها الطبري في تهذيب الآثار (ص٢٨٣).

(٤) مسند البزار (٨٤٩٣)، وانظر الأحاديث رقم: (٧٣٤٧) (٧٦٥٣) (٨٤٩٢).



وقد نبه الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن القسمة ثنائية وليست ثلاثية، فقال في تعريف الغريب: (الغريب: ضِدُّ المشهور)[١].

ومن ذلك قول ابن أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (سألتُ أبا زُرْعَةَ: ما حال معاوية بن عبد الله؟ قال: لا بأس بِه؛ كتبنا عنه بِالبصرة، أخرج إلينا جزءًا عن عائشة، فانْتَخَبْتُ منه أحاديث غَرائِبَ، وتركتُ المشاهيرَ)[٢].

وقال الإمام البزار رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا نعلم روى سِماك بن حصين عن الحسن البصري عن عمران بن حصين إلا حديثين؛ هذا أحدهما وهو غريب، والآخر مشهور)[٣].

٢- الغريب (الفرد) والمشهور (المعروف) بهذا الاعتبار ليْسَا مجرد أوصاف للرواية، وإنما هما وصفان متضمِّنان الحكم عليها في كثير من الأحوال، وإن لم يكن جميعها.

فالأصل أن التفرد من مظنة النكارة والرَّد -لاسيما إذا انضاف إليه المخالفة- ولكنه ليس شرطًا للضعف؛ فكم من حديث تفرد به راويه ومع ذلك قبله العلماء واحتجوا به؛ قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والغريبُ صادقٌ على ما صَحَّ، وعلى ما لم يصحّ)[٤].

وقال الإمام ابن الصلاح: (الغريب ينقسم إلى: صحيح؛ كالأفراد المخرجة في الصحيح، وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغريب)[٥].

٣- **وأما العزيز**: فيرد إطلاقه في كلام الأئمة وصفًا للرَّاوي وللرِّواية، ويُراد به في الأعم الأغلب معناه اللغوي: (القلة والندرة)، وليس: رواية اثنين عن اثنين.

---

(١) الموقظة (ص٤٣).

(٢) العلل لابن أبي حاتم (٣/ ١٨٢).

(٣) مسند البزار (٩/ ١١).

(٤) الموقظة (ص٤٣).

(٥) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٥٦).

فيقال: (هذا حديث عزيز) على معنى: أنه لا يوجد إلا عند قلة من الرواة قد تصل إلى درجة التفرد بالرواية.

ومن ذلك قول المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديث ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: «**الشِّفَاءُ فِي ثَلاثٍ...**»: (حَدِيثٌ عَزِيزٌ من أفراد الصحيح؛ لا نعرفه إلا من رواية مروان بن شُجَاع الجزري)[1]

ويقال: (فلان عزيز الحديث)، على معنى: ندرة أحاديث الراوي وقلتها.

قال ابن عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة إسماعيل بن نشيط العامري: (عزيز الحديث جدًا، ولا يروي من الحديث إلا القليل)[2].

وقال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (سليم مولى الشعبي عزيز الحديث؛ أسند نحو خمسة)[3]

٤ - **وأما المتواتر**: فيقع استعماله لدى المحدثين بمعناه اللغوي، وهو التتابع والتعدد والكثرة والاشتهار، وليس المتواتر بتعريفه وشروطه عند الأصوليين؛ فهو أشبه ما يكون بالمشهور الذي خرج عن حد الغرابة، وليس قَسِيمًا للآحاد، كما هو المعمول به عند الفقهاء والأصوليين[4]

ومن ذلك قول الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد تَوَاترت هذه الآثارُ عن رسول الله ﷺ أَنَّه كان يُقَبِّلُ وهو صائمٌ)[5]



---

(١) تهذيب الكمال (١٠/ ١٦٨).

(٢) الكامل (١/ ٥٢١).

(٣) سؤالات السجزي (ص٢٠٤).

(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٥٤)، التقييد والإيضاح للعراقي (ص٢٦٦).

(٥) شرح معاني الآثار (٢/ ٩٣).



أنشطة:

النشاط الأول: عَرِّف الحديث المتواتر، وبيِّن أهمَّ شروطه.

النشاط الثاني: ذكر بعضُ العلماء أن الكثرة في الحديث المتواتر تُغني عن البحث عن رواته.

حلِّل هذه العبارة، وهل ترى أن الاكتفاء بكثرة عدد الرواة يَحُلّ محل البحث والتأكد أن كل راو من رواة الإسناد ثقة، ويصلح أن يعتمد على روايته؟

النشاط الثالث: قال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ورد نحو مائة حديث في قضايا مُختلفة أنه ﷺ رفع يديه في الدُّعاء، وكل قصة منها لَم تتواتر، ولكنَّ الرفع عند الدعاء تَوَاتَرَ باعتبار مَجموع الطُّرق).

حَلِّل هذا النص، واستخرج أهم المضامين، مسترشدًا بما يلي:

١ - في أي كتاب ورد هذا النص.

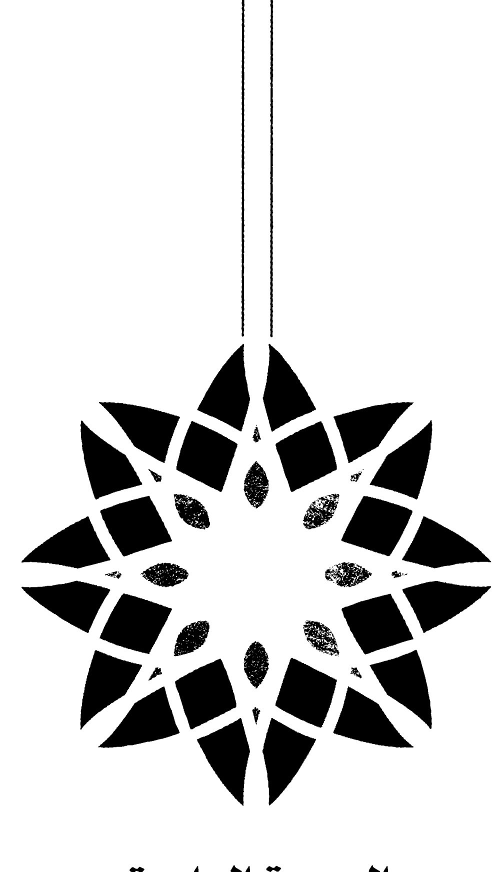
٢ - تحت أي مبحث من مباحث الوحدة يمكن إدراجه.

٣ - الواقعة الذي يشير إليها السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٤ - ذِكْر مثال آخر ينطبق عليه كلام الإمام السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

النشاط الرابع: اعقد مقارنة توضح فيها الفارق بين أقسام حديث الآحاد الثلاثة.

النشاط الخامس: الحديث الغريب له صور متعدِّدة، مَثِّل لكل قسم بمثال غير ما ذكر في المقرر، مع عرضه بطريقة قريبة مما ورد في الكتاب.



الوحدة الرابعة

الحديث المقبول وأقسامه



أهداف الوحدة:

بنهاية الوحدة يتوقع من الطالب أن:

١ - يدرك التَّسَلسل التاريخي لأقسام الحديث باعتبار القبول والرد.

٢ - يفهم معنى الصحة والحسن، وشروط كلٍ، ومراتبه.

٣- يقف على الطريقة العملية الصحيحة للحكم على الحديث.

٤ - يكتسب مهارة الحكم على الحديث.

٥ - يستطيع التَّمثيل للصحيح والحسن بأمثلة جديدة.

٦ - يدرك العلاقة بين شروط الصحة وأقسام الحديث الضعيف.

٧- يقارن بين المتابعات والشواهد، ويُمَيِّز بين الحقيقي منها والصُّورِي.

نشاط استهلالي:

خلال مسيرتك في طلب العلم درست علومًا متعددة، حدِّد العلوم التي ترى أن لها احتياجًا مُلِحًّا لمعرفة درجة الحديث صحة وضعفًا، وتتوقف صحة نتائجها على هذا الجانب.

تمهيد:

الحديث المقبول من أهم مباحث علم المصطلح، ويحسن قبل الدخول فيه التنبيه على أمور:

١ - استقر الاصطلاح وجرى عمل العلماء على تقسيم الحديث المقبول إلى صحيح وحسن[(١)]

٢ - في عصر النَّقد والرِّواية كان الحديث إمَّا صحيحًا وإمَّا ضعيفًا ولا ثالث لهما، ويجعلون (الحسن) من جملة الصحيح؛ بجامع القبول، فكل مقبول صحيح ولو كان متواترًا[(٢)]

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وعليه عبارات المتقدمين؛ فإنهم يقولون فيما صَحَّ: حديثٌ حسن)[(٣)]

ومن ذلك حديث: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ» قال النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ: (ليس في هذا الباب صحيحٌ إلا حديث عائشة؛ فإنه حسن)[(٤)].

وتبعًا لذلك وُجِد في كلام المتقدمين إطلاق (الحسن) على حديث الراوي الثقة الثبت الضابط.

---

(١) انظر: التقييد والإيضاح (ص١٩)، تدريب الراوي (١/ ٦١).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٨٦)، النكت للحافظ (١/ ٤٢٤، ٤٨٠).

(٣) الموقظة (ص٣٢).

(٤) فتح الباري لابن رجب (٨/ ٢٣)، وانظر: علل الترمذي الكبير (ص٩٨)، والشاذ والمنكر وزيادة الثقة لعبد القادر المحمدي (ص ٣٣٤).

ومن ذلك: قول العِجْلِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة بشر بن المُفَضَّل: (ثقة فقيه، ثبت في الحديث، حسن الحديث، صاحب سنة)[1]، وقال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إليه المنتهى في التثبت بالبصرة)[2]، ووثقه: ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والبزار رحمهم الله[3]، وهو من رجال الشيخين[4].

٣- أول من عُرف أنه قَسَّم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف =الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٩هـ)[5].

٤- الحسن الذي مَيَّزه الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو ما اشتهر بـ(الحسن لغيره) أعني: الضعيف الذي يَتَقَوَّى بمجيئه من طريق آخر[6]، وأما الحسن المأخوذ من الصحيح الواقع في كلام النقاد فهو: (الحسن لذاته)[7].

٥- مَنْ سَمَّى الحسنَ صحيحًا لا يُنكِر أنه دونَ الصحيح في المرتبة؛ فالعبرة بتَمَكُّن الحديث من شروط الصحة، ويكون التفاضل عند التعارض، وما عدا ذلك فالكل مقبول صالح للاحتجاج، يجب العمل بمقتضاه[8].

---

(١) معرفة الثقات للعجلي (١/ ٢٤٧).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٦٦).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٦٦)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٠٢).

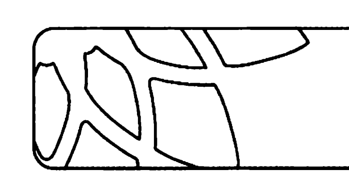
(٤) انظر: رجال صحيح البخاري للكَلَابَاذِي (١/ ١١٢)، رجال مسلم لابن مَنْجُوَيْه (١/ ٨٥).

(٥) فهو الذي وضع له تعريفًا ميزه عن الحديث الصحيح. انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٣).

(٦) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٧٥).

(٧) المصدر السابق (ص١٧٦).

(٨) المصدر السابق (ص١٨٧).



الحديث الصحيح

مسائل الحديث الصحيح:

تعريف الصحيح لغة: صفة على وزن (فَعِيل) من: صحَّ، إذا برئ وسلم من العيوب والأمراض[1]، وفي الحديث «**لَا يُورِدَنَّ ذُو عَاهَةٍ عَلَى مُصِحٍّ**»[2]

واصطلاحًا: الحديث المُتَّصل، الذي يرويه العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا ولا معلًّا[3]

سبب التسمية:

العلاقة الظاهرة بين صحة البدن وصحة الحديث؛ من حيث الاعتماد والقوة.

شروط الحديث الصحيح:

شروط الصحة خمسة:

١ - اتصال الإسناد.

٢ - ضبط الرواة.

٣ - عدالة الرواة.

٤ - عدم الشذوذ.

٥ - عدم العلة.

---

(١) مقاييس اللغة (٣/ ٢٨١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٣٧). قال الحافظ في الفتح (١/ ١٨٧): (معناه: مَرِيض على صَحِيح، أو صَاحب إبل مَرِيضَة على صَاحب إبل صَحِيحَة).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٥١)، الباعث الحثيث (٢١)، النكت للحافظ (١/ ٢٣٤)، نزهة النظر (٦٧)، وانظر: مبحث الحديث الصحيح في كتب المصطلح.



وهذه الشروط محل إجماع بين المُحَدِّثين[١]، ولا يُشكل على هذا اختلافُ المُحَدِّثين أحيانًا في تصحيح بعض الأحاديث، قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجودِ هذه الأوصافِ فيه)[٢]

الشرط الأول: **اتصال السند**[٣]:

الاتصال: أن يكون كلُّ راوٍ من رواة الإسناد أخذ الحديث ممن فوقه (شيخه) مباشرة، عن طريق السماع منه، أو القراءة عليه، أو غيرهما من طرق التَّحَمُّل المعتبرة[٤]

سبب اشترط الاتصال: احترازًا من الحديث الذي سقط من إسناده راوٍ أو أكثر؛ مما يؤدي إلى عدم العلم بحاله، فقد يكون أوثق الناس، وقد يكون بخلاف ذلك.

فخرج بهذا الشرط: المنقطعُ بجميع صوره، وألقابُه المعروفة في هذا العلم هي: المُعَلَّق، المُنْقطع، المُعْضَل، المُرْسَل، المُدَلَّس، المُرْسَل الخَفِي[٥]

الشرط الثاني: **ضبط الرواة**[٦]:

الضبط هو: صيانة الراوي حديثه عن تطرق الخلل إليه، بأي صورة كانت[٧]

---

(١) انظر: الموقظة (ص٢٤).

(٢) علوم الحديث (ص١٥٢).

(٣) النكت للزركشي (١/ ٤٠٦)، الشذا الفياح (١/ ١٣٨)، نزهة النظر (ص٦٧)، تدريب الراوي (٢/ ٢٠١).

(٤) وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه من الكتاب.

(٥) وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه من الكتاب.

(٦) انظر: نزهة النظر (ص٦٩)، النكت الوفية للبقاعي (١/ ١٦٨)، فتح المغيث (١/ ٢٨)، فتح الباقي لزكريا الأنصاري (١/ ٩٧)

(٧) انظر: معجم الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ص ٣٢٦).

أنواع الضبط:

ضبط صدر؛ ومعناه: أن يكون الرَّاوي حافظًا لحديثه؛ بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، بلا زيادة أو نقص.

ضبط كتاب؛ ومعناه: صيانة الراوي كتابه الذي يُحَدِّث منه منذ كتب فيه مروياته إلى أن يؤدي منه إلى طلابه.

المعتبر في راوي الحديث الصحيح: الرتبة العليا من الضبط؛ بحيث يكون الوهم والخطأ نادرًا -أو قليلًا جدًّا- في حديثه.

سبب اشتراط الضبط: احترازًا من أن يخطئ الراوي فيَنْسِب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله؛ بسبب سوء حفظه.

فخرج بهذا الشرط: حديثُ غير الضابط عمومًا، وألقابُه المعروفة في هذا العلم هي: المُصَحَّف، المُحَرَّف، المَقْلُوب، المُدْرَج، المُضْطَرِب، حديث المُخْتَلِط.

الشرط الثالث: **عدالة الرواة:**

العدل هو: المستقيم في الظاهر على طاعة الله ورسوله ﷺ؛ بحيث يكون هذا هو الغالب على أحواله، ولا يُشترط لها العصمة[1].

قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإذا كان الأَغْلَبَ الطَّاعَةُ فهو المُعَدَّلُ، وإذا كان الأَغْلَبَ المعْصِيَةُ فهو المُجَرَّحُ)[2].

سبب اشتراط العدالة: أنَّ غير الواقف عند حدود الله قد لا يتورع عن أن ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله، أو يتساهل في الرواية؛ فيقع في الكذب سهوًا.

---

(١) شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي (ص١٤٨-١٤٩)، نزهة النظر (ص٦٩).

(٢) الكفاية للخطيب (ص٧٩).

فخرج بهذا الشرط:

- الكافر.
- الذي يكذب في حديث النبي ﷺ، أو المُتَّهَم به.
- المعروف بالكذب في حديث النَّاس.
- الفاسق بالمعصية التي لا يدخلها تأويل؛ كشرب الخمر المتفق على حرمته.
- المجهول.
- المبتدع.

الشرط الرابع: **السلامة من الشذوذ:**

الشذوذ هو: مخالفة المقبول لمن هو أوثق منه، أو: تَفَرُّد من لا تَحْتَمِل درجتُه في الضبط والاتقان مثل هذا التفرُّدَ[1]

سبب اشترط الاتصال: احترازًا من أخطاء الرواة، لاسيما الثقات منهم.

فخرج بهذا الشرط: الحديثُ الشَّاذُّ بصوره.

الشرط الخامس: **السلامة من العلل المؤثرة:**

العلة هي: سبب قادح في الحديث، يظهر بتتبع طرق الرواية وأسانيدها ومتونها، والمقارنة بين ذلك كله[2]

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص١٧٩)، معرفة علوم الحديث (ص١١٩)، الكفاية للخطيب (ص١٤١)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١/ ١٧٦)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٣٧، ٢٤٣)، التقريب للنووي (ص٤٠)، نزهة النظر (ص٨٤).

(٢) ومن المصنفات في هذا الباب: أحاديث معلة ظاهرها الصحة للشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

والهدف من هذه المقارنة: معرفة مواطن:

(الاتفاق، والاختلاف، والمتابعات، والتفردات) وربما تَخَطَّى ذلك مقارنةَ طرق الرواية الواحدة بأن يقارن الباحثُ هذه الرواية بغيرها من الرِّوَايات التي وردت في الباب إن لزم الأمر[1].

سبب اشترط عدم العلة: احترازًا من التَّسَرُّع في تصحيح الأحاديث بمجرد النَّظِر إلى ظاهر الإسناد، بل لا بد من مقارنة الروايات ودراسة طرق الحديث كلها للتأكد من أنه لم يخطئ أحدُ رواته؛ لأن راوي الحديث الصحيح وإن كان ثقة إلا أَنَّنَا لا نعطي له درجة العصمة.

فخرج بهذا الشرط: الحديثُ المَعْلُول بصوره وأنواعه.

مثال تطبيقي لتوضيح كيفية التحقق من شروط الصحة.

أخرج البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه[2]، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا أَوْحَاهُ الله إِلَيَّ؛ فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ القِيَامَةِ».**

دراسة الحديث تقوم على أساسين:

الأول: التَّحَقُّق من صحة إسناد الحديث.

الثاني: التَّحَقُّق من صحة متن الحديث.

---

(١) انظر: تحرير علوم الحديث (٢/ ٧٩٩-٨٠٠).

(٢) رقم: (٤٦٩٦).

الأساس الأول يتحقق بثلاثة أمور:

أولًا: معرفة أحوال نَقَلَة الحديث؛ للتأكد من عدالة وضبط كل راو من رواة الإسناد.

وذلك بالرجوع إلى ترجمة كل راو في كتب الرجال =كتب الجرح والتعديل، ويجب في هذه المرحلة مراعاة أمور، من أهمها:

١- التَّأكد أن الراوي الذي نبحث عنه هو الراوي المذكور في الإسناد؛ فإنه كثيرًا ما تتشابه أسماء الرواة، وربما نقل الباحث كلام إمام على راو آخر.

٢- الرُّجوع إلى المصدر الأصلي الذي قال فيه الناقد قوله، لاسيما إن كان مطبوعًا؛ حتى يتأكد الباحث أن هذه المقولة قيلت كما هي بلا زيادة أو نقصان.

ثانيًا: **التَّأكد من خُلُوِّ الحديث من الانقطاع**، وأن كل راو أخذ الحديث مباشرة عن شيخة بلا واسطة، ويكون ذلك بـ:

١- مراجعة أسماء شيوخ الراوي وتلامذته، وملاحظة سنة وفاة كل منهم.

٢- التَّصريح بالسماع بين الراوي وشيخه في الإسناد.

٣- نَصّ أحد النقاد على أن هذا الراوي سمع هذا الحديث من شيخه هذا.

وبتطبيق هذا على الإسناد الذي معنا يتَّضح أنه تم فيه التصريح بالسماع في طبقاته الأولى:

- بين البخاري وشيخه عَبْدِ الله بْنِ يُوسُفَ.
- وبين عَبْدِ الله بْنِ يُوسُفَ وشيخه اللَّيْثِ بن سعد.
- وبين اللَّيْثِ بن سعد وشيخه سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ.

وأما باقي الحديث فقد جاء بالعنعنة بين كل من:

- سَعِيدٍ المـَقْبُرِيِّ ووالده كيسان.
- وبين كيسان وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والفرق بين التحديث والعنعنة:

أن التحديث دلالته صريحة على الاتصال، بخلاف العنعنة فهي صيغة تحتمل أن الراوي سمع الحديث مباشرة ممن عَنْعَنَ عنه، وتحتمل أنه سمعه بواسطة، ثم حذف هذه الواسطة.

وحتى نحكم بالاتصال في موضع العَنْعَنَة لا بد من التأكد من أمرين:

- أن هذا الراوي الذي روى بالعَنْعَنَة ليس مُدَلِّسًا.
- أن الراوي الذي فوقه في الإسناد مذكورٌ في شيوخه، وليس هناك ما يمنع سماعَه منه.

وعند تطبيق ذلك يتضح أن:

- عنعنة سَعِيدٍ المـَقْبُرِيِّ عن والده: **محمولة على الاتصال؛** فهو مذكور في شيوخه، وسماعه منه مؤكد؛ فهو والده، وقد عاش معه مدة زمنية طويلة، وصرح بالسماع منه في أحاديث كثيرة.
- عنعنة كَيْسان عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **محمولة على الاتصال؛** فكيسان مذكور في تلاميذ أبي هريرة، ومُكْثِرٌ من الرواية عنه، وقد صرح بسماعه منه في كثير من الأحاديث.

ثالثًا: التأكد من خُلُوّ الإسناد من العلة، ومن الصور التي يجب التَّنَبُّه لها:

١ - أن يتفرد بالحديث راوٍ ليس معروفًا بكثرة طلب العلم ولا الرحلة لأجل تحصيله؛ حتى يتقبل النُّقَّاد فكرةَ أن يأتي بحديث لا يرويه غيرُه.

٢- أن يروي الراوي الحديثَ على صورة مخالفة للصورة التي رواها باقي تلاميذ الشيخ، الذين يعرفون حديثه ويحفظونه عن ظهر قلب.

وهذا يتم من خلال:

تخريج الحديث تخريجًا مُوَسَّعًا، ومعرفة المتابعات والتفردات في كل طبقة، وكلما كانت المتابعات أكثر كان هذا مشعرًا بعدم الوهم في الرواية، وبحسب حال المتفرد تكون أهمية التأمل والدراسة لهذا التفرد.

وبتطبيق هذا على الحديث الذي معنا يتضح أن:

اللَّيْث بن سعد تفرَّد بهذا الحديث، ولم يخالف من هو أوثق منه، وهو إمام ثبت حجة، عدَّه العلماء أثبت تلاميذ سعيد المقبري[1]، وهذا التفرد دلالة على دقة وسعة حفظ اللَّيْثِ بن سعد؛ حيث حفظ لنا حديثًا لولاه ما وصلنا من رواية سعيد المقبري.

الأساس الثاني: دراسة المتن:

وفي هذه المرحلة نتأكد من خُلُوّ المتن من العلل المُؤَثِّرة، وذلك من خلال جمع طرق وروايات الحديث، ويجب التَّنبُّه لأمور:

١- تفرُّد أحد الرواة بلفظة لا يرويها غيرُه؛ فيجب حينها دراسة هذه الجزئية دراسة متأنِّية، وهل هذا الراوي يُحتمل له مثل هذا التفرد أم لا؟

٢- مخالفة أحد الرواة غيره من رواة الحديث في لفظ أو أكثر من متن الحديث.

٣- انسجام الحديث مع عموم الشريعة وأصولها العامة، وعدم مخالفته المُجْمَعَ عليه.

٤- الاختلاف اليسير بين الرواة في لفظ الحديث مما لا يغير المعنى =مقبول، ولا يعتبر من الخلاف الذي يجب التَّوقُّف عنده كثيرًا.

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ١٦٤-١٦٥)، الميزان للذهبي (٢/ ١٤٠).

وبتطبيق هذا على هذا الحديث يتضح أن:

الحديث سالم من هذا كله؛ ولذا اعتمه البخاري في صحيحه، وقال ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هذا حديث مُجْمَعٌ على صحَّتِه من حديث اللَّيْثِ)[1].

حكم الحديث الصحيح:

أجمع العلماء على أن الحديث الصحيح مقبول، وحجة، ويجب العمل به[2]، ويستوي في ذلك المتواتر والآحاد.

مظان الحديث الصحيح:

١- صحيح الإمام البخاري (تـ:٢٥٦هـ).

٢- صحيح الإمام مسلم (تـ:٢٦١هـ).

ولكنهما لم يستوعبا الصحيح؛ فجاء بعدهما أئمة أفردوا الأحاديث الصحيحة بالتأليف، ولكنهم لم يلتزموا شروط الصحيح كالتزامهما؛ **ومن هذه المصنفات:**

٣- الصحيح لمحمد بن إسحاق بن خزيمة (تـ:٣١١هـ)[3].

٤- الصحيح لأبي حاتم محمد بن حبان البُسْتِي (تـ:٣٥٤هـ)[4].

٥- المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم (تـ:٤٠٥هـ)[5].

---

(١) الإيمان لابن منده (١/ ٤٨٧).

(٢) انظر: نزهة النظر (ص٥٧، ٧٨)، فتح المغيث (١/ ٩٢-٩٣)، تدريب الراوي (١/ ١٧٤).

(٣) والمطبوع منه (جزء العبادات) في أربع مجلدات بتحقيق/ محمد مصطفى الأعظمي، وبقيته مفقود.

(٤) وقد طبع حديثًا بعنوان: (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع) بدار ابن حزم، بتحقيق الدكتور/ محمد علي سونمز.

والموجود في أيدي الطلاب ترتيب العلامة علاء الدين الفارسي المعروف بابن بَلْبَان، بعنوان: (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان).

(٥) وللحافظ الذهبي (تلخيص المستدرك): ضعف فيه قرابة ربع الكتاب، وهو مطبوع مع الأصل.

أول من ألف في الصحيح المجرد:

الإمام الحافظ الحجة محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

اسم كتابه:

صحيح البخاري = الجامع المُسنَد الصحيح المختصر من أُمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.

سبب جمعه الصَّحِيح:

أسند الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن البخاري قال: (كنت عند إسحاق بن رَاهَوَيْه، فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لسنن النبي ﷺ!! فوقع ذلك في قلبي؛ فأخذتُ في جمع هذا الكتاب)[1]

ثم حذا حذوه تلميذُه: الإمام مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعنوان كتابه: صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر.

مراتب الحديث الصحيح:

الحديث الصحيح حجة كلُّه، إلا أن بعض الأحاديث الصحيحة قد تشتمل على أوصاف زائدة تجعلها أعلى رُتْبَةً من غيرها، ومُقَدَّمَةً عند التعارض، **وقد قَسَّم العلماءُ مراتبَ الصحة على النحو التالي:**

- ما اتفق عليه الشيخان: البخاري ومسلم.
- ما انفرد البخاري بإخراجه في صحيحه.
- ما انفرد بإخراجه مسلم في الصحيح.

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٨).

- ما كان على شرطهما.
- ما كان على شرط البخاري.
- ما كان على شرط مسلم.
- ما كان على شرط غيرهما.

وهذه القِسْمَة باعتبار المجموع وليست باعتبار جميع الأحاديث في كل كتاب؛ فلا يلزم أن يكون كل حديث تفرَّد به البخاريُّ أصحَّ وأرجحَ من كل حديث تفرَّد به مسلمٌ.

أصح الأسانيد[1]:

تكلم الأئمة رحمهم الله تعالى في أصح الأسانيد، ووردتْ عنهم في ذلك عبارات وآراء؛ فقيل أصح الأسانيد:

- الزُّهْري، عن سالم، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وهذا مذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن رَاهَوَيْه.
- محمد بن سيرين، عن عَبِيدَة السَّلْماني، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وهذا مذهب ابن المديني وعمرو بن علي الفَلَّاس.
- سليمان الأعمش، عن إبراهيم النَّخَعي، عن علقمة بن قيس، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وهذا مذهب ابن مَعِين.
- الزُّهْري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وهذا مذهب ابن أبي شَيبة، وعبد الرَّزاق.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٥٤)، الكفاية للخطيب (ص٣٩٧)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ٢٨٦-٢٨٧)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠/ ٣١٦)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٥٣)، الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ص٦)، النكت للزركشي (١/ ١٣٤)، النكت لابن حجر (١/ ٢٥٠)، نزهة النظر (ص٧٢)، فتح المغيث (١/ ٣٤)، تدريب الراوي (١/ ٧٨).



- مالك، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وهذا قول البخاري.

وقد ذهب جماعة من المتأخِّرين إلى تخصيصه بالصحابة، أو البُلْدَان؛ فيقال مثلًا:

- أصح أسانيد أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- أصح أسانيد المصريين: الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر الجُهَني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]

الفرق بين: (حديث صحيح) و(إسناد صحيح) و(أصح شيء في الباب):

- حديث صحيح: معناه أن الحديث توَفَّرت فيه جميع شروط الصحة؛ ما تعلق منها بالإسناد، وما تعلق بالمتن.
- إسناده صحيح: معناه توَفُّر الشروط الظاهرة لصحة الإسناد؛ من الاتصال، وعدالة الرواة، وضبطهم، دون انتفاء الشّذوذ والعلل المؤثرة التي تقع في المتن[2]
- أصح شيء في الباب: لا يعني أن الحديث -بالضرورة- صحيح؛ بل قد يكون صحيحًا أو ضعيفًا، وإنما هذا تصحيح نِسْبِيّ، أي: هذا الحديث أصح حديث بالنسبة إلى الأحاديث الواردة في هذا الباب، فقد يكون معناه: أعلاها درجة في الصحة، وقد يكون المراد: أقلها ضعفًا إذا قورن بالضعيف المروي في الباب[3]

❁ ❁ ❁

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (ص٥٥).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٨٤).

(٣) انظر: الأذكار للنووي (ص١٨٦).



الحديث الحسن

مسائل الحديث الحسن[1]:

تعريف الحسن لغة: صفة مشبهة من (الحُسْنُ)، وهو: نقيض القُبْح[2].

واصطلاحًا: ما رواه عدل، خفيف الضبط، بسند متصل، ولا يكون شاذًّا، ولا مُعَلًّا.

وهذا التعريف هو الذي أقره الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في (النزهة)[3] واستقر عليه الاصطلاح.

ومعنى ذلك: أنه قد اجتمعت في الحديث كل شروط الصحة سوى شرط واحد، وهو: (ضبط الراوي) وهذا الشرط أيضًا لم يختل بالكلية، وإنما نزل من أعلى درجاته إلى أدناها.

فراوي الحسن ضابط في الجملة، إلا أن العلماء قالوا فيه أوصافًا تفيد أن ضبطه وإتقانه لم يبلغ ما بلغ راوي الحديث الصحيح؛ كقولهم: (ثقة يخطئ) أو: (ثقة له أوهام) أو: (صدوق).

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٧٤)، الاقتراح لابن دقيق العيد (ص٧)، المنهل الروي (ص٣٥)، الموقظة (ص٢٦)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٠٩)، المقنع في علوم الحديث (١/ ٨٣)، التقييد والإيضاح، (ص٤٣)، النكت للحافظ (١/ ٤٠٤)، تدريب الراوي (١/ ١٦٦).

(٢) مقاييس اللغة (٢/ ٥٧).

(٣) (ص٧٨).

ولا بد عند النظر في حديث هذا الراوي من مراعاة أمرين[١]:

الأول: زيادة التحري: وذلك للتأكد من تحقيق شرط السلامة من العلل المؤثرة، والتَّيقن أن هذا الحديث ليس مما وهم أو أخطأ فيه بسبب عدم تمام ضبطه.

الثاني: البحث عن وجود ما يوافق روايته: فلو تفرد بحكم أو سنة لم يأت بها غيره، ولا يُعرف في قرآن أو سنة صحيحة ما يشهد له =كان هذا مظنة الشك في كونه قد حفظ هذه الرواية.

حكم الحديث الحسن:

الحديث الحسن كالصحيح في:

قبوله، وحجيته، ووجوب العمل به، وإن كان دونه في الرتبة، ومحل التفاضل عند التعارض، وقد حُكي الاتفاق على ذلك[٢]

مثاله:

حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ، يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: إِنَّ عَبْدِي الْمُؤْمِنَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ كُلِّ خَيْرٍ؛ يَحْمَدُنِي وَأَنَا أَنْزِعُ نَفْسَهُ مِنْ بَيْنِ جَنْبَيْهِ[٣]**»[٤]

---

(١) انظر: تحرير علوم الحديث (٢/ ٨١٣-٨١٤).

(٢) معالم السنن (١/ ٦)، النكت للحافظ (١/ ٤٠١)، فتح المغيث (١/ ٩٢-٩٣).

(٣) قال الشيخ محمد منير الدمشقي في الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية (١/ ٤٤): (هذا مَثَلٌ للعبد الحقيقي؛ فإنه لا يرى من مولاه إلا كل خير، ولا يَفْتُرُ عن عبادته في كل حال؛ لأن حق المولى لا يقدَّر بزمن ولا عمل لاسيما أن الله جل ذكره الذي أوجد عبده من العدم، وأسبغ نعمة ظاهرةً وباطنةً).

(٤) أخرجه أحمد (٨٤٩٢)، وابن أبي الدنيا في كتاب الشكر (٨٤)، والبزار في المسند (٨٤٧١)، جميعًا من طريق عمرو بن أبي عمرو، عن المقبري، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

هذا الوجه مداره على (عمرو بن أبي عمرو) تكلم فيه جماعة ووثقه آخرون، وخلاصة حاله -كما قال الذهبي-: (صدوق، حديثه صالح حسن، منحط عن الدرجة العليا من الصحيح)[١].

ولذا نرى ابن حجر حكم على الحديث بقوله: (حديث حسن؛ رواته من أهل الصدق)[٢]

أمثلة للأسانيد الحسان[٣]:

- بَهْزُ بن حَكيم، عن أبيه[٤]، عن جَدِّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٥]
- عَمْرو بن شُعَيب، عن أبيه[٦]، عن جَدِّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٧]
- محمد بن عَمْرو، عن أبي سَلَمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مظان الحديث الحسن:

يوجد الحديث الحسن بكثرة في سنن الإمام الترمذي، وأيضًا في سنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجه، وغيرها[٨]

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٢٨١-٢٨٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ٧٢-٧٣).
(٢) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٥٣٩).
(٣) الموقظة (ص٣٢-٣٣).
(٤) حكيم بن معاوية.
(٥) معاوية بن حيده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٦) شعيب بن محمد القرشي.
(٧) عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٨) علوم الحديث (ص١٨٠-١٨٢)، النكت للحافظ (١/ ٤٣١-٤٣٢).



معنى قول العلماء: (حسن صحيح)[1]:

الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أكثرُ من عُرف عنه استعمال هذا المصطلح، ومع هذا فقد ورد استعماله عن غيره من النقاد[2]

وقد أطال المصنفون في بحث هذه المسألة وتوجيهها، وهـذا المبحـث عنـد التحقيـق لا ينبني عليها كبير فائدة؛ فالحديث على كل الأحوال مقبول.

وأقرب التوجيهات للقبول:

أنه لا إشكال في هذا الوصف أصلًا؛ فإن الحَسن درجة أقـل مـن الصـحيح، وحيـثما وجد الأعلى فإنه مشتمل للأدنى، فيصح أن يطلق على كل حديث بلغ درجة الصحة أنـه حسن كذلك، وإنما لم يلتزم الترمذي ذلك في كل الأحاديث الصحيحة =من باب التفـنن في العبارة، وعدم السير على نسق واحد.

ويدل على ذلك تطبيقات النقاد قبل الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إطلاقهم على الحديث الواحد الصحة في موضع والحسن في موضع آخر -كما سبق بيانه- وحيث جاز ذلك متفرقًا فـلا مانع منه مجموعًا.

وهذا أقوى الأقوال وأسلمها من الانتقادات، وهو الذي اختاره ابن دقيـق العيـد[3] والذهبي[4]، وجماعة.

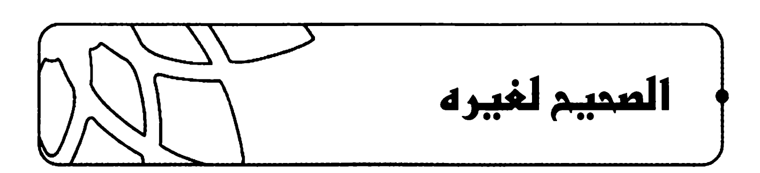
❊ ❊ ❊

(١) علـوم الحـديث (ص١٨٤)، الاقـتراح لابـن دقيـق (ص٩)، الموقظـة (ص١٢)، شرح علـل الترمـذي (٢/ ٦١٠)، التقييد والإيضاح (ص ٥٨)، نزهة النظر (ص ٧٩)، تحرير علوم الحديث (٢/ ٨١٠).

(٢) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٤٥٠) (٥/ ١٤٨).

(٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص١٠-١١).

(٤) الموقظة (ص٣١-٣٢).



الصحيح لغيره

مسائل الصحيح لغيره[1]:

تعريفه: هو الحديث الحسن لذاته إذا رُوي من وجه آخر مثله أو أقوى منه[2]

مرتبته: الصحيح لغيره فوق الحسن لذاته في الرتبة؛ فإنّ تَعدُّد الطرق المعتبرة موجب لزيادة القوة.

مثاله: حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «مِنْبَرِي هَذا عَلى تُرْعَةٍ[3] منْ تُرَعِ الجَنَّة».

هذا الحديث يرويه محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة[4]، و(محمد بن عمرو) قال فيه الذهبي: (شيخ مشهور، حسن الحديث)[5]

إلا إنه لم يتفرد بالحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ تابعه: عبد المجيد بن سُهَيْل[6][7]، فارتقى بذلك إلى الصحيح لغيره.

---

(١) نزهة النظر (ص٧٨)، النكت لابن حجر (١/ ٤١٩)، تدريب الراوي (١/ ٦٧).

(٢) نزهة النظر (ص٧٨).

(٣) التُّرْعة -بضم التاء وسكون الراء-: الروضة تكون على المكان المرتفع خاصة، وقيل: الباب، انظر: غريب الحديث (١/ ٥-٦)، الطبقات الكبرى لابن سعد (١/ ١٩٤).

(٤) أخرجه أحمد (٩٨١٢)، والبزار في المسند (٧٩٢٩).

(٥) ميزان الاعتدال (٣/ ٦٧٣).

(٦) انظر: الجرح والتعديل (٦/ ٦٤).

(٧) مسند أحمد (٨٧٢١).

البزار	مُحَمد بن بَشَّار	عَبْد الوَهَّاب الثقفي	محمد بن عمرو	أبو سلمة	أَبو هُرَيْرَةَ
أحمد	مَكِّيُّ بن إبراهيم	عَبْدُ الله ابْنُ سَعِيدٍ	عَبْد المَجِيدِ بْن سُهَيْل		



الحسن لغيره

مسائل الحسن لغيره[1]:

تعريفه: هو الحديث الذي فيه ضعف يسير، إذا جاء من طريق آخر مثله أو أقوى منه، أو كان له شاهد معتبر.

فيشمل: المنقطع بأنواعه، والمرسل، والمدلس، ورواية المختلط إذا روى عنه من سمع منه بعد الاختلاط، ورواية سيء الحفظ، والمجهول... وأمثال ذلك مما لم يصل إلى الضعف الشديد.

سبب التسمية: استمداد قوته وقبوله بانضمام غيره إليه، ولولاه لاستمرت صفة الضعف فيه.

العلة في قبول هذا النوع من الحديث:

أنواع الضعف السابقة تحتمل الصواب كما تحتمل الخطأ؛ فربما يكون سيء الحفظ قد أخطأ، وربما يكون قد حفظ الرواية، وقد يكون الساقط ثقة، وقد يكون غير ثقة...إلخ

فلما كان الأمر محتملًا لهذا وذاك، ثم وجدنا ما يشهد لهذه الرواية =ترجح عندنا جانب الإصابة على جانب الخطأ[2]

---

(١) انظر: علوم الحديث (ص١٧٥)، نزهة النظر (ص١٢٩)، النكت للحافظ (١/ ٣٨٧)، النكت الوفية للبقاعي (١/ ٧٦)، فتح المغيث (١/ ٩١)، تدريب الراوي (١/ ١٧٣)، قفو الأثر (ص٥٠).

(٢) نزهة النظر (ص١٢٩-١٣٠).

ومن أمثلة الضعف الشديد:

رواية الكذاب، والمتهم بالكذب، والفاسق بسبب معتبر...إلخ

مرتبته: الحسن لغيره من جملة الحديث المقبول، لكنه في درجة تتقاصر عن رتبة الصحيح بنوعيه وكذلك عن رتبة الحسن لذاته، وتظهر فائدة هذا عند تعارض.

مثاله: حديث سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «لاَ يَرُدُّ القَضَاءَ إِلا الدُّعَاءُ، وَلاَ يَزِيدُ فِي العُمُرِ إِلا البِرُّ»[1]

فهذا إسناد ضعيف؛ لأنه من رواية: أبي مودود البصري، واسمه: فضة، وقد ضُعِّف[2]

ولكن للحديث شاهد من حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَرُدُّ القَدَرَ إِلَّا الدُّعَاءُ، وَلَا يَزِيدُ فِي العُمُرِ إِلَّا الْبِرُّ، وإِنَّ الرَّجُلَ لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ»[3]

وهذا الشاهد أيضا فيه ضعف؛ لأنه من رواية عبد الله بن أبي الجعد[4]، لكن تعدد أوجه الحديث يُشعر أن للحديث أصلًا؛ فيرتقي أحدهما بالآخر، ويصبح الحديث حسنًا لغيره.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٣٩)، والبزار في المسند (٢٥٤٠).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٧/ ٩٣)، تقريب التهذيب (١/ ٤٤٧).

(٣) أخرجه أحمد (٢٢٣٨٦)، وابن ماجه (٩٠).

(٤) ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٦١)، ولم يذكر فيها جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٢٠)، وقال الحافظ في تقريب التهذيب (١/ ٢٩٨): (مقبول).

الألفاظ التي يستعملها المحدثون في الحكم على الأحاديث المقبولة:

الجيد: يراد به الحديث الصحيح عادة، أو مطلق القبول؛ فيشمل درجاته كلها.

فمن الأول: قول حجاج بن الشاعر: (اجتمع أحمد وابن معين وابن المديني فذكروا أجود الأسانيد الجياد...)[1]

ومن الثاني: قول الإمام أحمد: (لا أعلم في هذا الباب حديثًا له إسناد جيِّد)[2].

وربما أطلق (الجيد) على المنكر الغير محفوظ، ومنه قول محمد بن عبد الله بن عمار: (يحيى الحِمَّاني قد سقط حديثه، قيل: فما علته؟ قال: لم يكن هناك حديث جيد غريب إلا رواه)[3]

القوي – الثابت: قريبان من «الجيد».

الحجة: هو الصالح للاحتجاج به، وليس مجرد الاستشهاد؛ ومنه قول الإمام أحمد: (عمرو بن شعيب له أشياء مناكير، إنما نكتب حديثه نعتبره، فأما أن يكون حجة فلا)[4]

الصالح: ويشمل أي رواية صالحة؛ ويدخل في ذلك: الصالح للاحتجاج، وكذلك ما يصلح للاستشهاد؛ ومنه قول أبي داود: (وما كان في كتابي من حديث فيه وَهَنٌ شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض)[5]

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٥٤)، وقد ذكره الحاكم تحت عنوان: (أصح الأسانيد).

(٢) سنن الترمذي (١/ ٨٠).

(٣) تاريخ بغداد (١٦/ ٢٥١).

(٤) الضعفاء الكبير (٣/ ٢٧٣).

(٥) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص٢٧).

المستقيم: ما جاء على وَفْق أحاديث الثقات، من غير مخالفة في السند أو المتن.

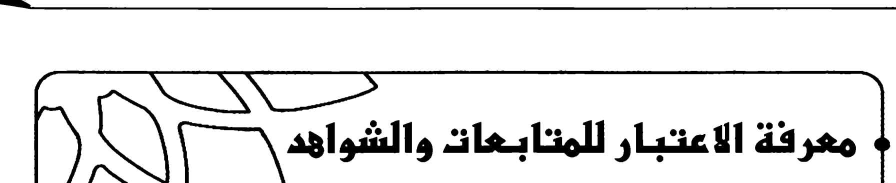
قال ابن معين: (قال لي ابن عُليَّة: كيف حديثي؟ قلت: أنت مستقيم الحديث، قال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له: عارضْنا بها أحاديث الناس فرأيناها مستقيمة)[1]

المستوي: قريب من «المستقيم» قال ابن عدي: (ورقاء عنِ الزُّهْريّ ليس بالمستوي؛ ولم يلق الزُّهْريّ، وإنما يروي بَقِيَّة هذا الحديث عن سُلَيْمان بْن أرقم عنِ الزُّهْريّ)[2]



(١) سؤالات ابن محرز (٢/ ٣٩).

(٢) الكامل (٨/ ١٢٦).



معرفة الاعتبار للمتابعات والشواهد

مسائل المتابعات[1] والشواهد[2]:

تعريف المتابعة:

موافقة الراوي راويًا أخر في روايته عن شيخه، بشرط اتحاد الصحابي في الطريقين.

تعريف الشاهد:

الحديث الذي يوافق حديثًا آخر في اللفظ والمعنى، أو المعنى فقط، ويكون من رواية صحابي آخر.

وسمي شاهدًا: لأنه يشهد للحديث الأول ويقويه.

تعريف الاعتبار:

طريق الوصول إلى المتابعةِ والشاهد.

ويراد به: عملية النظر والبحث في طرق الحديث ومقارنتها؛ لتتضح المتابعات والشواهد.

فالاعتبار ليس قسمًا ثالثًا للمتابعة والشاهد، وإنما هو آلية معرفة كل منهما.

---

(١) جرت العادة بتسمية هذا المبحث: (الاعتبار والمتابعات والشواهد)، والأقرب المثبت؛ انظر: النكت للحافظ (٢/ ٦٨١)، النزهة (ص٩٠).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٤٧)، النكت للزركشي(٢/ ١٧٠)، نزهة النظر (ص٨٧-٩١)، تدريب الراوي (١/ ٢٤٢-٢٤٣)، منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر (١/ ٤١٨).

ولا مانع من إطلاق مسمى كلٍ من الشاهد أو المتابع على الآخر، والأمر في مثل هذا واسع، لا سيما واللغة تشهد له[1]

صورة المتابعة والشاهد:

ابن عباس	ابن عمر	أبو هريرة	
سعيد بن جبير	عبد الله بن دينار	همام بن منبه	سعيد المَقْبُري

فهنا نقول:

سعيد المَقْبُري تابع همام بن مُنبّه في الرواية عن أبي هريرة، أو العكس.

وحديثا ابنِ عمر وابنِ عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كلاهما شاهدٌ لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فائدة معرفة الشواهد والمتابعات:

(١) سبيل كشف العلل والاختلاف.

(٢) دفع تفرد الراوي بالرواية.

(٣) تقوية الأحاديث التي فيها ضعف يسير، أو ترقيتها للصحة أحيانًا.

(٤) تفسير ما يَرِد مبهمًا[2] أو مُهملًا[3] من أسماء الرواة، إذا ورد مصرحًا به في طريق آخر.

(٥) الوقوف على مواطن السقط في الإسناد.

(٦) التصريح بالسماع في مواطن العنعنة في حديث من عُرف بالتدليس.

---

(١) نزهة النظر (ص٩٠).

(٢) مثل: (حدثنا رجل).

(٣) مثل: (حدثنا محمد) غير منسوب.

أقسام المتابعات:

تنقسم المتابعات إلى قسمين: تامة - قاصِرة.

صورة المتابعة التّامة: أن يشاركَ الراوي الأولَ في الإسناد راوٍ آخر، فيروي الحديث عن نفس الشيخ إلى نفس الصحابي، **وسميت تامة:** لأنها شملت جميع السند.

صورة المتابعة القاصرة: أن تبدأ المشاركة في الطبقة الثانية أو ما بعدها؛ بحيث يصدق أن الراوي الأول تفرد بالحديث.

صورة المتابعة التّامة والقاصرة، والشاهد:

أحمد	الشافعي	مالك	نافع	ابن عمر
تامة	قاصرة	قاصرة	قاصرة	شاهد

مثال تطبيقي للمتابعة التامة:

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَقُولُ: «**لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ...**».

البخاري[1]					
مسلم[2]	قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ	اللَّيْثُ	سعِيد المقبري	أبوه	أبو هُرَيْرَةَ
النسائي[3]					

(١) صحيح البخاري (٣٨٨٨).

(٢) (٢٧٢٤).

(٣) (١١٣٣٦).

مثال تطبيقي للمتابعة الناقصة:

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، سَمِعَ المُعْتَمِرَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟ قَالَ «**أَكْرَمُهُمْ أَتْقَاهُمْ**» قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ، لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ...

البخاري[1]	**إسحاق بن رَاهُوَيْه**	مُعْتَمِر بن سليمان	عُبَيْدُ الله بن عُمَر	المقبري	**أبو هُرَيْرَةَ**
الطحاوي[2]	محمد بن عبد الأعلى				
البخاري[3]	**عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ**	**أَبو أُسَامَةَ**			

تابع إسحاقُ بن راهوية محمدَ بن عبد الأعلى في الرواية عن مُعْتَمِر بن سليمان (متابعة في الطبقة الثانية).

وتابع أبو أسامة -حمادُ بن أسامة- معتمرَ بن سليمان في الرواية عن عُبَيْد الله ابن عُمَر (متابعة في الطبقة الثالثة).

مثال تطبيقي للشاهد:

أخرج البخاري من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لاَ تَلَقَّوُا الرُّكْبَانَ، وَلاَ يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ**»[4]

---

(١) (٣١٩٤).

(٢) شرح مشكل الآثار (٢٠٥٥).

(٣) (٣٢٠٣).

(٤) (٢٠٥٠).

هـذا الحـديث لـه شـاهد مـن حـديث أبي هريـرة[(١)]، وأنـس[(٢)]، وابـن عمـر[(٣)]، وجابر[(٤)] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ما يصلح من المتابعات والشواهد للتقوية وما لا يصلح[(٥)]:

هناك ثلاثة مصطلحات تدور في هذا الموضع:

(وجود المتابعة في الكتب)، (ثبوت المتابعة)، (الاعتداد بها والاعتماد عليها).

وهناك فرق كبير بين الثلاثة؛ فليست كل متابعة وردت في الكتـب يلـزم أن تكـون صحيحةً ثابتة، وليس كل ما ثبت من المتابعات يصلح أن يعتد به ويعتمد عليه في تقوية الحديث ونفي التفرد.

وجملة ما يشترط للاعتماد على المتابعة خمسةُ شروط:

الأول: صحة الإسناد إلى كلٍ من الراوي المتابَع والراوي المتابع له؛ لأنه إذا لم يصـح الإسناد إليهما جميعًا فلا يقال: إنهما رويا الرواية أصلًا.

الثاني: أن يكون المتابع والمتابَع ممن يعتمد عليـه، أو يصـلح في بـاب المتابعـات عـلى الأقل، ولا يكون شديد الضعف؛ كالكذاب، أو المتروك... فمتابعة مثل هـؤلاء الـرواة هي والريح سواء.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٤٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٥٣)، ومسلم (١٥٢٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢٠٥١).

(٤) أخرجه مسلم (١٥٢٢).

(٥) من الكتب النافعة في هذا الباب: (الإرشـادات في تقويـة الأحاديـث بالشـواهد والمتابعـات) للشـيخ/ طارق بن عوض الله.

الثالث: أن تكون الرواية محفوظة عن كل من الراوي المتابَع والراوي المتابع له.

فهناك فرق بين أن تكون الرواية ظاهرها الصحة، وبين أن تكون محفوظة عن الراوي؛ فلا بد من التأكد من كون هذه المتابعة لم تنشأ بسبب وهم من أحد الرواة، أو بسبب تصحيف، أو ظنِّ الراوي الواحد اثنين، أو دخول حديث في حديث، أو غير ذلك من صور أخطاء الرواة الكثيرة

الرابع: التأكد من اتصال الإسناد بعد الراوي المتابِع، وذلك بأن يكون كل من الراوي المتابَع والراوي المتابع له قد سمع الحديث من شيخه مباشرة.

لأنه إذا كان بين أحدهما وشيخه في الإسناد راو ساقط، فالحقيقة أن المتابعة حصلت لهذه الواسطة الغير معروفة؛ لأنه هو الذي روى الحديث عن الشيخ في الحقيقة.

وربما كانت الواسطة المحذوفة هي الراوي الأول بعينه، وإنما حذفها بعض الرواة حتى يوهم أن للحديث متابعة؛ فحديث الثاني راجع إلى حديث الأول وليس له متابعات في الحقيقة.

الخامس: يجب اتفاق كل من المتابع والمتابَع على الكيفية التي حدثوا بها عن الشيخ، حتى تكون متابعة حقيقة يعتد بها في التقوية.

فلا يكفي مجرد أن يكون كل منهما روى الحديث عن نفس الشيخ، مع اختلافهما في الكيفية؛ بأن يرويه أحدهما عن الشيخ موصولًا ويرويه الآخر مرسلًا، أو يرويه أحدهم موقوفًا ويرويه الآخر مرفوعًا...إلخ.

فمثل هذه المتابعة لا تكون سببًا للتقوية، بل تكون كاشفة للخلل والعلة في الرواية الأخرى، وعندها يقال: تُعلّ الروايةُ الموصولة بالمرسلة، أو المرفوعة بالموقوفة.

تتمات:

(١) ليس الهدف من الاعتبار والبحث عن المتابعات والشواهد =التقوية فقط ، بل من الأهداف الأساسية للاعتبار: كشف أوهام الرواة بمقارنة طرق وأسانيد الرواية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بجمع طرق الحديث ومتابعاته وشواهده في مكان واحد، والمقارنة بينها بدقة.

(٢) باب المتابعات والشواهد ليس خاصًا بالمرفوع من الروايات؛ بل لا بد من النظر في الموقوفات والمقطوعات والمراسيل التي تروى في الباب، خاصة إذا كان مَخرج الجميع واحدًا (الجميع عن مدار واحد).

فإنّ الحديث المرفوع الذي بين يديك ربما كان الصواب فيه الوقف، أو الموصول ربما كان وصله وهم من الراوي والصواب فيه الإرسال، وهكذا.

أسند الخطيب البغدادي عن المَيْمُونِيِّ قال: (تَعَجَّبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مِمَّنْ يَكْتُبُ الْإِسْنَادَ وَيَدَعُ المنْقَطِعَ، ثُمَّ قَالَ: وَرُبَّمَا كَانَ المنقَطِعُ أَقْوَى إِسْنَادًا، قُلْتُ: بَيِّنْهُ لِي كَيْفَ؟ قَالَ: تَكْتُبُ الْإِسْنَادَ مُتَّصِلًا وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَيَكُونُ المنقَطِعُ أَقْوَى إِسْنَادًا مِنْهُ)[1].

(٣) من الفوائد العظيمة عند جمع الطرق: معرفة ضبط الراوي ودرجة إتقانه لحديث شيخه.

فإذا وجدنا راويًا كلما شارك مجموعة من الرواة في رواية حديث خالفهم، وروى الحديث بصورة مغايرة للصورة التي رواها الجماعة =عرفنا أنه ليس من أهل الحفظ والإتقان؛ فإن وجدناه في حديث بعد ذلك تأنَّيْنا فيه وانتبهنا له.



(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٩١).



أنشطة

النشاط الأول: بعد اطلاعك على شروط الحديث الصحيح، هل تجد سببًا منطقيًّا لترتيب هذه الشروط بهذه الكيفية؟ وما مقترحك لهذا؟

النشاط الثاني: اختر حديثًا من صحيح البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وطبق عليه -مع أربعة من زملائك- الطريقة التي درستها للتأكد من توفر شروط الصحة فيه.

النشاط الثالث: مراتب الحديث الصحيح متفاوتة، وأعلاها ما في البخاري ومسلم: في حدود صفحتين، اذكر أهم السمات التي أهَّلت الصحيحين لهذه المكانة.

يمكن الاستعانة بكتب المصطلح الأخرى.

النشاط الرابع: من خلال فهمك لمصطلح (مدار الحديث) اختر حديثًا من الأحاديث المشهورة وبين مداره، على أن يكون ذلك في صورة شجرة (خريطة ذهنية).

النشاط الخامس: ما الفرق بين المصطلحات التالية:

(حديث صحيح - إسناده صحيح -أصح شيء في الباب)؟ (المتابعة - الشاهد)؟

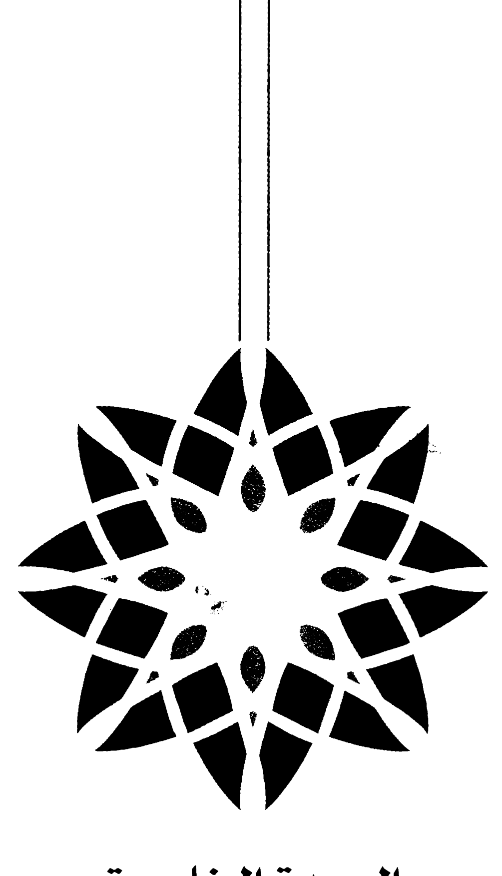
النشاط السادس: اختر كتابًا من الكتب التي هي مظنة الحديث الحسن، وبين:

(بيانات الكتاب - المؤلف - ترتيب الكتاب - سبب كونه مظنة للحديث الحسن) مع ذكر ما يدل على ذلك من أحاديث الكتاب.

النشاط السابع: في ثلاث نقاط، بيّن أثر المتابعات والشواهد الصورية على تصحيح الروايات الضعيفة، ثم بيّن الطريقة الصحيحة للتعامل معها.

النشاط الثامن: اكتب خمسة أسئلة متنوعة تغطي أهم موضوعات الوحدة، وضَعْ فراغًا للإجابة عليه، ثم اعطِ أسئلتَك لزميلك وخذْ أسئلته.

بعد الإجابة عليها تُعاد الأوراق لمن كتب السؤال لتصحيحها.



الوحدة الخامسة

الحديث المردود وأقسامه



أهداف الوحدة:

بنهاية الوحدة يتوقع من الطالب أن:

١ - يتعرف على الحديث الضعيف، وأسباب الضعف.

٢ - يدرك العلاقة بين فَقْدِ شروط الصحة وبين أنواع الضعيف.

٣- يقف على الضوابط الحاكمة لقبول أو رد رواية المبتدع، والمدلس.

٤ - يستطيع التمثيل بأحاديث من اجتهاده الخاص.

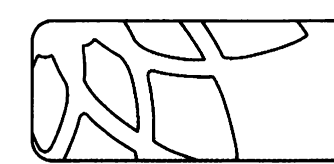
٥ - يتمكن من المقارنة والتمييز بين الصور والأنواع ذات السمات المتقاربة.

نشاط استهلالي:

من خلال دراستك شروط الحديث الصحيح، حدّد السبب الذي بفقده نتجت أنواع الحديث الضعيف التالية:

النوع	السبب	النوع	السبب
المرسل		المعضل	
المعلق		المزيد في متصل	
الشاذ		رواية المبتدع	
المعل		رواية المجهول	
المرسل الخفي		المنكر	
المدرج		المنقطع	
المتروك		المقلوب	
حديث المختلط		المصحف	





الحديث الضعيف

مسائل الحديث الضعيف:

تعريفه لغة: **(الضعف)**: الوَهَن وعدم القوة، ويسمى: الضَّعْفُ، وَالضُّعْفُ[1]

اصطلاحًا: الحديث الذي فقد شرطًا أو أكثر من شروط القبول، ولم يبلغ أدنى مراتب الحديث الحسن[2]

تفاوت مراتبه:

تتفاوت مراتب الحديث الضعيف بحسب نوع وعدد ما فقد من شروط القبول، تمامًا كما تفاوتت مراتب المقبول بحسب التّمكن من شروط القبول[3]

أسباب الضعف إجمالا:

أولًا: تخلّف شرط الاتصال.

ويدخل فيه:

(المعلق - المنقطع - المعضل - المرسل - المدلس - المرسل الخفي - المعنعن).

---

(١) مقاييس اللغة (٣/ ٣٦٢)، والمراد هنا الأول.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٨٨)، الاقتراح لابن دقيق العيد (ص١١)، الموقظة (ص٣٣)، التقييد والإيضاح للعراقي (ص٦٣)، النكت للحافظ (١/ ٤٩١)، تدريب الراوي (١/ ١٩٥).

(٣) المقنع في علوم الحديث (١/ ١٠٣)، النكت لابن حجر (١/ ٤٩٤)، تدريب الراوي (١/ ١٩٧).



ثانيًا: تخلّف شرط الضبط.

ويدخل فيه:

(المدرج - المضطرب - المقلوب - المصحف - حديث المختلط).

ثالثًا: تخلّف شرط العدالة.

ويدخل فيه:

(حديث المجهول - حديث الموصوف بالبدعة - المتروك - الموضوع).

رابعًا: وجود الشذوذ.

ويدخل فيه:

الشاذ بصوره.

خامسًا: وجود العلل المؤثرة.

ويدخل فيه:

المعلول بصوره.

أوهى الأسانيد[(١)].

هذا البحث نَظِيرُ مَا تقدم فِي أصح الأَسَانِيد، وقد اشتهرت جملة من الأسانيد عُرفت عند العلماء أنها في أوهى المراتب، وعادة ما يُقَيَّد ذلك بإسناد صحابي بعينه، أو بلدة دون غيرها، أو ما شابه؛ فيقال مثلًا: أوهى الأسانيد عن:

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٥٧)، الاقتراح لابن دقيق (ص١١)، المقنع لابن الملقن (١/ ١٠٥)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٤٩٥)، تدريب الراوي للسيوطي (١/ ١٩٨).

الصدِّيق	صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى الدَّقِيقِيُّ، عَنْ فَرْقَدٍ السَّبَخِيِّ، عَنْ مُرَّةَ الطَّيِّبِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.
علي	عَمْرو بن شِمر، عَن جَابر الجُعْفِيّ، عن الحَارِث الأَعْوَر، عَن علي.
أبي هريرة	السَّرِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ دَاوُدَ الْأَوْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
ابن مسعود	شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي فَزَارَةَ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مسعود.
أنس	دَاوُدُ بْنُ الْمُحَبَّرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَنَسٍ.
عائشة	الحَارِثُ بْنُ شِبْلٍ، عَنِ أُمِّ النُّعْمَانِ الكِنْدِيَّةِ، عَنْ عَائِشَةَ.
المَكِّيِّينَ	عَبْدُ اللهِ بْنُ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحُ، عَنْ شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْخُوزِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.
اليَمَانِيِّينَ	حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنِ الحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.
الشَّامِيِّينَ	مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ المَصْلُوبُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ.

فائدة الكلام على أوهى الأسانيد:

ترجيح بعض الأسانيد على بعض، وتمييز ما يصلح منها للاعتبار[1].

حكم رواية الحديث الضعيف:

أولًا: شديد الضعف والموضوع: لا تجوز روايته إلا مقرونًا ببيان حاله، إلا عند العارفين بكونه شديد الضعف.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (ص٤٩٥).

ثانيًا: خفيف الضعف الذي يحتمل أن راويه قد ضبطه، لكن لا يوجد دليل على ذلك: فالمنقول في ذلك عند الأئمة التساهلُ في رواية أحاديث الترغيب والترهيب دون العقائد والأحكام، خاصة إذا لم يوجد في الباب من الصحيح ما يقوم مقامه.

قال أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (إِذَا رَوَيْنَا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الحَلَالِ وَالحَرَامِ وَالسُّنَنِ وَالْأَحْكَامِ: تَشَدَّدْنَا فِي الأَسَانِيدِ، وَإِذَا رَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَمَا لَا يَضَعُ حُكْمًا وَلَا يَرْفَعُهُ: تَسَاهَلْنَا فِي الْأَسَانِيدِ)[(١)]

وقال الخطيب البغدادي: (قَدْ وَرَدَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَمْلُ الأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ إِلَّا عَمَّنْ كَانَ بَرِيئًا مِنَ التُّهْمَةِ بَعِيدًا مِنَ الظِّنَّةِ، وَأَمَّا أَحَادِيثُ التَّرْغِيبِ وَالْمَوَاعِظِ وَنَحْوُ ذَلِكَ: فَإِنَّهُ يَجُوزُ كَتْبُهَا عَنْ سَائِرِ الْمَشَايِخِ)[(٢)]

حكم العمل بالحديث الضعيف[(٣)].

مذاهب العلماء:

الأول: لا يُعمل به مطلقًا؛ لا في الأحكام، ولا في الفضائل[(٤)]

الثاني: يُعمل به في الأحكام والفضائل إذا لم يوجد في الباب غيره، ولم يوجد ما يعارضه[(٥)]

---

(١) الكفاية (ص ١٣٤).

(٢) المصدر السابق (ص١٣٣).

(٣) انظر: الكفاية للخطيب (ص١٣٣-١٣٤)، النكت للزركشي (٢/ ٣٠٨-٣٢٢) النكت للحافظ (٢/ ٨٨٧- ٨٨٨)، فتح المغيث للسخاوي (١/ ٣٤٩- ٣٥١)، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع للسخاوي (ص٢٥٥-٢٥٦)، منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر (ص٢٩١)، تحرير علوم الحديث للجديع (٢/ ١١١٣-١١١٤)، تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف لعبد العزيز بن محمد العثيم.

(٤) قاله ابن العربي المالكي، ونسبه ابن سيد الناس في عيون الأثر (١/ ٢٠) إلى يحيى بن معين.

(٥) حُكي ذلك عن الإمام أحمد وأبي داود.

الثالث: يعمل به بشروط[1]:

(١) أن يكون الحديث في الفضائل والمستحبات والمكروهات وما في معناها.

(٢) أن يندرج تحت أصل معمول به؛ بحيث لا يخترع عبادة جديدة ليس لها أصل.

(٣) أن لا يُعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط؛ لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله.

أشهر المصنفات التي هي مظنة الضعيف:

(١) كتب العلل، ومنها:

- (العلل) لعلي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ).
- (العلل) لابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ).
- (العلل) للدارقطني (ت: ٣٨٥هـ).

(٢) كتب الرجال المختصة بذكر الضعفاء وأحاديثهم المنكرة، ومنها:

- (المجروحين) لابن حبان (ت: ٣٥٤هـ).
- (الكامل) لابن عدي (ت: ٣٦٥هـ).
- (ميزان الاعتدال) للذهبي (ت: ٧٤٨هـ).

(٣) كتب مؤلفة في أنواع مخصوصة من الضعيف، مثل:

- (المراسيل) لابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ).
- (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) لابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ).
- (الموضوعات) لابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ).

---

(١) نُسب ذلك إلى ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، وذكر السخاوي أن هذا مذهب جمهور العلماء. انظر: القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع للسخاوي (ص٢٥٦).

المعلق

مسائل الحديث المعلق[١]:

تعريفه لغة: اسم مفعول من علَّق الشيء بالشيء؛ أي: ربطه، وجعله معلقًا به[٢]

اصطلاحًا: ما حُذِف مِنْ مبدأ إسناده[٣] راوٍ فأكثر على التوالي، ولو حذف الإسناد كله.

سبب التسمية: اتصاله من الجهة التي فيها النبي ﷺ فقط؛ فصار كالشيء المعلق.

صوره:

- أن يُحذف جميع السند، ويقال: قال رَسُول الله ﷺ .
- أن يُحذف كل السند ولا يبقى إلا اسم الصحابي، أو اسم الصحابي والتابعي.
- أن يَحذف المصنفُ من حدَّثَه، ويضيفه إلى من فوقه.

مثاله: قال البخاري: قَالَ مَالِكٌ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُول الله ﷺ يَقُولُ «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلامُهُ يُكَفِّرُ اللهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا...»[٤]

---

(١) علوم الحديث (ص١٦٧)، رسوم التحديث للجعبري (ص٧٣)، النكت لابن حجر (١/ ٣٢٥)، نزهة النظر (ص٩٨)، فتح المغيث (١/ ٧٥)، تدريب الراوي (١/ ١٢٤)، تحرير علوم الحديث (١/ ٨٥٠).

(٢) مقاييس اللغة (٤/ ١٢٥).

(٣) أي: من جهة المحدث، أو المصنف صاحب الكتاب.

(٤) رقم: (٤١).

وجه كونه معلقًا: أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يدرك الإمام مالكًا، ولا يُتصور أن يروي عنه إلا بواسطة -كأن يروي الحديث عن إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك- فلما أسقط البخاري شيخه، وروى الحديث مباشرة عن شيخ شيخه صار الحديث معلقًا؛ لأن الحذف حدث في بداية الإسناد.

مثال آخر للمعلق: قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال رسول الله ﷺ: «إنما أنا قاسم وخازن والله يعطي»[1].

وجه كونه معلقًا: أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ روى الحديث مباشرة عن النبي ﷺ وحذف الإسناد كله، وهذه إحدى صور تعليق الروايات.

أسباب تعليق الأحاديث:

- أن لا يكون على الشرط الذي ارتضاه المعلِّق لإخراج الحديث في كتابه، مع اشتمال الحديث على بعض الفوائد الداعية إلى تخريجه.
- الاختصار[2]

حكم الحديث المعلق:

المعلق من أنواع المردود في الجملة، وله حالتان:

(١) أن لا نجد له إسنادًا موصولًا: فيبقى على ضعفه؛ لأنه فَقَد شرطًا من شروط قبول الرواية، وهو: شرط الاتصال.

(٢) أن نجد له إسنادًا موصولًا: فحكمه عندها تبعٌ لحكم هذا الإسناد.

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ٨٤)، وقد رواه البخاري موصولًا برقم: (٧١)، من حديث معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: النكت للحافظ (١/ ٣٢٥)، بتصرف يسير.



حكم المعلقات في الصحيحين:

أولًا: ما ذكره صاحب الصحيح موصولًا في موضع آخر من كتابه: فليس هذا محلًا للبحث؛ لأن الحامل عليه الاختصار.

ثانيًا: المعلقات التي لم يصلها صاحب الصحيح في موضع آخر من كتابه: وهي محل البحث[1]، ولذلك حالات:

- أن يذكره بصيغة الجَزْم؛ مثل: قَال رسول الله، ذَكَر ابن عباس، قال مالك: فهذا حكم من صاحب الصحيح بصحته واتصاله إلى من سمَّاه، وأما باقي الإسناد المذكور فيحتاج إلى بحث ونظر[2].
- ما ذكر بصيغة التَّمريض؛ كـ: قِيل، وذُكر، وحُكي: فليس فيه حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه، بل منه الصحيح والحسن والضعيف، وطريق معرفة ذلك: البحث عن إسناد هذا الحديث، والحكم عليه بما يليقُ[3].



(١) وقد ألف الحافظ ابن حجر في هذه الصورة (تغليق التعليق) وصل فيها هذه المعلقات.

(٢) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٢٤)، تغليق التعليق (٣/ ١٢-١٣).

(٣) بل منه ما يضعفه البخاري نفسه؛ كما في قوله: ويروى عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا يَتَطَوَّعُ الإِمَامُ فِي مَكَانِهِ» قال البخاري: (وَلَمْ يَصِحَّ). صحيح البخاري (١/ ٢٩٠).



المنقطع

مسائل الحديث المنقطع[1]:

تعريفه لغة: اسم فاعل من انقَطَعَ، وانقطع الشيء: انفصل بعضه عن بعض[2]

اصطلاحًا: ما سقط من وسطه راوٍ واحد قبل الصحابي[3]، أو أكثر من راوٍ بشرط عدم التوالي[4].

وهو واقع في عبارات جماعة من المتقدمين عامًا في كل إسناد لم يتصل، ثم جرى تخصيصه بما ذكرنا، واستقر عليه الاصطلاح[5].

الفرق بينه وبين المقطوع:

وقع في عبارة جماعة من الأئمة والعلماء إطلاق كل منهما على الآخر، والسياق هو الفارق، ثم استقر الاصطلاح على تخصيص كل منهما بصورة مغايرة:

فالمنقطع: ما فيه سقط بواحد قبل الصحابي، أو أكثر من راوٍ بشرط عدم التوالي.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٢٧)، علوم الحديث (ص ٢١٣)، التقريب للنووي (ص ٣٥)، الاقتراح لابن دقيق (ص ١٦)، المنهل الروي (ص ٤٦)، الموقظة (ص ٤٠)، النكت للزركشي (٢/ ٥)، المقنع لابن الملقن (١/ ١٤١)، التقييد والإيضاح (ص ٧٦)، النكت لابن حجر (٢/ ٥٧٢)، نزهة النظر (ص ١٠٢)، فتح المغيث (١/ ١٩٥)، تدريب الراوي (١/ ٢٣٥)، تحرير علوم الحديث (٢/ ٩٠٩).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٥/ ١٠١).

(٣) لأنه لو كان هذا المحذوف هو الصحابي لكان الحديث مرسلًا؛ بحسب ما استقر عليه الاصطلاح.

(٤) منقطع في موضعين أو أكثر.

(٥) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢١٤).

والمقطوع: ما أضيف إلى التابعي أو من دونه.

مثاله:

حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أن رَسُولَ الله ﷺ قال: «مَا تَوَضَّأَ مَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ الله عَلَيْهِ، وَمَا صَلَّى مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأ».

أخرجه البيهقي من طريق: أَيُّوبَ بْنِ النَّجَّارِ، عن يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

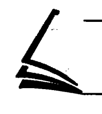
قال البيهقي: (كَانَ أَيُّوبُ بْنُ النَّجَّارِ يَقُولُ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا، وَهُوَ حَدِيثُ: «التَقَى آدَمُ، وَمُوسَى»؛ فَكَانَ حَدِيثُهُ هَذَا مُنْقَطِعًا)[1]

حكمه:

ضعيف؛ لفقده شرطًا من شروط القبول، وهو: اتصال الإسناد.



(١) السنن الكبرى (١٩٦).



المعضل

مسائل الحديث المعضل[1]:

تعريفه لغة: اسم مَفْعُولٍ من أَعْضَلَ، وأصلُه: المَنْعُ والتضييق، والأمر المُعْضِل: الشَّديد الذي يصعب إصلاحُه وتدارُكُه[2]

اصطلاحًا: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر، بشرط التوالي.

سبب التسمية: شدة أمره وصعوبة تدارك الخلل فيه؛ لأن الساقط في أقل الأحوال اثنان، بخلاف غيره.

مثاله: قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا قُدَامَةُ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْخٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ»[3].

هذا الإسناد معضل؛ سقط منه راويان هما: (أبو علقمة) مولى ابن عباس، و(يسار مولى ابن عمر) بدلالة الطريق الآخر الذي أخرجه أحمد موصولًا[4].

---

(١) الجامع للخطيب (٢/ ١٩١)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢١٦)، التقريب للنووي (ص٣٦)، الاقتراح لابن دقيق (ص١٦)، المنهل الروي لابن جماعة (ص٤٧)، الموقظة (ص٤٠)، النكت للزركشي (٢/ ١٤)، المقنع لابن الملقن (١/ ١٤٥)، التقييد والإيضاح (ص٨١)، النكت لابن حجر (٢/ ٥٧٥)، نزهة النظر (ص١٠٢)، فتح المغيث (١/ ١٩٨)، تدريب الراوي (١/ ٢٤٠).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١/ ٤٧٤)، الصحاح (٥/ ١٧٦٦)، مقاييس اللغة (٤/ ٣٤٥)، مختار الصحاح (ص٤٣٨)، القاموس المحيط (ص١٣٣٥)، تاج العروس (١/ ٣٠).

(٣) المسند (٤٧٥٦).

(٤) المسند (٥٨١١).



أحمد		وَكِيعٌ	قُدَامَةُ بْنُ مُوسَى	شَيْخٌ			ابن عمر
أحمد	وُهَيْبُ بْنُ خالد	عَفَّانُ بْنُ مسلم	قُدَامَةُ بْنُ مُوسَى	حُصَيْنُ بْنُ	أبو علقمة	يسار	ابن عمر

حكمه: ضعيف؛ بسبب فقده شرطًا من شروط القبول؛ وهو: اتصال الإسناد.

مظانه:

- (الموطأ) للإمام مالك (تـ: ١٧٩هـ).
- (المصنف) لعبد الرزاق (تـ: ٢١١هـ).
- (المصنف) لابن أبي شيبة (تـ: ٢٣٥هـ).

علاقته بالمعلق:

يشتركان في عدم الاتصال، ويجتمعان في بعض صور الانقطاع، ويفترقان في بعضها:

- فيجتمعان إذا كان السقط في بداية الإسناد باثنين أو أكثر.
- ويفترقان في كون السقط في المعلق من مبدأ الإسناد، والمعضل أعم منه[1]

علاقته بالمنقطع: المنقطع هو: ما سقط منه راو واحد قبل الصحابي، أو أكثر بشرط عدم التوالي، وعند المتقدمين يطلق على كل ما فيه سقط على أي وجه كان.

وعندها يصح إطلاقه على جميع أشكال السقط ؛ فكل معضل منقطع ولا عكس.

وعليه، فإن المعضل داخل في المنقطع بالمعنى الثاني (العام) مباين له بالمعنى الخاص.



(١) انظر: نزهة النظر (ص٩٨).



المرسل

مسائل الحديث المرسل[1]:

تعريفه لغة: اسم مفعول من أرسل، وأصله: الإطلاق وعدم المنع؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم:٨٣].

اصطلاحًا: الحديث الذي يرفعه التابعي إلى النبي ﷺ، فيقول: (قال رسول الله ﷺ) ولا يذكر الواسطة بينهما.

ويقع استعماله في تطبيقات كثير من النقاد في كل سقط من الإسناد في أي موضع[2]؛ ومن هذا: (فلان يرسل)، و: (كثير الإرسال)؛ يعني: يروى عمن لم يسمع.

سبب التسمية: أن المُرْسِلَ أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف[3].

صورته: قول التابعي -سواء كان كبيرًا أو صغيرًا-: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فُعِلَ بحضرته كذا، أو نحو ذلك[4].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٢٥)، الجامع للخطيب (٢/ ١٩١)، التمهيد لابن عبد البر (١/ ١٩)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٠٣)، التقريب للنووي (ص٣٤)، الاقتراح لابن دقيق (ص ١٦)، المنهل الروي لابن جماعة (ص٤٢)، الموقظة (ص ٣٨)، جامع التحصيل للعلائي (ص ٢٣-٢٤)، النكت للزركشي (١/ ٤٣٩)، المقنع لابن الملقن (١/ ١٢٩)، التقييد والإيضاح (ص٧٠)، النكت لابن حجر (٢/ ٥٤٠)، نزهة النظر (ص١٠٠)، فتح المغيث (١/ ١٦٩)، تدريب الراوي (١/ ٢١٩).

(٢) انظر: سنن الترمذي، رقم (٣٨٤٦).

(٣) انظر: جامع التحصيل (ص ٢٣-٢٤).

(٤) انظر: النكت (٢/ ٥٤٣).



مثاله:

حديث طاوس بن كيسان أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ بَعَثَنِي بِالسَّيْفِ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجُعِلَ الذُّلُّ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَنِي»(١)

وجه الإرسال: (طاوس) تابعي لم يدرك النبي ﷺ(٢)

حكمه:

ضعيف؛ لفقده شرطًا من شروح قبول الحديث، وهو: اتصال الإسناد.

سببه ضعفه:

الجهل بحال الراوي المحذوف؛ لاحتمال أن يكون التابعي سمع الحديث من تابعي آخر(٣) فأسقطه مع الصحابي؛ فليس متيقن أن المحذوف هو الصحابي.

• مرسل الصحابي:

• صورته: أن يسمع الصحابي حديثًا من صحابي آخر، فيرويه مباشرة عن النبي ﷺ دون ذكر الواسطة(٤).

سببه: صغر السن، أو تأخر الإسلام، أو غيابه عن الواقعة.

ومن هذا النوع: بعض أحاديث صغار الصحابة؛ كابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما.

مثاله: حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ رخص لهن»(٥) أي: للحُيَّض في ترك طواف الوداع بعد أن طُفْن طواف الإفاضة.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٩٤٣٧).

(٢) انظر ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٥٠٠).

(٣) وبوب لذلك ابن الصلاح (ص٦٩٠): (النوع السابع والستون: رواية التابعين بعضهم عن بعض).

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح (٢١١).

(٥) أخرجه البخاري (١٧٦١)

وجه كونه مرسلًا: أن ابن عمر لم يسمعه من النبي ﷺ؛ فقد أخرج النسائي عن طاوس أنه سمع ابن عمر يُسأل عن النساء إذا حضن قبل النفر، وقد أفضن يوم النحر؟ فقال: إن عائشة كانت تذكر «أن رسول الله ﷺ رخص لهن»[1]

حكمه: صحيح وحجة، وهو في حكم الموصول المسند؛ لأن الأصل رواية الصحابة عن بعضهم، والجهالة بالصحابة لا تضر؛ لأنهم كلهم عدول[2]

تتمات:

- من سمع من النبي ﷺ وهو كافر ثم أسلم بعد موته، وحدث بما سمعه؛ كالتَّنُوخِيِّ رسول هرقل: فحديثه ليس بمرسل، بل هو موصول اتفاقًا، وإن كان راويه معدودًا من التابعين[3].
- من رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئًا: فهذا له شرف الصحبة لا حكمها في الرواية؛ فحديثه من قبيل المرسل ولا يعد متصلًا، لكنه بمنزلة روايات كبار التابعين؛ كجعدة بن هبيرة المخزومي[4].

أشهر المصنفات فيه:

- (المراسيل) لأبي داود (ت: ٢٧٥هـ).
- (المراسيل) لابن ابي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)
- (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) للعلائي (ت: ٧٦١هـ).



(١) السنن الكبرى (٤١٨٤)، وينظر: فتح الباري (٣/ ٥٨٩).
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢١١).
(٣) راجع: فتح المغيث (١/ ١٧٠)، تدريب الراوي (١/ ٢٢٠).
(٤) انظر: تحرير علوم الحديث (٢/ ٩٢٤).



المدلَّس

مسائل الحديث المدلس[1]:

تعريف التدليس لغة: من (الدَّلَس)، وهو: الظلمة، ويعني: إخفاء العيب وإيهام السلامة[2].

اصطلاحًا: إخفاء عَيْبٍ في الإسناد، وتَحسين ظاهره.

أقسام التدليس:

التدليس باعتبار السقط من الإسناد قسمان:

- تدليس الإسناد (وهو المراد عند إطلاق التدليس).
- تدليس الشيوخ.

القسم الأول: تدليس الإسناد:

لتدليس الإسناد أقسام عدة:

أولًا: تدليس في مبدأ الإسناد، وله صور:

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص ١٠٣)، الكفاية (ص٣٥٥)، التمهيد لابن عبد البر (١/ ١٥)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٣٠)، التقريب للنووي (ص٣٩)، الاقتراح لابن دقيق (ص ٢٠)، المنهل الروي (ص ٧٢)، الموقظة (ص ٤٧)، النكت للزركشي (٢/ ٦٧)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٥٨٣)، المقنع لابن الملقن (١/ ١٥٤)، التقييد والإيضاح (ص ٩٥)، التبيين لأسماء المدلسين لسبط ابن العجمي (ص١١)، النكت لابن حجر (٢/ ٦١٤)، نزهة النظر (ص ١٠٣)، فتح المغيث (١/ ٢٢١)، تدريب الراوي (١/ ٢٥٦)، شرح ألفية السيوطي لأحمد شاكر (ص٢٠)، تحرير علوم الحديث (٢/ ٩٥٢).

(٢) لسان العرب (٦/ ٨٦).

(١) أن يسمع الراوي بعض حديث شيخه بواسطة، ثم يحذف الواسطة بينه وبين شيخه، ويروي عن الشيخ مباشرة بصيغة لا تضطره إلى الكذب؛ فيقول -مثلًا-: (عن الزهري)، أو: (قال الزهري).

مثاله: حديث مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ سُمَيْعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: هَلْ أَنْتَ مُخْبِرِي كَيْفَ كَانَ قَتْلُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؟... الحديث[1]

قَالَ هِشَام بن عمار: (فجهدت بِمحمد بن عيسى الْجُهد أَن يَقُول: حَدَّثَنَا ابْن أَبِي ذِئْب فَأبى أَن يَقُول إِلَّا: عَن ابْن أبي ذِئْب)[2]

قال ابن حبان: (لم يسمعهُ من ابن أبي ذِئب؛ سَمعه من إِسْمَاعِيل بن يحيى ابن عبيد الله التيمي، عَن ابن أبي ذِئْب؛ فدلس عَنهُ، وَإِسْمَاعِيل واه)[3]

هِشَامُ بن عمار	مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى		ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ	الزُّهْرِيُّ	ابْنُ الْمُسَيِّبِ
هِشَامُ بن عمار	مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى	إِسْمَاعِيلُ بن يحيى	ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ	الزُّهْرِيُّ	ابْنُ الْمُسَيِّبِ

(٢) تدليس العطف:

صورته: أن يقول الراوي: (حدثنا فلان وفلان) وهو سمع الحديث من الأول، ولم يسمع من الثاني.

مثاله: أسند الحاكم (أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِ هُشَيْمٍ اجْتَمَعُوا يَوْمًا عَلَى أَنْ لَا يَأْخُذُوا مِنْهُ التَّدْلِيسَ، فَفَطِنَ لِذَلِكَ؛ فَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ يَذْكُرُهُ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ وَمُغِيرَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

---

(١) تاريخ المدينة لابن شبة (٤/ ١١٥٧).

(٢) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٥٣)، وانظر: التاريخ الكبير (١/ ٢٠٣)، الكامل (٧/ ٤٨٨).

(٣) الثقات (٩/ ٤٣).



فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ لَهُمْ: هَلْ دَلَّسْتُ لَكُمُ الْيَوْمَ؟ فَقَالُوا: لَا، فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ مُغِيرَةَ حَرْفًا مِمَّا ذَكَرْتُهُ، إِنَّمَا قُلْتُ: حَدَّثَنِي حُصَيْنٌ، وَمُغِيرَةُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ لِي)[1]

(٣) تدليس السكوت ويُسمَّى: (تدليس القطع):

صورته: أن يقول الراوي: (حدّثنا) أو: (سمعتُ) ثم يسكت، وينوي القطع، ثم يقول: هشام بن عروة أو قتادة، أو أي شيخ من الشيوخ، موهمًا بذلك أنه قد سمع الحديث منه.

مثاله: قال ابن سعد: (عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ كان يدلس تدليسًا شديدًا وكان يقول: سمعت وحدثنا ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة، الأعمش)[2]

ثانيًا: تدليس في وسط الإسناد؛ وهو: تدليس التسوية.

صورته: أن يروي حديثًا عن شيخ ثقة غير مدلس، وذلك الثقة يروي هذا الحديث عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المدلس فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخه عن الثقة الثاني بلفظ محتمل؛ فيسوي ويجود الإسناد كله بالثقات.

مثاله: حديث: «لا تَحْمَدوا إسلامَ امرئٍ حتى تَعرِفوا عُقْدَةَ رأيِهِ».

قَالَ أَبو حاتم الرازي: (هَذَا الحديثُ لَهُ علَّةٌ قلَّ مَنْ يَفْهَمُهَا: رَوَى هذا الحديثَ عُبَيدُ الله بنُ عَمْرٍو، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرْوةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

وعُبَيدُ الله بنُ عمرو كنيتُهُ أَبو وَهْب، وَهُوَ أَسَدِيٌّ، فكأَنَّ بَقِيَّةَ بن الوليد كنَّى عُبَيدَ الله بْنَ عَمْرٍو، ونَسَبه إِلَى بَنِي أَسَد؛ لِكَيْلا يُفْطَنَ بِهِ، حَتَّى إِذَا تَرَكَ إسحاقَ ابنَ أَبِي فَرْوَة مِنَ الوسَطِ لا يُهتَدَى لَهُ)[3]

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١٠٥)، وانظر: النكت لابن حجر (٢/ ٦١٧).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢١٣).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/ ٢٥٠-٢٥١)، وانظر: التقييد والإيضاح (ص٩٦).

بَقِيَّةُ بن الوليد	أَبُو وَهْب الأَسَدِيُّ		نَافِعٌ	ابنُ عمر
بَقِيَّةُ بن الوليد	عُبَيْدُ الله بنُ عمرو (أَبُو وَهْب الأَسَدِيُّ)	إسحاقُ بنُ أَبِي فَرْوَة	نَافِعٌ	ابنُ عمر

القسم الثاني: تدليس الشيوخ:

تعريفه: أن يروي عن شيخ حديثًا سمعه منه، فيسميه أو يكنيه أو يَنسُبه أو يصفه بما لا يُعرَفُ به؛ كي لا يُعرفَ من هو[(١)]

مثاله: ما كان يفعله الوليد بن مسلم في روايته عن (عبد الرحمن بن يزيد بن تميم) فيقول: (حدثنا أبو عمرو، عن الزهري).

يوهم أنه الأوزاعي، وكلاهما -الأوزاعي وابن تميم- يرويان عن الزهري، والأوزاعي إمام ثقة حجة، وابن تميم منكر الحديث[(٢)]

ومما يلحق بتدليس الشيوخ:

تدليس البلدان:

صورته: أن يَروي الراوي عن شيخ سمع منه، لكنه يذكر مكان التحديث بصورة تجعل السامع يتوهمه مكانًا آخر.

مثاله: أن يقول الراوي المصري: (حدثنا فلان بحلب) يقصد به موضعًا بمصر، إلا أن السامع يتوهم أنه رحل إلى الشام وسمع بها.

وهذا النوع مكروه؛ لأن فيه إيهام الرحلة في طلب الحديث، بخلاف الواقع.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٣٢).

(٢) المجروحين لابن حبان (١١/ ٢٠).

الأغراض الحاملة عليه: الأغراض الحاملة على التدليس متعددة، وتختلف باختلاف كون المدلس ثقة أو ضعيف، ومن أشهرها:

- الاختصار[(١)]
- التفنن في العبارة: تجنبًا لتكرار الأسانيد، وممن فعله البخاري؛ أحيانا يقول: حدثنا محمد بن خالد، وأحيانا يقول: حدثنا محمد -دون أن ينسبه- يقصد: الذهلي.
- ضعف الشيخ: فيُحذف أو يذكر بما لا يميزه؛ لتحسين صورة الحديث[(٢)]
- صغر سِن الشيخ: حيث يكون أصغر من الراوي عنه[(٣)]
- إيهام علو الإسناد[(٤)]
- إيهام كثرة الشيوخ: فتارة يأتي باسمه، وتارة بكنيته، وتارة بصفته، وتارة بنسبته لبلد أو موضع؛ ليوهم الناس أن هؤلاء شيوخ متعددون لا شيخًا واحدًا[(٥)]

حكم التدليس: التدليس مذموم بإطلاق[(٦)]، ولكن يختلف حكمه باختلاف المقصد فيه والحامل عليه:

فتارة يكره؛ كما إذا كان الداعي على إسقاط الراوي صغر سنه، أو كونه نازل الرواية، ونحو ذلك بشرط أن يكون المحذوف ثقة، ولا يؤثر حذفه في تصحيح ما شأنه التضعيف.

---

(١) انظر: النكت (٢/ ١٣٠).
(٢) انظر: التمهيد (١/ ١٥).
(٣) المصدر السابق.
(٤) انظر: الاقتراح (ص٢٠).
(٥) المصدر السابق.
(٦) انظر: الكفاية (ص٣٥٧).

وتارة يحرم؛ كما إذا كان المحذوف غير ثقة، فأسقطه الراوي ودلس في الحديث لئلا يعرف حاله، أو أوهم التدليس أنه رجل آخر من الثقات على وَفْق اسمه أو كنيته.

ولذا كان تدليس التسوية أشنع وأقبح أنواع التدليس؛ لما فيه من السقط، والإيهام، وصعوبة إدراكه.

وأحيانا يكون الحامل على التدليس مجرد التفنن، وليس بتدليس على الحقيقة.

حكم رواية المدلس:

الكلام هنا خاص بمن يدلس تدليس الإسناد بصوره؛ لأنه هو المشتمل على السقط في الحقيقة، ولذلك ينبغي التنبه إلى نوع التدليس الذي وُصف به الراوي؛ حتى توضع الأحكام في موضعها.

وللعلماء في هذا الموضع قولان:

الأول: الرد إلا إذا صرح بالسماع[1].

الثاني: قبول رواية المدلس بشروط:

- أن لا يكون في الراوي سبب آخر لرد روايته؛ كسوء الحفظ والوهم.
- أن لا يثبت تدليسه في هذه الرواية بعينها.
- أن لا يكون الراوي مكثرًا من التدليس؛ بحيث يغلب على روايته.
- أن لا يكون معروفًا بالتدليس عن الضعفاء[2].

وهذا المذهب الثاني هو الأقرب إلى تطبيقات النقاد رحمهم الله تعالى[3].

---

(١) وهذا هو مذهب الشافعي الذي نص عليه في الرسالة (١/ ٣٧٩)، وانظر: نزهة النظر (ص١٠٤).

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١/ ١٥).

(٣) انظر: المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٣٧)، الكامل لابن عدي (١/ ١٠٧)، الكفاية للخطيب (ص٣٦٢)، شرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٣).

كيفية كشف التدليس:

يُعرف التدليس بأحد أمور:

(١) إخبار المُدلِّس عن نفسه أنه دلَّس هذا الحديث بعينه.

(٢) النص من أحد النقاد أن هذا الراوي دلس في هذا الحديث[1]

(٣) أن يوجد في طريق آخر واسطة بين الراوي وشيخه، مع كونه معروفًا بالتدليس.

أشهر المصنفات في التدليس:

- (ذكر المدلسين) للنسائي (تـ: ٣٠٣هـ).
- (المدلسين) لأبي أحمد الحاكم (تـ: ٣٧٠هـ).
- (المدلسين) لأبي زرعة العراقي (تـ: ٨٢٦هـ).
- (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) = (طبقات المدلسين) لابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ).



(١) وقد سبقت أمثلة ذلك.



المرسل الخفي

مسائل المرسل الخفي[1]:

تعريفه لغة: (المرسل) اسم مفعول من أرسل، وأصله: الإطلاق وعدم المنع[2].

(الخفي) من الخفاء، وله معنيان مُتَضَادَّانِ؛ فَالْأَوَّلُ: السَّتْرُ، وَالثَّانِي: الْإِظْهَارُ.

واصطلاحًا: أن يروي الراوي عمَّن لم يسمع منه، ممن قد لقيه أو عاصره، بلفظٍ يحتمل السماع؛ كـ (عن)، و(قال).

سبب التسمية: خفاء أمره وعدم ظهوره؛ لكون الراوي حدث عمن كان يمكن أن يسمع منه؛ فربما اشتبه أمره، بخلاف المرسل الظاهر؛ فإن الانقطاع فيه واضح.

مثاله: حديث الأعمش عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَانَتْ دِرْعُ رَسُولِ الله ﷺ مَرْهُونَةً مَا وَجَدَ مَا يَفْتَكُّهَا حَتَّى مَاتَ».

قال أبو حاتم الرازي: (الأعمش رأى أنس بن مالك يصلي ولم يسمع منه)[3]

وقال علي بن المديني: (الأعمش لم يحمل عن أنس، إنما رآه يخضب، ورآه يصلي؛ وإنما سمعها عن يزيد الرقاشي، وأبان عن أنس)[4]

---

(١) علوم الحديث (ص٤٨٣)، التقريب للنووي (ص٩١)، النكت للزركشي (٢/ ١١٠)، المقنع لابن الملقن (٢/ ٤٨٧)، التقييد والإيضاح (ص٢٩٠)، النكت لابن حجر (٢/ ٦١٥)، نزهة النظر (ص١٠٤)، فتح المغيث (١/ ٢٢٣)، تدريب الراوي (٢/ ٦٦٣)، تحرير علوم الحديث (٢/ ٩٦٤).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٢/ ٢٠٢،٣٩٢) لسان العرب (١١/ ٢٨١).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ١٤٦).

(٤)تاريخ بغداد (١٠/ ٥)، وأبان هو: ابن أبي عياش.

حكمه: ضعيف؛ لفقده شرطًا من شروط القبول، وهو: اتصال الاسناد.

كيفية معرفته[1]:

(١) النص من أحد النقاد أن فلانًا لم يسمع من فلان، وإن كانا قد التقيا.

(٢) النص من الراوي أنه لم يسمع من فلان الذي عاصره أو لقيه.

(٣) الوقوف على الراوي الساقط في طرق الحديث الأخرى، مع عدم ثبوت سماع هذا الراوي ممن حدث عنه في حديث صحيح.

الفرق بين التدليس والإرسال الخفي[2]:

يشتركان في أن:

- كل منهما فيه سقط في الإسناد.
- كل منهما فيه خفاء وإيهام ولكن بنسب متفاوتة.

ويفترقان في حقيقة كل منهما:

الإرسال الخفي: رواية الراوي عمن لقيه أو أدركه، ولكنه لم يسمع منه.

والتدليس: رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع منه.

وهذا هو الذي استقر عليه الاصطلاح، وإن كان الأولون يسمون المرسل الخفي تدليسا أيضًا؛ لما فيه من إيهام السماع.

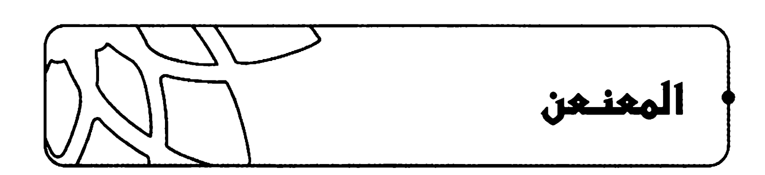
أشهر المصنفات فيه:

- (التفصيل لِمُبهَمِ المراسيل) للخطيبِ (ت:٤٦٣هـ).
- (المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس) لحاتم العوني.

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٨٣)، التقريب للنووي (ص٩٢).

(٢) انظر: نزهة النظر (ص١٠٤)، النكت (٢/ ٦١٥).



المعنعن

مسائل الحديث المعنعن[1]:

تعريفه لغة: اسم مفعول من (عَنْعَن) بمعنى: قال: (عَنْ، عَنْ).

اصطلاحًا: ما روي بصيغة (عن) ولو في موضع واحد من الإسناد، من غير بيان للتحديث أو السماع... إلخ[2]

سبب استعمال العنعنة في موضع الاتصال:

إيثار العنعنة في موضع السماع شائع لدى الرواة، وكان لهم في ذلك أغراض ومقاصد مقبولة وسائغة.

وأصل ذلك التخفيف، وذلك من عدة جهات[3]:

- التخفيف من كلفة الورق المستعمل لكتابة حديث الراوي بتقليل حجمه.
- التخفيف من وزن الكتب التي كانوا يصحبونها في الأسفار، وفي المذاكرة.
- التخفيف من كلفة الوراقين حين ينسخون لهم الكتب.
- التخفيف والتقليل من الزمن المطلوب للنسخ والمقابلة.

---

(١) الكفاية (ص٢٩١)، علوم الحديث (ص٢٢٠)، التقريب للنووي (ص٣٧)، جامع التحصيل (ص١١٧)، النكت للزركشي (٢/ ٢١)، شرح علل الترمذي (٢/ ٥٩٢)، التقييد والإيضاح (ص ٨٣)، التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٩)، نزهة النظر (ص١٥٨)، فتح المغيث (١/ ٢٠٣)، تدريب الراوي (١/ ٢٤٤).

(٢) التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٩).

(٣) انظر: الكفاية (ص٣٩٠).

ومن ذلك:

أن جرير بن حَازِم اجْتمع هو وَحَمَّاد بن زيد، فَجعل جرير بن حَازِم يَقُول: (حَدثنَا مُحَمَّد، قَالَ: سَمِعت شريحًا، حَدثنَا مُحَمَّد قَالَ: سَمِعت شريحًا... فَجعل حَمَّاد يَقُول: يَا أَبَا النَّضر، عَن مُحَمَّد عَن شُرَيْح، عَن مُحَمَّد عَن شُرَيْح)[1]

مثاله: قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، (عَنْ) هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، (عَنْ) أَبِيهِ، (عَنْ) عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ الحَارِثَ ابْنَ هِشَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَأْتِيكَ الوَحْيُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلْصَلَةِ الجَرَسِ، وَهُوَ أَشَدُّهُ عَلَيَّ...»[2]

الاختلاف في عنعنة المعاصر، وشروط قبول العنعنة:

سبب الاختلاف: أن (عن) يحتمل أن تكون مبدلة من (حدثنا) ونحوها مما هو صريح في الاتصال، ويحتمل أن تكون مبدلة من: (أُخْبِرت) ونحوها مما هو صريح في الانقطاع.

وقد استقر العمل على: أن العنعنة مقبولة ومحمولة على الاتصال والسماع[3]، ونقل ابن عبد البر الإجماع على ذلك[4]

وهذا الإجماع إنما هو على قبول الإسناد المعنعن في الجملة، وقد ذكر العلماء لهذا القبول شروطا، منها ما هو متفق عليه، ومنها ما فيه خلاف:

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٥٣٦) (٣/ ٧٩).

(٢) رقم: (٢).

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث (ص٣٤).

(٤) التمهيد (١/ ١٢).

الشروط المتفق عليها:

- عدالة الراوي.
- أن لا يكون الراوي معروفًا بالتدليس.
- أن لا يوجد ما يمنع لقاءه بشيخه الذي روى عنه هذا الحديث.

الشروط المختلف عليها:

- ثبوت اللقاء مع السماع، ولو في حديث واحد[(١)]
- ثبوت المعاصرة فقط، مع إمكان اللقاء وعدم تعذّره[(٢)]

الراجح: **الأول** (ثبوت اللقاء مع السماع، ولو في حديث واحد)[(٣)]؛ ولذلك يحكم النقاد على رواية الراوي عمن عاصره أو لقيه وثبت عدم سماعه منه =بالانقطاع.

ولهذا لما نقل ابن عبد البر الإجماع على قبول الإسناد المعنعن ذكر من جملة شروط ذلك: (وَلِقَاءُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا مُجَالَسَةً وَمُشَاهَدَةً)[(٤)]

وقال الحاكم: (الْأَحَادِيثُ الْمُعَنْعَنَةُ وَلَيْسَ فِيهَا تَدْلِيسٌ، وَهِيَ مُتَّصِلَةٌ بِإِجْمَاعِ أَئِمَّةِ أَهْلِ النَّقْلِ عَلَى تَوَرُّعِ رُوَاتِهَا عَنْ أَنْوَاعِ التَّدْلِيسِ)[(٥)].



(١) وهذا منسوب لأحمد بن حنبل وأبي حاتم وأبي زرعة، انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٥٩٢).
(٢) وهذا منسوب للإمام مسلم وأبي عبد الله الحاكم، انظر: جامع التحصيل (ص١١٧).
(٣) انظر: جامع التحصيل (ص ١١٦)، نزهة النظر (ص١٥٩)، تحرير علوم الحديث (١/ ١٦٨).
(٤) التمهيد (١/ ١٢).
(٥) معرفة علوم الحديث (ص٣٤)، وانظر: الكفاية (ص٢٩١).

المدرج

مسائل الحديث المدرج[1]:

تعريفه لغة: اسم مفعول من (أدرج)، والإِدْراجُ: إدخال شيء في شيء، وستر أحدهما للآخر؛ ومنه: إدراج الميت في القبر[2]

اصطلاحًا: تغيير سياق الإسناد أو المتن، بزيادة ليست منهما.

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

هذا الحديث يُدخَلُ فيه ما ليس منه ويستر؛ فيساق مساق الحديث فلا يظهر.

أقسامه[3]:

الإدراج على قسمين:

أولا: مدرج المتن.

صورته: أن يُدخِل الراوي في متن الحديث فقرة ليست منه؛ سهوًا أو عمدًا.

ويستوي في ذلك أن يكون الإدراج في أول المتن أو في وسطه أو في نهايته، وهذا الأخير هو الأكثر وقوعًا في الروايات؛ حيث يكون تعليقًا من الراوي على جملة من

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٧٤)، التقييد والايضاح (ص١٢٧)، نزهة النظر (ص١١٤)، النكت الوفية للبقاعي (١/ ٥٣٥)، فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٢٩٦)، تدريب الراوي (١/ ٣١٤)، فتح الباقي لزكريا الأنصاري (١/ ٢٧٥)، شرح الأثيوبي على ألفية السُّيوطي (١/ ٢٧٣) تحرير علوم الحديث (٢/ ١٠١١)، أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء (ص ٤١٥).

(٢) مقاييس اللغة (٢/ ٢٧٥) لسان العرب (٢/ ٢٦٨).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٧٥)، النكت لابن حجر (٢/ ٨٣٢).



الحديث، فيأخذها الرواة عنه ويسوقونها مساق الحديث، مضمومة إليه بلا فصل، ولا بيان.

مثاله: حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاحُهَا»، وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلاحِهَا قَالَ: حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهَا.

الضمير في: (وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلاحِهَا...) عائد إلى عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[1].

طريقة معرفته: **يستعان في معرفة المدرج في الروايات بأمور:**

- تصريح الصحابي بأنه لم يسمع هذه الجملة من النبي ﷺ[2].
- أن يقع في رواية أخرى ما يفيد انتهاء الرواية المرفوعة قبل هذا القول[3].
- وجود قرينة دالة على ذلك؛ كاستحالة صدور مثله من النبي ﷺ[4].
- أن ينص أحد الأئمة على الإدراج، والحكم في ذلك بغلبة الظن[5].

ثانيًا: مدرج الإسناد:

صورته: **أن يزيد الراوي في الإسناد ما ليس منه، أو يدخل إسنادًا في إسناد.**

مثاله: حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «خَرَجَ رسول الله ﷺ مِنْ بَيْتِ سَوْدَةَ، فَإِذَا امْرَأَةٌ عَلَى الطَّرِيقِ قَدْ تَشَوَّفَتْ تَرْجُو أَنْ يَتَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَرَجَعَ رسول الله ﷺ فَدَخَلَ عَلَى سَوْدَةَ...».

---

(١) انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب (١/ ١١٦).

(٢) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٨١٣).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٨١٥).

(٤) انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ١٦٥)، المدرج إلى المدرج للسيوطي (ص٣٦).

(٥) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٤/ ٢٩٤) (٩/ ٣٤١)، فتح الباري (٤/ ٤٣٧)، النكت (٢/ ٨١٦).



هذا الحديث رواه إسرائيل بن يونس، عن أَبي إِسْحَاقَ السبيعي، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيّ وعبد الله بن حَلامٍ.

أما روايته عن (أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيّ) فمرسلة بدون ذكر ابن مسعود.

وأما روايته عَنْ (عَبْدِ الله بن حَلامٍ) فعَن ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النبي ﷺ (متصلًا).

لكن عُثْمَانَ بْنَ عُمَرَ لما روى الحديث عن إسرائيل ساق الإسنادين معًا، وأدخل إسناد (أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيّ) في إسناد (عبد الله بن حَلامٍ) وجعلهما جميعًا عن ابن مسعود عن النبي ﷺ.

وهذا خطأ، وقد رواه على الصواب: عُبَيْدُ الله بْنُ مُوسَى، عن إسرائيل، ورد كل إسناد إلى صورته المحفوظة[1]

عثمان بن عمر	إسرائيل	أَبو إِسْحَاقَ	أَبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيّ	ابْنُ مَسْعُودٍ	النبي ﷺ
			عبد الله بن حَلامٍ		
عبيد الله بن موسى	إسرائيل	أَبو إِسْحَاقَ	أَبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيّ		النبي ﷺ
			عبد الله بن حَلامٍ	ابْنُ مَسْعُودٍ	

أسباب الإدراج بنوعيه:

أسباب الإدراج كثيرة وبينها تداخل، وأكثرها سببٌ لذكر الموقوف مع المرفوع من الراوي المتقدم، وليست سببًا للإدراج؛ فسببه حقيقة: كون الراوي لم يضبط؛ فأدرج الموقوف بالمرفوع.

فالسبب الرئيس للإدارج هو: الخطأ الناشئ عن عدم ضبط الرَّاوِي.

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب (٢/ ٩١٤)، وانظر: نزهة النظر (ص١١٥).



وربما سيقت هذه الكلمة -في الأصل- مع الحديث لغرض صحيح، كما يحصل في أحاديث كثيرة من ذكر الموقوفات عقب الأحاديث المرفوعة؛ كتفسير أو استدلال بالحديث، فيأتي من لا يضبط فيظنها من الحديث؛ فيرويه منسوبا للنبي ﷺ[1].

طريقة معرفته: جمع طرق الرواية، ومقارنتها، واعتبار أحوال الرواة توثيقًا وتجريحًا واتفاقًا واختلافًا؛ فالمدرج راجع في الحقيقة إلى الحديث (المعلل).

حكم الإدراج:

الإدراج علة يعل بِهَا الْحَدِيْث؛ سواء وقع في الْمَتْن أو الإسناد.

فإن كان عن عمد، وقصد به التدليس والإيهام: فهذا حرام، وفاعله ساقط العدالة، وحديثه حديث الكذابين[2].

وأما إن وقع خطأً من الراوي: فإن كَثُر في حديثه فهو موجب للطعن في ضبط الراوي وحفظه، وإن كان قليلًا فهذا داخل في جملة أوهام الرواة، ولا يسلم منها أحد.

المؤلفات في المدرج:

- (الفصل للوصل المدرج في النقل) للخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ).
- (تقريب المنهج بترتيب المدرج) للحافظ ابن حجر (ت:٨٥٢هـ)[3].
- (المَدْرَج إلى المُدَرج) للسيوطي (ت:٩١١هـ).

❊ ❊ ❊

(١) انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ١٥٩، ١٧٣)، علل الدارقطني (١٥/ ٣١٥، ٣٣١)، فتح الباري (١/ ٢٣)، تدريب الراوي (١/ ٣١٨).

(٢) انظر: قواطع الأدلة للسمعاني (١/ ٣٤٩)، علوم الحديث (ص ٢٧٨)، تدريب الراوي (١/ ٣٢٢).

(٣) وهو تلخيص لكتاب الخطيب، مع زيادات عليه.



المضطرب

مسائل الحديث المضطرِب[1]:

تعريفه لغة: اسم فاعل من (اضطرب)، والاضطراب لغة على معان عدة، منها:

- الحركة والاختلاف؛ يقال: (اضطرب الموج) أي: ضرب بعضه بعضًا.
- الاختلال؛ يقال: (اضطرب أمره) أي: اختل[2].

واصطلاحًا: الحديث الذي يُرْوي على أوجهٍ مختلِفة متقاربة في القوة، بحيث لا يمكن ترجيح بعضها على بعض.

فيرويه بعض الرواة -مثلًا- مرسلًا، وبعضهم موصولًا عن عائشة، وبعضهم موصولًا عن جابر، وبعضهم موقوفًا على التابعي... إلخ

شروط تحقق الاضطراب:

(١) تساوي الروايات في القوة.

(٢) أن لا يمكن الترجيح لأحد الروايات بوجه قوي ظاهر، فإن أمكن فقد زال الاضطراب؛ وعندها تكون الرواية الراجحة هي الصحيحة، والأخرى غير محفوظة.

وربما أُطلق الاضطراب مع الترجيح إذا كان الترجيح بوجه غير ظاهر.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٦٩)، الاقتراح لابن دقيق (ص٢٢)، رسوم التحديث في علوم الحديث للجعبري (ص٨٥)، المنهل الروي لابن جماعة (ص ٥٢)، التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٢)، نزهة النظر (ص١١٧)، فتح المغيث (١/ ٢٣٧)، المقترب في بيان المضطرب و الحديث المضطرب دراسة تطبيقية على السنن الأربع =لأحمد بن عمر بازمول، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (١/ ١٩٧).

(٢) لسان العرب (١/ ٥٤٣-٥٤٤).

أقسام الاضطراب، وأمثلته:

أولا: اضطراب في الإسناد، وهذا هو الأكثر الغالب[1]

مثاله: حديث: «خُيِّرْتُ بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ شَطْرُ أُمَّتِي الجَنَّةَ وَبَيْنَ الشَّفَاعَةِ، فَاخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ»[2]

هذا الحديث يرويه زِيَادُ بْنُ خَيْثَمَةَ، وَاخْتُلِفَ عَليه على أوجه:

(١) رواه عبد السلام بن حرب، عن زياد بن خيثمة، عن نَعْمان بن قُرَّاد، عن نافع، عن ابن عمر.

(٢) ورواه معمر بن سليمان الرقي، عن زياد بن خيثمة، عن علي بن النَعْمان ابن قُرَّاد، عن رجل، عن ابن عمر.

(٣) ورواه شجاع بن الوليد، عن زياد بن خيثمة، واختلف عنه:

أ- فرواه إسماعيل بن أبي الحارث، عن شجاع بن الوليد، عن زياد بن خيثمة، عن نعيم بن أبي هند، عن ربعي بن حراش، عن أبي موسى الأشعري.

ب- وخالفه غير واحد، عن شجاع بن الوليد، عن زياد بن خيثمة، فقالوا: عن نعيم بن أبي هند، عن ربعي بن حراش، عن النبي ﷺ، مرسلًا.

وهذه الأوجه جميعًا ذكرها الدارقطني في العلل، وقال: (والحديث مضطرب جدًا)[3]، ولم يفصل فيه بشيء.

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص١١٧).

(٢) أخرجه أبو طاهر المخلص في المخلصيات (٢٠٢).

(٣) علل الدارقطني (١٣/ ٢٢٨).

عبد السلام بن حرب	زياد بن خيثمة	نَعْمان بن قُرَّاد	نافع	ابن عمر	النبي ﷺ
معمر بن سليمان الرقي		علي بن النَعْمان ابن قُرَّاد	رجل		
شجاع بن الوليد		نعيم بن أبي هند	ربعي	أبو موسى	

ثانيًا: اضطراب في المتن.

مثاله: حديثُ فاطمةَ بنتِ قَيْسٍ، قالت سُئِلَ النبيُّ ﷺ عن الزَّكاةِ، فقال: «إنَّ في المالِ لَحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ»[1]

قال العراقي: (هذا حديثٌ قدِ اضطربَ لفظُهُ ومعناهُ؛ فرواهُ الترمذيُّ هكذا من روايةِ شَرِيكٍ، عن أبي حمزةَ، عن الشِّعبيِّ، عن فاطمةَ. ورواهُ ابنُ ماجه من هذا الوجهِ بلفظِ: «ليسَ في المالِ حقٌّ سِوَى الزكاةِ»[2] فهذا اضطرابٌ لا يحتملُ التأويلَ)[3]

سبب ضعف الحديث المضطرب:

الاضطراب يوجب ضعف الحديث؛ لإشعاره بعدم ضبط الراوي وحفظه.

أشهر المصنفات في الاضطراب:

- (المقترب في بيان المضطرب) للحافظ ابن حجر[4] (ت:٨٥٢هـ).
- (الحديث المضطرب دراسة تطبيقية على السنن الأربع) لأحمد بازمول.

---

(١) أخرجه الترمذي (٦٥٩).

(٢) سنن ابن ماجه (١٧٨٩)، بنفس الإسناد.

(٣) التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٣).

(٤) فتح المغيث (١/ ٢٣٨).

المقلوب

مسائل الحديث المقلوب[1]:

تعريفه لغة: اسم مفعول من (قَلَبَ)، ومعناه: تغيير الشيء عن صورته التي كان عليها[2].

اصطلاحًا: إبدال لفظ بغيره، في سند الحديث أو متنه؛ بتقديم، أو تأخير، أو إحلال.

أقسامه: قلب في السند - قلب في المتن.

أولا: القلب في الإسناد، وهو الأغلب، ومن صوره:

(١) إبدال راو بآخر على سبيل التقديم والتأخير.

مثاله: حديث أَبِي صَالِحٍ، عَنِ محمد بْنِ السَّائِبِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ الْعَوَامِدِ»[3].

قَالَ أَبو حاتم: (هَذَا حديثٌ مقلوبٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: ابنُ السَّائِبِ الكَلْبِي، عَنْ أَبِي صالح)[4].

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٨٤)، الاقتراح لابن دقيق (ص٢٥)، المنهل الروي (ص٥٣)، الموقظة (ص٦٠)، النكت للزركشي (٢/ ٢٩٩)، التبصرة والتذكرة (ص١١٥)، التقييد والإيضاح (ص١٣٤)، النكت لابن حجر (٢/ ٨٦٤)، نزهة النظر (ص١١٦)، تدريب الراوي (١/ ٣٤٢)، تحرير علوم الحديث (١/ ١٠٠٤)، شفاء القلوب في معرفة الحديث المقلوب لمحمد بن عمر بازمول.

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٥/ ١٧)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٩٦).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣١٩)، والطبراني في كتاب الدعاء (١٣٩٧).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٤٢٤).



(٢) إبدال راو بآخر ليس في الإسناد أصلًا.

مثاله: حديث يَحْيَى بن سعيد الأنصاري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ جَابِر: «أَن رسُول الله ﷺ كَانَ يَخْطُبُ إلى جذع نخلة قبل أن يُوضَعَ المِنْبَرُ...»[١]

قال أبو حاتم وأبو زرعة: (هَذَا وَهَمٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: يَحْيَى بْن سعيد، عن حَفْص ابن عُبَيد الله بن أنس، عن جابر، عن النبيِّ)[٢]. ومن هذا الوجه أخرجه البخاري[٣].

ثانيًا: القلب في المتن:

مثاله: حديث الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «زَيِّنُوا أَصْوَاتَكُمْ بِالْقُرْآنِ».

هذا الحديث يرويه طَلْحَةُ بن مُصَرف، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْسَجَةَ، عن البراء.

وقد اختلف الرواة على طلحة؛ فرواه منصور بن المعتمر باللفظ المذكور[٤]، وخالفه مالك بن مغول فرواه عن طلحة بلفظ: «زينوا القرآن بأصواتكم»[٥]

أسباب قلب الحديث:

(١) يقع القلب في الحديث عمدًا، والحامل عليه:

- التدليس والكذب، ويقال لمن يتعمد ذلك: (يسرق الحديث).

قال ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ: (جَعْفَر بن عبد الْوَاحِد الهاشمي كَانَ مِمَّن يسرق الحَدِيث ويقلب الْأَخْبَار؛ يَرْوِي المَتْن الصَّحِيح الَّذِي هُوَ مَشْهُور بطرِيق وَاحد يَجِيء بِهِ من طَرِيق آخر)[٦].

---

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ٢٨٩)، وقال: (لا أعلم يرويه غير سُلَيْمَان بْن كثير).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٦/ ٤٩٨).

(٣) برقم: (٨٧٦).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤١٧٦).

(٥) المستدرك (٢٠٩٨)، وانظر: شفاء القلوب في معرفة الحديث المقلوب لمحمد بازمول (ص٢٤١).

(٦) المجروحين (١/ ٢١٥)، وانظر: الموقظة (ص٦٠).

- الاغراب؛ ليرغب الناس في رواية حديثه الذي لا يوجد عند غيره، وهذا قريب من سابقه.

(٢) **يقع سهوًا**، وهو الأغلب، وقد سبقت أمثلته.

حكم قلب الحديث:

(١) إن كان بقصد التدليس وتصحيح الأحاديث الضعيفة: فهذا حرام، وفاعله كذاب.

(٢) وإن كان بقصد الإغراب وإيهام التفرد: فإنه لا يجوز أيضًا؛ لأنه كذب، وتغيير للحديث، وربما سمعه من لا خبرة له فرواه على الغلط.

(٣) وإن كان للاختبار: فالأقرب أن هذا يختلف باختلاف الأحوال:

- إن كان القصد صيانة الدين بامتحان الرواة؛ ليُعلم الثقة: فلا بأس به.
- وإن كان لشين الشيخ وتنقصه: فالأقرب عدم جوازه؛ والأعمال بالنيات[١].

(٤) وإن كان عن خطأ وسهو: فهو موجب لضعف الحديث، وفاعله معذور ما دام الخطأ قليلًا في رواياته، فإذا كثر ذلك منه: فهذه علامة سوء الحفظ وضعف الضبط.

أشهر المصنفات في الحديث المقلوب[٢]:

- (رافع الارتياب في المقلوب) للخطيب (تـ:٤٦٣هـ)[٣].
- (جزء مفرد في مقلوب المتن) لجلال الدين البلقيني (تـ:٨٢٤هـ)[٤].
- (شفاء القلوب في معرفة الحديث المقلوب) لمحمد بن عمر بازمول.

---

(١) انظر: المحدث الفاصل (ص٣٩٨-٣٩٩) ففيه قصة عجيبة في هذا المعنى!!

(٢) انظر: شفاء القلوب في معرفة الحديث المقلوب لمحمد بن عمر بازمول (ص٥٩).

(٣) انظر: علوم الحديث (ص٦٢٨).

(٤) انظر: فتح المغيث (١/ ٣٤٦).

المصحف والمحرف

مسائل الحديث المصحف والمحرف[1]:

تعريف المصحف لغة: اسم مفعول من (صحَّف) وَالتَّصْحِيفُ: تَغْيِيرُ اللَّفْظِ.

وَأَصْلُهُ: الْخَطَأُ، والصَّحَفِيُّ: من يُخْطِئُ في قِراءَةِ الصَّحِيفَةِ، وبِضَمَّتَيْنِ لَحْنٌ[2]

واصطلاحًا: تحويل الكلمة من الهيئة المتعارف عليها.

الفرق بين المصحف والمحرف:

للعلماء في ذلك مذهبان:

الأول: المصحف والمحرف مترادفان لمسمًى واحد، وعليه عبارات المتقدمين[3]

الثاني: بينهما اختلاف:

- **المصحف**: ما كان الخطأ فيه بتغيير نَقْط الكلمة؛ كأن يجعل الراوي (خبرًا) (خبزًا).
- **المحرف**: خاص بتغيير أحرف الكلمة؛ كقلب (شعبة) (سعيد)[4].

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٧١)، المنهل الروي، (ص٥٦)، مشيخة القزويني لسراج الدين القزويني (ص١٠٧)، الشذا الفياح (٢/ ٤٦٧)، المقنع لابن الملقن (٢/ ٤٦٩)، التقييد والإيضاح (ص٢٨٢)، نزهة النظر (ص١١٨)، الغاية في شرح الهداية (ص٢٢١)، تدريب الراوي (٢/ ٦٤٨)، تحرير علوم الحديث (٢/ ١٠١٠)، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (١/ ٣١٧).

(٢) انظر: المصباح المنير للفيومي (١/ ٣٣٤)، القاموس المحيط (٨٢٦).

(٣) انظر: شرح ألفية السيوطي للشيخ أحمد شاكر (ص١٠١).

(٤) نزهة النظر (ص٩٦).

والأمر في ذلك قريب، ولا يترتب على المغايرة في الاسم تغيير في الحكم؛ فإن حكم ما ثبت فيه هذا الخطأ هو الضعفُ على أي اسم كان؛ فهو نتيجة لعدم إتقان الراوي لما أخطأ فيه[1].

أقسامه، وأمثلته:

(١) مصحف في الإسناد.

مثاله: حديث عبد الله بْنِ أَبِي أَوْفَى، أن رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «الْوَلاءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ؛ لا يُبَاعُ ولاَ يُوهَبُ».

أخرجه ابن عدي[2] من طريق: عُبَيد بن القاسم، عن إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى.

لكن الإسناد تصحف عند الطبري في تهذيب الآثار[3]، فجعل الحديث من رواية (عبثر بن القاسم) عن إسماعيل، و(عبثر) ثقة ثبت[4]، و(عُبَيد بن القاسم) كذاب[5].

(٢) مصحف في المتن.

مثاله: ما أسنده الحاكم عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدُوسٍ قال: قَصَدْنَا شَيْخَنَا لِنَسْمَعَ مِنْهُ، وَكَانَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ، قَالَ: «ادَّهِنُوا غِبًّا». فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «اذْهَبُوا عَنَّا»[6].

---

(١) تحرير علوم الحديث (٢/ ١٠١٠).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥٤).

(٣) انظر: الجوهر النقي لابن التركمان (١٠/ ٢٩٤)، إتحاف المهرة لابن حجر (٦/ ٥٢٤).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٥/ ١٣٧)، وراجع للفائدة: شرح منظومة لغة المحدث لطارق عوض الله (٣٩١).

(٥) الكامل (٧/ ٥٤).

(٦) معرفة علوم الحديث (ص١٤٧).

سبب كثرة تصحيف بعض الرواة:

- الأخذ من الكتب، وعدم التلقي عن العلماء[1]، خاصة إذا انضاف إليه رداءة الخط، أو كونه غير منقوط، أو انتقال النظر من سطر إلى آخر، ونحو ذلك؛ وهذا يعرف بـ: (تصحيف البصر).
- وقد يكون ناشئًا عن اشتباه الكلمة بمثيلتها في الصوت؛ كاشتباه (عليم) بـ: (عظيم)، و(عاصم الأحول) بـ: (واصل الأحدب)؛ ويعرف هذا بـ: (تصحيف السمع)

هل يقدح التصحيف في الراوي؟

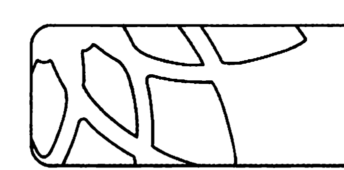
- التصحيف باب من أبواب أخطاء الرواة.
- الخطأ النادر أو القليل من الثقة لا يخرجه عن وصف الثقة، قال الإمام أحمد: (ومن يعرى عن الخطأ والتصحيف!!)[2]
- المؤثر في رتبة الراوي وروايته هو ما أشعر بقلة ضبطه؛ ولا يكون ذلك إلا بكثرة وقوع الوهم في حديثه.

أشهر المصنفات في التصحيف:

- (تصحيفات المحدثين) لأبي أحمد العسكري (ت:٣٨٢هـ).
- (إصلاح غلط المحدثين) لأبي سليمان الخطابي (ت:٣٨٨هـ).
- (التطريف في التصحيف) للسيوطي (ت:٩١١هـ).



(١) انظر: فتح المغيث (٤/ ٥٨).
(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٧١).



حديث المختلط

مسائل الاختلاط:

تعريف الاختلاط لغة: الدمج والممازجة، ومنه: خَلَطَ الشيء بالشيء: قرن بينهما على صورة لا يتمايزان فيها غالبًا[1].

واصطلاحًا: سوء الحفظ الطارئ على حديث الثقات[2]، ونسيان الراوي حديثه وعدم ضبطه له، بسبب يوجب ذلك[3].

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

دخول حديث الثقة بعضه في بعض، وامتزاج خطأه بصوابه، وعدم تمييزه بين حديثه وحديث غيره.

أسباب الاختلاط:

أسباب الاختلاط متنوعة، ولكنه ترجع في الجملة إلى ثلاثة أسباب:

الأول: الطعن في السن: وممن حدث له: يزيد بن أبي زِيَاد مولى بني هَاشم، قال ابن حبان: (كانَ يزِيد صَدُوقًا إِلَّا أنه لما كبر سَاءَ حفظه وَتغَير؛ فَكَانَ يَتَلَقَّن)[4]

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (١/ ٢٠٨-٢٠٩)، المصباح المنير (١/ ١٧٧)، النهاية في غريب الحديث (٢/ ٦٢).
(٢) المراد هنا: الثقة بالمعنى العام؛ فيشمل أعلاها وأدناها.
(٣) انظر: نزهة النظر (ص١٢٩)، منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث لبشير عمر (١/ ٤٠١).
(٤) المجروحين (٣/ ١٠٠).



الثاني: المرض: ومن هؤلاء: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، قال الإمام أحمد: (عمي في آخر عمره، وكان يلقن فيتلقن؛ فسماع من سمع منه بعد المائتين لا شيء)[1]

الثالث: وقوع مصاب أو حادث يَضْعُفُ العقل عن تحمله؛ فيذهب برشد صاحبه: ومن ذلك: عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، قال هاشم بن القاسم: (إني لأعرف اليوم الذي اختلط فيه المسعودي: كنا عنده وهو يُعَزَّى في ابن له، إذ جاءه إنسان فقال له: إن غلامك أخذ عشرة آلاف من مالك وهرب، ففزع وقام ودخل إلى منزله، ثم خرج إلينا وقد أختلط)[2]

حكم حديث المختلط= ضوابط العلماء في روايات المختلطين:

اتفقت كلمة العلماء على أنه لا يحكم لروايات المختلط بحكم عام قبولًا أو ردًا، بل لا بد لقبول روايته أو ردها من قرينة ترجح أحد الأمرين، وغالب تصرفات النقاد ترتكز على واحدٍ من أمورٍ:

الأول: تمييز الرواة عنه:

- من كان سماعه قبل الاختلاط فقط: يُقبل حديثه.
- من كان سماعه بعد الاختلاط فقط: يرد حديثه.
- من كان سماعه قبل الاختلاط وبعده وتميّز الأول من الثاني: يقبل ما رواه عنه قبل الاختلاط فقط.
- من كان سماعه قبل الاختلاط وبعده ولم يتميّز الأول من الثاني: يرد حديثه[3]

(١) المختلطين للعلائي (ص٧٤)، شرح علل الترمذي (٢/ ٧٥٢).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٢٥٠-٢٥١).

(٣) انظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/ ١٦١)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٤٨).

الثاني: تحديد وقت اختلاطه:

فما حَدَّث به المختلط بعد هذا الزمان يرد ولا يقبل[1].

الثالث: تحديد مكان اختلاطه:

فيقبل حديثه في بلد ولا يقبل في آخر، قال الإمام أحمد: (عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي: ثقة كثير الحديث إنما اختلط ببغداد، ومن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد)[2]

الرابع: هل إطلاق الاختلاط على الراوي يراد به المعنى الاصطلاحي؟

يعني: اضطراب العقل، أم المراد من إطلاقه ما يصيب الناس عادة في الكبر من عدم بقاء ضبطهم على حاله، أو نحو ذلك من المعاني التي لا تُخل بحديثه.

فالتغير هو بداية الاختلاط، وليس بلازم له، وقلَّ من يسلم منه بسبب الكبر، وقد قبل الأئمة روايتهم بلا تفصيل، إلا أن يوقف في رواية الراوي على خطأ ما فيُرَد هذا الخطأ فقط؛ شأنه شأن سائر الثقات.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (سألت ابن عُلَيَّة عن الجُرَيْرِيِّ: أكان اختلط؟ قال: لا؛ كبر الشيخ فَرَقَّ)[3]

المؤلفات في الاختلاط:

- (المختلطين) لأبي بكر الحَازِميِّ (تـ:٥٨٤هـ).
- (المختلطين) للعلائي (تـ:٧٦١هـ).

---

(١) انظر: المختلطين للعلائي (ص٧٤).

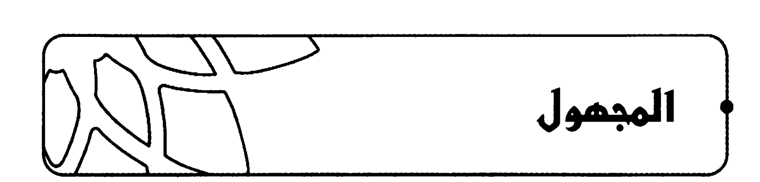
(٢) المصدر السابق(ص٧٢).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٣٠٢)، وانظر: ترجمة (هشام بن عروة) في الميزان (٤/ ٣٠١-٣٠٢).

- (الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط) لسبط ابن العجمي (ت:٨٤١هـ).
- (الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات) لابن الكيال (ت:٩٣٩هـ).
- (اختلاط الرواة الثقات، دراسة تطبيقية على رواة الكتب الستة) رسالة جامعية للدكتور عبد الجبار سعيد[(١)]



(١) وقد نُشرت في مكتبة الرشد – السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.



المجهول

مسائل رواية المجهول[1]:

تعريفه لغة: مأخوذ من (الجهل)، وهو نقيض العلم والمعرفة[2]

اصطلاحًا: من لم يعرفه العلماء، ولم يشتهر بطلب العلم، ولا يعرف فيه جرح ولا تعديل[3]

أنواع المجاهيل:

(١) مجهول العين والحال:

من له راوٍ واحدٍ فقط، ولم يوثقه معتبر.

حكم روايته:

مردودة عند عامة العلماء[4]، ومن هذا النوع:

- عمير بن إسحاق القرشي: لم يرو عنه إلا عبد الله بن عون.

فإذا انضم إلى هذا الواحد تزكية أحد أئمة الجرح والتعديل، زالت جهالته.

---

(١) علوم الحديث (ص٢٩٥)، الاقتراح (ص٥٠)، الموقظة (ص٧٩)، النكت للزركشي (٣/ ٣٧٤)، التقييد والإيضاح (ص١٤٤)، نزهة النظر (ص١٢٦)، فتح المغيث (٢/ ٤٦)، تدريب الراوي (١/ ٣٧٣).

(٢) مقاييس اللغة (١/ ٤٨٩).

(٣) الكفاية (ص٨٨).

(٤) الموقظة (ص٧٩)، وانظر: الباعث الحثيث (ص٩٧).

(٢) مجهول الحال = المستور:

وهو: من روى عنه راويان فأكثر، ولم يوثقه معتبر.

حكم روايته: الرد عند جماهير العلماء أيضًا؛ لأن رواية اثنين عنه لا تثبت له العدالة[١]، وإن كانت قد أزالت جهالة عينه.

وزوال جهالة الحال فيمن ليس فيه جرح ولا تعديل إنما يكون باختبار حديثه ومقارنته بأحاديث الثقات، وهو الطريق الذي سلكه أئمة الحديث للحكم على الرواة.

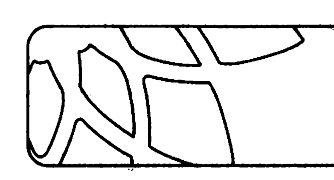
وقد لا يتهيأ للناقد تَبَيُّن حال الراوي إذا كان لم يرو إلا القليل؛ فيثبت له الوصف بالجهالة الموجبة لرد حديثه، حتى تندفع عنه شبهة الضعف بالمتابعة[٢].



---

(١) الكفاية (ص٨٩).

(٢) انظر: تحرير علوم الحديث (١/ ٤٨٣).



رواية المبتدع

مسائل رواية المبتدع[1]:

أنواع البدعة:

البدعة: إما أن تكون مكفرة، أو لا.

أولا: البدعة المكفرة:

المراد بها: إنكار أمر من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة.

حكم رواية صاحب البدعة المكفرة:

رواية صاحب البدعة المكفرة مردودة بإجماع.

ثانيًا: البدعة غير المكفرة:

المراد بها: ما سوى البدعة المكفرة.

حكم رواية صاحب البدعة غير المكفرة:

صاحب البدعة غير المكفرة له أحوال:

- إن كان من الضعفاء: ردت روايته أصالة؛ لضعفه.
- إن كان من أهل العلم الثقات المتقنين: قبلت روايته حتى لو كان داعية لبدعته؛ فإن علمه وأمانته تمنع من افتراض كذبه لنصرة مذهبه، وهذا هو

(١) علوم الحديث (ص٢٩٨)، الاقتراح (ص٥٩)، الموقظة (ص٨٥)، النكت للزركشي (٣/ ٣٩٧)، التقييد والإيضاح (ص١٤٨)، فتح المغيث (٢/ ٦١)، تدريب الراوي (١/ ٣٨٦).

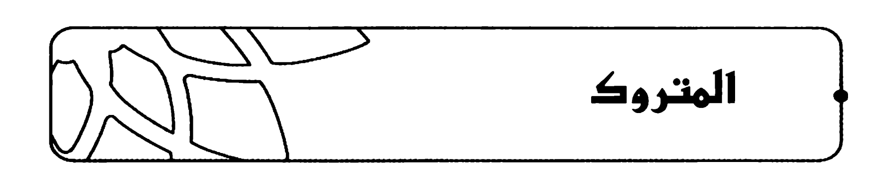
الذي يتماشى مع تطبيقات النقاد وتصرفاتهم مع أحاديث من وصف بالبدعة غير المكفرة.

فالعبرة بأمانته وإتقانه، وما ورد عن الأئمة من رد أحاديث بعض أفراد هذا النـوع؛ فيظهر أنه لملابسات خاصة.

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (المعتمد أن الذي تَردُّ بدعتُه روايتَه: من أنكر أمرًا متـواترًا مـن الشرع معلومًا من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه، وأما من لم يكن كذلك وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه: فلا مانع من قبوله)[1]



(١) نزهة النظر (ص١٢٧).



المتروك

مسائل الحديث المتروك[1]:

• تعريفه لغة: اسم مفعول من (ترك)، وهو دال على التخلي والمفارقة، ومنه: (التَّرِكَة)[2]

اصطلاحًا: الحديث الذي تفرد به الراوي المتهم بالكذب[3]

سبب التسمية: المتروك مرغوب عنه، غير مستصحب في استدلال، أو اعتبار.

سبب التهمة بالكذب: أن يأتي الراوي الغير مشهور بطلب الحديث بأحاديث أسانيدُهَا صحاح لا يرويها سواه؛ مما يبعث الريبة في نفس الناقد، فيَتَّهم الراويَ بالكذب، ولكن لا يقال فيه: كذاب أو وضاع؛ لأننا لم نتيقن كذبه في الرواية[4].

مثاله: حديث عدى بن حاتم مرفوعًا: «يُؤمَر يوم القيامة بناس إلى الجنة، حتى إذا دنوا منها واستنشقوا رائحتها ونظروا إلى قصورها وما أعد الله لأهلها فيها، نودوا:

---

(١) النكت للحافظ (٢/ ٦٧٥)، نزهة النظر (ص١١٢)، الغاية في شرح الهداية (ص١٥٦)، فتح المغيث (١/ ٢٥١، ٣٣٥)، تدريب الراوي (١/ ٢٨٠)، قفو الأثر لابن الحنبلي (ص٧٤)، شرح نخبة الفكر لملا علي القاري (ص٤٥٣)، قواعد التحديث (ص١٣١)، شرح ألفية السيوطي لأحمد شاكر (ص٢٣)، شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي (١/ ٢٠١)، شرح لغة المحدث لطارق عوض الله (ص٤٢٩).

(٢) مقاييس اللغة (١/ ٣٤٥)، المصباح المنير (١/ ٧٤).

(٣) نزهة النظر (ص١١٢)، وزاد السيوطي في تدريب الراوي (١/ ٢٨٠): (أَوْ عُرِفَ بالكذب فِي غَيْرِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، أَوْ عرف بكَثِرة الْغَلَطِ، أَوِ الْفِسْقِ، أَوِ الْغَفْلَةِ).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ١٨٨) (٣/ ٢٢٨) (٣/ ٦٥٣).

اصرفوهم عنها لا نصيب لهم فيها؛ فيرجعون بحسرة ما رجع الأولون بمثلها، فيقولون: ربنا لو أدخلتنا النار قبل أن ترينا من ثوابك وما أعددت فيها لأوليائك، كان أهون علينا...»[1]

هذا الحديث من رواية: (حصين بن مُخَارق، أَبُو جُنَادَةَ) قال الذهبي: (متهم بالكذب)[2]

تتمة:

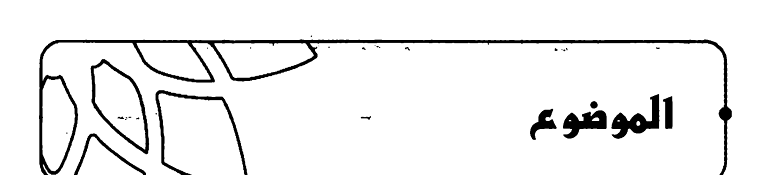
لا يلتزم النقاد إطلاق وصف واحد على رواية المتهم بالكذب؛ وإنما العبرة بما دل على شدة الضعف والخطأ؛ كقولهم: حديث متروك، باطل، ساقط، واه، مطروح، منكر...إلخ[3]



(١) المعجم الكبير للطبراني (١٩٩).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٥١١) لسان الميزان (٧/ ٢٨).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (١/ ٣٧)، ميزان الاعتدال (٤/ ٤٢٥).



الموضوع

مسائل الحديث الموضوع[1]:

تعريفه لغة: (الموضوع) اسم مفعول من (وضع)، مأخوذ من الضعة -بِفَتْحِ الضَّادِ وَكَسْرِهَا- وهي: الانحطاط في الرتبة[2].

اصطلاحًا: الكلام المكذوب المنسوب إلى النبي ﷺ عمدًا أو سهوًا، له إسناد أو ليس له[3].

سبب التسمية: سُمِّيَ بذلك لانحطاطِ رُتبتِهِ دائمًا؛ بحيث لا ينجبرُ أصلًا، ولا يستفاد به في معنى من المعاني.

حكم روايته: الموضوع شر أنواع الضعيف كلها؛ ولا تجوز روايته لأحد علم وضعه في أي معنى؛ سواء في ذلك الأحكام أو الفضائل، إلا مع بيان درجته والتحذير منه[4]؛ لحديث «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بحديثٍ يُرَى أَنَّهُ كذِبٌ فهو أحدُ الكاذِبِين»[5].

---

(١) علوم الحديث (ص ٢٧٩)، الموقظة (ص٣٦)، الباعث الحثيث (ص ٧٨)، النكت للزركشي (٢/ ٢٥٣)، المقنع (١/ ٢٣٢)، الشذا الفياح (١/ ٢٢٣)، التقييد والإيضاح (ص ١٣٠)، شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٠٦)، نزهة النظر (ص ١٠٧)، فتح المغيث (١/ ٣٠٩)، تدريب الراوي (١/ ٣٢٣)، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٢٨٤)، تحرير علوم الحديث (٢/ ١٠٣٩).

(٢) لسان العرب (٨/ ٣٩٧)، المصباح المنير (٢/ ٦٦٢)، القاموس المحيط (ص٧٧٢).

(٣) انظر: تحرير علوم الحديث (٢/ ١٠٣٩).

(٤) انظر: نزهة النظر (ص١١٢).

(٥) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٨).



وجه تسميته حديثًا: الموضوع عند التحرير ليس بحديث، وإنما ساغ ذلك مجازًا لأن:

- صورته صورة الحديث؛ مِنْ ذكر السند والمتن.
- باعتبار زعم واضعه.
- أن الحكم فيه بغلبة الظن، وليس بالقطع؛ فربما صدق الكذوب[(١)]

أسباب الوضع، وأصناف الوضاعين[(٢)]:

أسباب الوضع كثيرة ومتنوعة، وتختلف من مكان إلى مكان، ومن زمان إلى زمان، بل من شخص إلى آخر، ومن أشهر هذه الأسباب:

(١) الطعن في الإسلام[(٣)]

(٢) الوضع بزعم خدمة الدين[(٤)]، وممن اشتهر به: الكرَّامية، والصوفية.

(٣) العَصبيَّة المذهبية؛ كما حصل من بعضٍ مقلدي المذاهب الأربعة[(٥)]

(٤) العَصبيَّة السياسية؛ كما فعلت الخوارج[(٦)]، والشيعة، وطوائف من المبتدعة.

(٥) اتِّباع هوى أصحاب المكانة والجاه[(٧)].

(٦) الإغرابُ لقصْدِ الاشتهارِ، أو تكثير الشيوخ، أو ادعاء الرحلة.

(٧) غرض دنيوي؛ كالتكسب والارتزاق، وعامة من يفعله القُصّاص[(٨)].

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص١٠٧).

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٢٦)، نزهة النظر (ص١١١).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٦٤٤).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (١٥/ ٢٩٧).

(٥) انظر: المجروحين لابن حبان (٣/ ٤٥-٤٦).

(٦) انظر: لسان الميزان (١/ ٢٠٣).

(٧) انظر: تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين (ص١٥٣).

(٨) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٤٧).

(٨) يلتحق بهذا: الوضع على سبيل الغلط والوهم = المختلطون، ونحوهم.

طرق معرفته:

(١) إقرار الواضع[١]، وهذه أقوى الصور.

(٢) ما ينزل منزلة الإقرار؛ كأن يصرح بالسماع من شيخ ويقوم الدليل القاطع على عدم لقياهما[٢]

القرائن التي تدل على الوضع:

هناك قرائن تدل على الوضع، ولكنها لا تكفي بمفردها للحكم على الحديث بالوضع، وإنما يصاحب ذلك خللٌ في الإسناد ظاهرٌ؛ كوجود أحد الكذابين فيه، وربما اجتهد الواضع فأخفى ما في الإسناد من خلل؛ فلا يدركه إلا النقاد المحققون[٣]، وهذا الباب مما يدخله الاجتهاد[٤]، وإن كان الغالب أن هذه المتون تروى بأسانيد واهية.

وهذه القرائن على صورتين:

أولًا: ما يؤخذ من حال الراوي:

(١) كأن يأتي الراوي بالحديث الذي لا يُعرَف، مفصلًا تفصيلًا ومطابقًا للواقعة مطابقة توقع في النفس الريبة[٥]

(٢) أن يتفرد راو معروف بالكذب برواية حديث.

---

(١) انظر: الإرشاد للخليلي (٣/ ٩٠١)، حلية البشر لابن البيطار (ص ١٢٤٩).

(٢) انظر: المجروحين لابن حبان (٣/ ٤٥).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٩).

(٤) انظر: الموقظة (ص٣٦).

(٥) انظر: المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم (ص ٥٦).

(٣) أن يكون الراوي مغال في تعصبه لمذهبه، ولا يعرف عند النقاد بالتوثيق، ويكون الحديث موافقًا له في بدعته.

ثانيًا: ما يستفاد من متن الرواية نفسه.

(١) عدم بلاغة متن الحديث وركاكة لفظه.

(٢) فساد المعنى؛ كالأحاديث التي يُكذِّبها الواقع[1]

(٣) ما يناقض النص الذي لا يحتمل التأويل ولم يقع فيه اختلاف، أو الإجماع المنعقد الذي ليس فيه احتمال.

(٤) اشتمال الحديث على مجازفات، وإفراط في الثواب العظيم مقابل عمل صغير، أو الوعيد العظيم على الفعل الحقير.

أشهر المصنفات فيه:

- (تذكرة الموضوعات) لابن طاهر المقدسي (تـ:٥٠٧هـ).
- (الموضوعات الكبرى) لابن الجوزي (تـ:٥٩٧هـ).
- (اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) للسيوطي (تـ:٩١١هـ).
- (تنزيه الشريعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة) لابن عراق (تـ: ٩٦٣هـ).
- (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) للشوكاني (تـ: ١٢٥٥هـ).



(١) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ٣٠١).



الشاذ

مسائل الحديث الشاذ[1]:

تعريفه لغة: المنفرد، يقال: شَذَّ الرجل يَشِذُّ وَيَشُذُّ: إذا خرج عن الجماعة[2]

اصطلاحًا: مخالفة المقبول لمن هو أوثق منه؛ سواء في الإسناد أو المتن.

أو تفرد من لا تحتمل درجته في الضبط والاتقان هذا التفرد.

وعليه، فإن الشاذ صادق على صورتين:

إحداهما: **الحديث الفرد المخالِف.**

الثانية: **الحديث الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرًا لما يوجبه التفرد من الشذوذ والضعف[3].**

وقولنا في التعريف: (المقبول) أولى من قول البعض في تعريف الشاذ: (الثقة) ليدخل فيه راوي الحديث الحسن[4].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١٩)، الكفاية للخطيب (ص١٤١)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١/ ١٧٦)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٣٧، ٢٤٣)، التقريب للنووي (ص٤٠)، الاقتراح لابن دقيق (ص١٧)، المنهل الروي لابن جماعة (ص٥٠)، الموقظة (ص٤٢)، النكت للزركشي (٢/ ١٣٣)، المقنع لابن الملقن (١/ ١٦٥)، التقييد والإيضاح (ص١٠٠)، النكت لابن حجر (٢/ ٦٥٢)، نزهة النظر (ص٨٤)، فتح المغيث (١/ ٢٤٤)، تدريب الراوي (١/ ٢٦٧).

(٢) الصحاح للجوهري (٢/ ٥٦٥)، المصباح المنير (١/ ٣٠٧)، القاموس المحيط (١/ ٣٣٤).

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٤٣).

(٤) انظر: نزهة النظر (ص٨٧)، فتح المغيث (١/ ٢٥٠).



مثاله: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ جَالِسًا وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَجَعَلَ رَجُلٌ يَشْتُمُ أَبَا بَكْرٍ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَبْتَسِمُ، فَلَمَّا أَكْثَرَ رَدَّ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ بَعْضَ قَوْلِهِ؛ فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُغْضَبًا، فَلَحِقَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، شَتَمَنِي وَأَنْتَ تَسْمَعُ، فَلَمَّا رَدَدْتُ عَلَيْهِ قُمْتَ وَتَرَكْتَنِي؟! قَالَ: «**إِنَّ المَلَكَ كَانَ يَرُدُّ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَدَدْتَ عَلَيْهِ وَقَعَ الشَّيْطَانُ؛ وَمَا كُنْتُ لِأَجْلِسَ مَعَ الشَّيْطَانِ**».

هذا الحديث يرويه سَعِيد المَقْبُرِي، واختلف عليه:

(١) فرواه محمد بن عجلان[١]، عن سعيد المقبري، عن أبي هُرَيْرَةَ عن النبي ﷺ.

(٢) وخالفه الليث بن سعد[٢]؛ فرواه عن سعيد، عن بَشِيرِ بْنِ المُحَرَّرِ، عن سَعِيد بن المُسَيِّب، عن النبي ﷺ مرسلًا، بدون ذكر أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

فهذا حديث مخرجه واحد (سعيد المقبري) وقد رُوي عنه على وجهين (الموصول)، (المرسل)، وكلا الراويين عنه ثقة مقبول؛ فلا بد من معرفة الوجه المحفوظ عنه، وبمقارنة كل منهما بالآخر ضبطًا وحفظًا وتمكنًا في حديث سعيد المقبري ترجح حديث الليث بن سعد رَحِمَهُ اللهُ.

قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ: (المرسل أصح)[٣]، وقال الدارقطني: (المرسل هو الصواب؛ ويشبه أن يكون ذلك من ابن عَجْلَان، والليث بن سعد -فيما ذكر يحيى بن معين وأحمد بن حنبل-: أصح الناس رواية عن المَقْبُرِي)[٤].

---

(١) مسند البزار (٨٤٩٥).

(٢) سنن أبي داود (٤٨٩٦).

(٣) التاريخ الكبير (٢/ ١٠٢).

(٤) العلل (٣/ ١٥٣).

محمد بن عجلان	سعيد المقبري	أبو هُرَيْرَةَ		النبي
الليث بن سعد		بَشِيرُ بْنِ المُحَرَّرِ	سَعِيدُ بن المُسَيَّب	ﷺ

حكمه:

الحديث الشاذ من أنواع الضعيف؛ لفقده شرطًا من شروط القبول.

مُقابِلُه: المحفوظ[1]:

ويعني: الرواية الرجحة، والمحفوظ محفوظ حتى ولو لم تخالفه رواية شاذة، وإنما يستدل العلماء على شذوذ الرواية بمخالفتها للمحفوظ من الروايات[2].

تتمة:

إطلاق الشاذ في تطبيقات النقاد قليل، وإنما يكثرون من إطلاق النكارة على هذا النوع؛ بجامع أن هذه الروايات من أخطاء الرواة مما أنكر عليهم ولم يقبل منهم، والناظر في كتب العلل يدرك ذلك بوضوح.

ومن ذلك: ما أسنده الخطيب عن صَالِحَ بْن مُحَمَّدٍ الملقب: (جزرة) أنه قال: (الحَدِيثُ الشَّاذُّ: الحَدِيثُ المُنْكَرُ الَّذِي لَا يُعْرَفُ)[3].



(١) انظر: نزهة النظر (ص٨٤).

(٢) انظر: علل ابن أبي حاتم (٤/ ٥٦٣).

(٣) الكفاية (ص١٤١).

زيادة الثقة

مسائل زيادات الثقات[1]:

تعريفه لغة: الزيادة هي: النمو، والثقة: المؤتمن[2]

واصطلاحًا: أن يروي جماعة من الرواة الثقات حديثًا واحدًا بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الثقات فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة[3]

مواضع زيادة الثقة في الحديث:

- **زيادة في السند:** أن يزيد أحد الرواة راويًا لم يذكره غيره.
- **زيادة في المتن:** أن يزيد أحد الثقات لفظة أو جملة لم يأت بها بقية الرواة.

أمثلته:

مثال تطبيقي على زيادة الثقة في الإسناد:

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ فَلْيَأْتِهِ فَلْيَتَحَلَّلْهُ؛ قَبْلَ أَنْ يُؤْخَذَ وَلَيْسَ مَعَهُ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ...».

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١٣٠)، الكفاية للخطيب (ص٤٢٤)، علوم الحديث (ص٢٥٠)، التقريب للنووي (ص٤٢)، النكت للزركشي (٢/ ١٧٤)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٨)، الشذا الفياح (١/ ١٩٢)، المقنع لابن الملقن (١/ ١٩١)، التبصرة والتذكرة (١/ ١٠٩)، التقييد والإيضاح (ص١١١)، النكت للحافظ (٢/ ٦٨٦)، فتح المغيث (١/ ٢٦٠)، تدريب الراوي (١/ ٢٨٥).

(٢) انظر: لسان العرب (٣/ ١٩٨) (١٠/ ٣٧١).

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤٢٥).

هذا الحديث يرويه مالك بن أنس، واختلف عليه:

(١) رواه إسماعيل بن أبي أويس[١]، ويحيى القَطَّان[٢]، وعبد الله ابن وهب[٣]، وخالد بن حميد[٤] -وغيرهم- عن مالك، عن سَعِيد المَقْبُرِي، عن أبي هُرَيْرَةَ.

(٢) ورواه زيد بن أبي أُنَيْسَة، عن مالك[٥]، عن المَقْبُرِي، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ.

- **الشاهد في هذا المثال:** زيادة والد المقبري (كيسان) بين سعيد المقبري وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، زادها ثقة هو: (زيد بن أبي أُنَيْسَة)[٦]

مثال تطبيقي على زيادة الثقة في المتن:

حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أنَّ النبيَّ ﷺ قَامَ فكبَّر فَرَفَعَ يدَيه، ثُمَّ لَمْ يَعُدْ».

هذا الحديث يرويه عاصم بن كليب، واختلف عليه:

(١) رواه الثَّوْرِيُّ[٧]، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَلْقَمَةَ ابن قيس، عَنْ ابن مسعود بهذا اللفظ.

(٢) وَرَواه عبد الله بن إدريس[٨] وأبو بكر النهشلي[٩]، وجماعة عن عاصم، فَقَالُوا كلُّهم: (إنَّ النبيَّ ﷺ افتتَحَ فَرَفَعَ يدَيه، ثُمَّ رَكَعَ فطبَّق وجَعَلَها بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ).

---

(١) البخاري (٦١٦٩).

(٢) مسند البزار (٨٤٧٦).

(٣) مشكل الآثار (١٨٩).

(٤) مسند الشاميين للطبراني (١٣٢٦).

(٥) صحيح ابن حبان (٧٣٦٢).

(٦) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٣/ ٣٩٧-٣٩٨)، تقريب التهذيب (ص٢٢٢).

(٧) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ١٢٣).

(٨) قرة العينين برفع اليدين في الصلاة للبخاري (ص٢٨).

(٩) علل الدارقطني (٥/ ١٧٢).

وَلَمْ يقُلْ أحدٌ (ثُمَّ لَمْ يَعُدْ) كما رواه الثوريُّ.

الثَّوْرِيُّ	عاصم	عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْأَسْوَدِ	عَلْقَمَةُ ابن قيس	ابن مسعود	(ثُمَّ لَمْ يَعُدْ)
عبد الله ابن إدريس					لم يذكروا (ثُمَّ لَمْ يَعُدْ)
أبو بكر النهشلي					
جماعة					

- **الشاهد في هذا المثال**: زيادة سفيان الثوري لفظة: (ثُمَّ لَمْ يَعُدْ) التي تفيد أن النبي ﷺ رفع يديه في تكبيرة الإحرام فقط.

حكم زيادة الثقة: التحقيق في مذاهب النقاد أن زيادة الثقة ليس لها حكم مطرد بالقبول أو الرد، بل يرجح في كل حديث بحسب القرائن والملابسات المصاحبة له:

فإن ترجح كون الراوي قد حفظ ما لم يحفظه غيره: فهي زيادة من الثقة مقبولة.

وإن ترجح كونها وهمًا جرى على صاحبها بمقتضيات البشرية: كانت شاذة مردودة[1].

قال العلائي: (كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن -كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى ابن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأمثالهم -يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كُلّي، بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يَقْوَى عند أحدهم في كل حديث)[2]

---

(١) انظر: الكفاية (ص٤٢٤)، علوم الحديث(ص٢٥٠)، التقريب (ص ٤٢).

(٢) انظر: الكفاية (ص٤٢٤-٤٢٥)، النكت للحافظ (٢/ ٦٠٤)، فتح المغيث (١/ ١٩٧).

- ما نقل عن بعض النقاد من إطلاق القول بـ: (أن الزيادة من الثقة مقبولـة)، فإنما مرادهم: قبول الزيادة في مثل هذه المواضع الخاصة[1].
- لا يشترط لرد زيادة الثقة أن تكون مخالفة لما رواه غيره، وهذا ظاهر جلي مـن تطبيقات النقاد؛ فإن المخالفة من مرجحات الضعف وليست شرطًا له.
- زيادات الصحابة بعضهم عـلى بعـض مقبولـة باتفـاق، وليسـت داخلـة في هذا الباب[2]

مظانُّ زيادات الثقات:

(١) المستخرجات، ومنها:

- (المستخرج على مسلم) لأبي عوانة الإسفراييني (تـ: ٣١٦هـ).
- (المستخرج على البخاري) لأبي بكر الإسماعيلي (تـ: ٣٧٠هـ).
- (المستخرج على كل منهما) لأبي نعيم الأصبهاني (تـ: ٤٣٠هـ).

(٢) كتب السنن التي تعتني بذكر الأوجه المتعددة للحديث الواحد، ومنها:

- (السنن الكبرى) للنسائي (تـ: ٣٠٣هـ).
- (السنن) للدارقطني (تـ: ٣٨٥هـ).
- (السنن الكبرى) للبيهقي (تـ: ٤٥٨هـ).

(٣) كتب العلل: ومن أشهرها:

- (العلل) لابن أبي حاتم الرازي (تـ: ٣٢٧هـ).
- (العلل) الدارقطني (تـ: ٣٨٥هـ).



(١) انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٨).

(٢) انظر: النكت على كتاب الصلاح (٢/ ٦٩١-٦٩٢).

تعارض الوصل والإرسال والرفع والوقف

مسائل تعارض الوصل مع الإرسال(١):

تمهيد:

هذه المسألة تطبيق عملي وفرع أصيل عن مسألة زيادات الثقات؛ فإن الوصل زيادة بالنسبة للإرسال، وكذلك الرفع زيادة بالنسبة للوقف(٢)

تعريف التعارض لغة: تَفَاعُلٌ من (العُرْضِ) -بِضَمِّ العَيْنِ- وهو: الناحية والجهة، وكأن الكلام المتعارض يقف بعضه في عُرْضٍ بعض فيمنعه من النفوذ إلى حيث وُجِّهَ(٣)، وعارَض فلان فلانًا: ناقضه في كلامه وقاومه(٤).

اصطلاحًا: تقابل الدليلين على سبيل الممانعة(٥).

والممانعة هنا معناها: أن (الوصل مع الإرسال)، أو (الوقف مع الرفع) كل منهما مقابل للآخر، ومعارض له، ومانع له حتى يثبت أحدهما.

---

(١) الكفاية (ص٤٠٩)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٢٨)، شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٢٧)، النكت لابن حجر(١/ ١٠٠)، (٢/ ٦٦٣، ٦٩٥)، النكت الوفية للبقاعي (١/ ٤٢٦)، فتح المغيث (١/ ٢١٤)، الغاية في شرح الهداية (ص١٧٧)، توضيح الأفكار (١/ ٣٠٨)، التنكيل للمعلمي (٢/ ٧٧١)، أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء (ص٢٣٢).

(٢) انظر: النكت للحافظ (٢/ ٦٨٧)، فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢١٤).

(٣) البحر المحيط للزركشي (٨/ ١٢٠).

(٤) الصحاح (٣/ ١٠٨٢)، لسان العرب (٧/ ١٦٨)، البحر المحيط للزركشي (٨/ ١٢٠)، المصباح المنير (٢/ ٤٠٢).

(٥) البحر المحيط للزركشي (٨/ ١٢٠).



صورته: أن يروي الراوي الحديث متصلًا ويخالفه غيره فيرويه مرسلًا، أو يرويه الأول مرفوعًا ويخالفه آخر فيجعله موقوفًا على الصحابي.

مثال تعارض الوصل مع الإرسال:

حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَأُتِيَ بِطَعَامٍ، فَقَالَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: **«ادْنُوَا فَكُلَا»** ، فَقَالَا: إِنَّا صَائِمَانِ، فَقَالَ: **«اعْمَلُوا لِصَاحِبَيْكُمْ، ارْحَلُوا لِصَاحِبَيْكُمْ، ادْنُوَا فَكُلَا!»**.

هذا الحديث يرويه الأوزاعي، واختلف عليه:

١ - فرواه سفيان الثوري، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هُرَيْرَةَ عن النبي ﷺ مرفوعًا[(١)].

٢ - ورواه: محمد بن شعيب بن شابور[(٢)]، والوليد بن مسلم[(٣)]، ويحيى بن حمزة[(٤)]، وغيرهم[(٥)]، الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن النبي ﷺ مرسلًا، بدون ذكر أبي هريرة.

<table dir="rtl">
<tr><td>الثوري</td><td rowspan="4">الأوزاعي</td><td rowspan="4">يحيى
ابن أبي كثير</td><td rowspan="2">أبو سلمة</td><td rowspan="2">أبو هريرة</td><td rowspan="4">النبي ﷺ</td></tr>
<tr><td>محمد بن شعيب</td></tr>
<tr><td>الوليد بن مسلم</td><td rowspan="2" colspan="2">أبو سلمة</td></tr>
<tr><td>يحيى بن حمزة</td></tr>
</table>

---

(١) أخرجه أحمد (٨٤٣٦)، وابن خزيمة (٢٠٣١).

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى (٢٥٨٥).

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (٢٥٨٦).

(٤) ينظر: العلل للدارقطني (٩/ ٢٨١).

(٥) المصدر السابق.

مثال تعارض الوقف مع الرفع:

حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رَسُولَ الله ﷺ قال: «**مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا...**».

هذا الحديث يرويه الأوزاعي، واختلف عليه:

(١) فرواه مُحَمد بن كثير[١] ومُبَشِّر بن إسماعيل[٢] وعُقْبَةُ بن علقمة[٣] عنه، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هُرَيْرَةَ (مرفوعًا).

(٢) وخالفهم شعيب بن إسحاق[٤]؛ فرواه عنه، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هُرَيْرَةَ (موقوفًا).

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن هذا الحديث، فقال: يروون هذا الحديث من حديث الأوزاعي مرفوعًا)[٥]

كأنه يشير إلى أنه محفوظٌ مرفوعًا، وأن الرفع فيه زيادة مقبولة من ثقة، وقد تابع الأوزاعي على رفعه: (هشام بن أبي عبد الله الدَّسْتَوَائِيُّ) عند مسلم في الصحيح[٦]

مُحَمد بن كثير	الأوزاعي	يحيى بن أبي كثير	أبو سلمة	أبو هُرَيْرَةَ	النبي ﷺ
مُبَشِّر بن إسماعيل					
عُقْبَةُ بن علقمة					×
شعيب بن إسحاق					

(١) مسند البزار (٨٥٨٩).

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٣٤٠٠).

(٣) خَرَّجَه محمد بن أحمد الطوسي في: الثاني من حديث أبي العباس الأصم (ص٥٨).

(٤) حكاه ابن أبي حاتم في العلل (٣/ ٩٢).

(٥) المصدر السابق.

(٦) رقم: (٧٦٠).

حكمه:

ليس في تعارض الوصل مع الإرسال، أو تعارض الوقف مع الرفع حكم مطرد بالقبول أو الرد؛ بل يرجح في كل حديث بحسب القرائن والملابسات المصاحبة له:

فإن ترجح كون الراوي قد حفظ ما لم يحفظه غيره: فهي زيادة من الثقة مقبولة.

وإن ترجح كونها وهمًا جرى على صاحبها بمقتضيات البشرية: كانت شاذة مردودة[1].

أشهر المصنفات فيه:

- (بيان الفصل لما رجح فيه الإرسال على الوصل) لابن حجر (ت:٨٥٦هـ).
- (مزيد النفع لمعرفة ما رجح فيه الوقف على الرفع) لابن حجر.



(١) انظر: الكفاية للخطيب (ص٤٢٤-٤٢٥)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٢٤-٤٢٥)، التقريب للنووي (ص ٤٢).



المزيد في متصل الأسانيد

مسائل المزيد في متصل الأسانيد[1]:

تعريفه لغة: (المزيد) من الزيادة، و(المتصل) ضد المنقطع، و(الأسانيد) جمع إسناد.

اصطلاحًا: زيادة راو خطأ في إسناد متصل[2]

مثاله: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رَسُولُ اللهَّ ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُسَافِرُ ثَلَاثًا إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ».

هذا الحديث يرويه مالك بن أنس، واختلف عليه على أوجه:

الأول: عنه عن سَعِيد المَقْبُرِي، عن أبي هُرَيْرَةَ. قاله (عبد الله بن مَسْلَمَة[3]، وعبد الرحمن بن مهدي[4]، والشَّافِعِي[5]، وسائر رواة الموطأ).

الثاني: عنه عن المَقْبُرِي، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ. قاله (بشر بن عمر الزهراني)[6]

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٨١)، التقريب للنووي (ص٩١)، الباعث الحثيث (ص١٧٦)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٧)، المقنع لابن الملقن (٢/ ٤٨٦)، الشذا الفياح (٢/ ٤٧٧)، التقييد والإيضاح (ص٢٨٩)، شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٦)، نزهة النظر (ص١١٧)، فتح المغيث (٤/ ٧٤)، تدريب الراوي (٢/ ٦٦١)، فتح الباقي (٢/ ١٨٤)، توجيه النظر للجزائري (٢/ ٥٩٥).

(٢) انظر: نزهة النظر (ص ١١٧).

(٣) سنن أبي داود (١٧٢٤).

(٤) مسند أحمد (٧٢٢٢).

(٥) مسند الشافعي (ص١٧١).

(٦) سنن أبي داود (١٧٢٤)، صحيح ابن خزيمة (٢٥٢٣).

وعند النظر، يتّضح أن المقبري من المكثرين من الرواية عن أبي هريرة، وعن والده كيسان عن أبي هريرة؛ فسماعه منهما صحيح مشهور، والإسناد متصل على كل حال.

ولكن سائر الرواة عن مالك لا يذكرون والد سعيد في الإسناد؛ وزيادة (عن أبيه) خطأ على مالك، والإسناد متصل بدونها كما قال الحافظ[1]

<table dir="rtl">
<tr><td>بشر بن عمر الزهراني</td><td rowspan="4">مالك</td><td>سَعِيد المَقْبُرِي</td><td>أبوه</td><td rowspan="4">أبو هُرَيْرَةَ</td><td rowspan="4">النبي ﷺ</td></tr>
<tr><td>عبد الله بن مَسْلَمَة</td><td colspan="2" rowspan="3">سَعِيد المَقْبُرِي</td></tr>
<tr><td>عبد الرحمن بن مهدي</td></tr>
<tr><td>الشَّافِعِي، وسائر رواة الموطأ</td></tr>
</table>

شروطه:

(١) أن يكون هناك زيادة راو في موضع أو أكثر.

(٢) أن تكون الزيادة مرجوحة.

(٣) أن يكون الإسناد الناقص متصلًا بدون هذه الزيادة.

(٤) أن توجد قرينة تدل على سلامة السند الناقص من الانقطاع؛ كالتصريح بالسماع في هذا الموضع، أو نص النقاد على أن الوجه الناقص هو المحفوظ.

فإن قامت قرينة على أن الراوي سمع الحديث من الشيخ على الوجهين، فلا مانع من قبولهما جميعًا[2]، والأمر كله راجع لاجتهاد العلماء.

أشهر المصنفات فيه:

- (تمييز المزيد في متصل الأسانيد) للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ).

---

(١) الفتح (٢/ ٥٦٩)، وأعاده في تغليق التعليق (٢/ ٤١٩)، وانظر: علل الدارقطني (١٠/ ٣٣٥).

(٢) انظر: شرح علل ابن أبي حاتم لابن عبد الهادي (ص٢٨٩)، وعلل الدارقطني (١٢/ ٤٣٤).

المنكر

مسائل الحديث المنكر[1]:

تعريفه لغة: اسم مفعول من (أنكر)، وأصله في اللغة: عدم المَعْرِفَةِ الَّتِي يَسْكُنُ إِلَيْهَا القَلْبُ[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ [يوسف: ٥٨].

اصطلاحًا: مخالفة الراوي الضعيف للثقة.

الفرق بين المنكر والشاذ: يفترق المنكر عن الشاذ -بحسب ما استقر الاصطلاح- في: (وصف الراوي)؛ فراوي الشاذ مقبول، وراوي المنكر ضعيف[3]

مثاله: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ: الخِتَانُ، وَحَلْقُ العَانَةِ، وَنَتْفُ الإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ».

هذا الوجه يرويه سَعِيد المَقْبُرِي، واختلف عليه:

(١) فرواه عبد الرحمن بن إسحاق[4] عنه، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

(٢) ووراه مالك بن أنس عنه[5]، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

---

(١) علوم الحديث (ص٢٤٤)، التقريب (ص٤١)، الاقتراح (ص١٧)، المنهل الروي (ص٥١)، الموقظة (ص٤٢)، النكت للزركشي (٢/ ١٥٥)، التقييد والإيضاح (ص١٠٥)، النكت لابن حجر (٢/ ٦٧٤)، نزهة النظر (ص٨٦)، فتح المغيث (١/ ٢٤٩)، تدريب الراوي (١/ ٢٧٦).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٥/ ٤٧٦)، لسان العرب (٥/ ٢٣٣).

(٣) انظر: نزهة النظر (ص٨٧).

(٤) مسند البزار (٨٤٦٧).

(٥) الموطأ (١٩٢٧).



وكما هو ظاهر، فإن مخرجه ومداره واحد (سعيد المقبري) وقد رُوي عنه (مرفوعًا): تفرد به (عبد الرحمن بن إسحاق) وهو متكلم فيه، وروي (موقوفًا) من طريق الإمام (مالك).

فهذه مخالفة من الضعيف للثقة؛ فحديث الضعيف منكر، وحديث الثقة معروف.

قال الإمام الدارقطني: (الصواب ما رواه مالك)[1][2]

عبد الرحمن بن إسحاق	سَعِيد المَقْبُرِي		أبو هُرَيْرَةَ	النبي ﷺ
مالك	سَعِيد المَقْبُرِي	أبوه		×

حكمه:

الحديث المنكر حديث ضعيف مردود؛ لاجتماع وصفين فيه:

- ضعف راويه.
- مخالفة الثقات.

مُقَابِلُه:

يقابل الحديث المنكر: الحديث (**المعروف**)[3]، ويعني: الرواية الرجحة، والمعروف معروف حتى ولو لم تخالفه رواية منكرة، وإنما يستدل العلماء على نكارة الرواية بمخالفتها للمعروف من الروايات.

---

(١) العلل (٨/ ١٤٢)، وقد صح الرفع من حديث أبي هريرة من وجه آخر، أخرجه البخاري (٥٥٥٠).

(٢) وانظر: علل الحديث لابي أبي حاتم (٥/ ٣٥٩)، نزهة النظر (ص٨٦).

(٣) نزهة النظر (ص٨٦).

تتمات:

(١) استعمال المنكر عند النقاد المتقدين أوسع وأشمل مما استقر عليه الاصطلاح؛ فيطلق عندهم على مخالفة الثقة لمن هو أوثق، وكذا على تفرده بما لا يحتمل، وكذلك على تفرد الضعيف بلا مخالفة، وكذا على مخالفته الثقات[1]؛ فالذي استقر عليه الاصطلاح في الواقع هو تخصيص (المنكر) ببعض صوره.

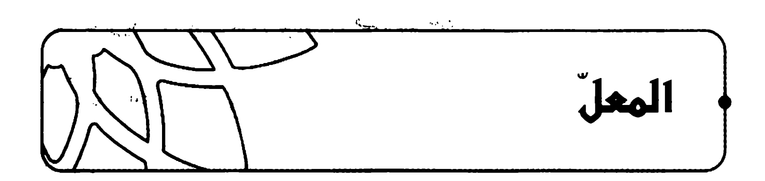
(٢) إطلاق المعروف في مقابل المنكر هذا الذي استقر عليه الاصطلاح، ولكن وقع في كلام النقاد مقابلته بالمحفوظ، والأمر في ذلك واسع.

ومن ذلك، أن الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ سئل عن حديث: «**ليس بكاذب من أصلح بين الناس فقال خيرًا أو نمى خيرًا**»، فقال:

(روى هذا الحديث عبد الوهاب بن أبي بكر، عن الزهري: وهذا منكر؛ ولم يأت بالحديث المحفوظ الذي عند الناس)[2].



(١) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٤٧٦، ٥٠٦، ٥٦١، ٥٦٥، ٥٧٦، ٥٩٨، ٦١٧، ٦٣١، ٦٤٣).
(٢) علل الدارقطني (١٥/ ٣٥٨-٣٥٩)، وانظر: الضعفاء الكبير (١/ ٩٣) (٢/ ٣٠٥) (٣/ ٣٥٣).



المعلّ

مسائل الحديث المعل[1]:

تعريفه لغة: ما فِيهِ عِلَّةٌ، والعلة: المرض[2].

اصطلاحًا: الحديث الذي اطُّلِع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها[3].

تعريف العلة: سبب خفي قادح في الحديث، يظهر بتتبع الطرق والمقارنة بينها[4].

مكان وقوع العلة:

العلة تقع في الإسناد -وهو الأكثر- كما تقع في المتن.

مثال العلة في الإسناد:

حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة قدوم ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على رَسُولِ الله ﷺ، وفيه: «قال : أيكم محمد؟ ورسول الله ﷺ متكئ بين ظهرانيهم، فقلنا له : هذا الأبيض المتكئ ، فقال له الرجل : يا ابن عبد المطلب، فقال له ﷺ: قد أجبتك...».

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١٢)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٥٩)، التقريب للنووي (ص٤٣)، المنهل الروي (ص٥٢)، الموقظة (ص٥٢)، النكت للزركشي(٢/ ٢٠٤)، المقنع لابن الملقن (١/ ٢١١)، التقييد والإيضاح (ص١١٥)، النكت لابن حجر (٢/ ٧١٠)، نزهة النظر (ص٧٠)، فتح المغيث (١/ ٢٧٣)، تدريب الراوي (١/ ٣٠٤)، تحرير علوم الحديث (٢/ ١٠٢٧).

(٢) انظر: المصباح المنير (٢/ ٤٢٦)، القاموس المحيط (ص١٠٣٥).

(٣) التقييد والإيضاح (ص ١١٦)، النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٥٠١).

(٤) المصدر السابق، نزهة النظر (ص٧٠).



هذا الحديث يرويه سَعِيد المَقْبُرِي، واختلف عليه:

(١) فرواه عُبَيْد الله العُمَرِي[١] وأخوه عبد الله العمري[٢]، عن سَعِيد المَقْبُرِي، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وخالفهم الليث بن سعد[٣]؛ فرواه عن سَعِيد المَقْبُرِي، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال أبو حاتم الرزاي: (هَذَا وَهَمٌ؛ حديث رواه الليث أشبه)[٤]. وقال الدارقطني: (وهموا فيه على سَعِيد، والصواب ما رواه الليث بن سعد)[٥]

فالوجه الأول معل مع أن طريق (عبيد الله العمري) متصل رجاله ثقات، وقد قبل العلماء أحاديث كثيرة بهذا الإسناد، وقد انضم إليه رواية (عبد الله) على ضعفه.

لكنه بجمع الطرق ظهرت العلة القادحة؛ وأن الحديث حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولذلك أخرج البخاري هذا الوجه دون غيره.

عُبَيْد الله العُمَرِي	سَعِيد المَقْبُرِي	أبي هُرَيْرَة		النَّبِيُّ ﷺ
عبد الله العُمَرِي				
الليث بن سعد		شريك بن أبي نمر	أنس	

(١) السنن الكبرى للنسائي (٢٤١٥).
(٢) مسند البزار (٨٥٥٥).
(٣) صحيح البخاري (٦٣).
(٤) علل الحديث (٢/ ٤٠٨).
(٥) العلل (٨/ ١٥١).

مثال العلة في المتن:

حديث الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ بِالأُولَى مِنْ صَلاَةِ الْفَجْرِ قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ صَلاَةِ الْفَجْرِ، بَعْدَ أَنْ يَسْتَبِينَ الْفَجْرُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الأَيْمَنِ**».

هذا الحديث اختلف فيه على الزهري:

(١) فرواه شُعيب بن أبي حمزة[١]، ومعمر بن راشد[٢]، وعمرو بن الحارث[٣]، وغيرهم، عن الزهري، به.

(٢) ورواه مالك -منفردًا- عن الزهري: أن الاضطجاع قبل سنة الفجر، وليس بعدها[٤]

فهذا الحديث قد وقع فيه الخلاف بين الإمام مالك وسائر رواة الحديث عن الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ؛ وهذه علة في المتن.

قال البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ: (كذا قاله مالك، والعدد أولى بالحفظ من الواحد...)[٥]

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: (خالفه أصحاب الزهري عن عروة؛ فذكروا الاضطجاع بعد الفجر، وهو المحفوظ)[٦]

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٦).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣١٠).

(٣) أخرجه مسلم (٧٣٦).

(٤) أخرجه مسلم (٧٣٦)، وأحمد (٢٤٠٧٠).

(٥) السنن الكبرى (٣/ ٦٣).

(٦) فتح الباري (٣/ ٤٤).



الطريق إلى معرفة العلة:

- تخريج الحديث تخريجًا موسعًا.
- المقارنة بين الأوجه التي روي بها الحديث.
- حصر أوجه الاتفاق والاختلاف بين الرواة.
- تمييز تفردات الرواة، ومخالفاتهم.
- النظر في مكانة كل راوٍ من الحفظ والضبط والإتقان، والتمكن من حديث هذا الشيخ.

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (السبيل إلى معرفة علة الحديث: أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط)(١)

أجناس العلل(٢):

أجناس العلل كثيرة ومتشابكة، وقد سبقت الإشارة إلى أن منها ما يقع في الإسناد وما يقع في المتن، وسبق معنا بحث عدة أجناسٍ للعلة –هي الأكثر شيوعًا– في هذا الباب.

ومما يكون منها في الإسناد:

(١) تعارض الوصل والإرسال.

(٢) تعارض الرفع والوقف.

(٣) المزيد في متصل الأسانيد.

(٤) المقلوب من الأسانيد.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٩٥)، وانظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٥٩).

(٢) انظر: محاسن الاصطلاح للبلقيني (ص٢٦٣)، تدريب الراوي (١/ ٣٠٤)، شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي (١/ ٢٤٩).

ومما سبق من أجناس العلة في المتن:

(١) القلب في المتون.

(٢) الإدراج الواقع في متن الحديث.

(٣) زيادة الثقة لفظة في المتن.

وقد نص العلماء على أن المعلل يشملها إذا كان الحديث من روايات الثقات.

أشهر المصنفات في المعل:

- (العلل) ليحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ).
- (العلل) لعلي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ).
- (العلل) لأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ).
- (المسند المعلل) ليعقوب بن شيبة (ت: ٢٦٢هـ).
- (العلل) للترمذي (ت: ٢٧٩هـ).
- (العلل) للخلال (ت: ٣١١هـ).
- (العلل) لابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ).
- (العلل) للدارقطني (ت: ٣٨٥هـ).





أنشطة:

النشاط الأول: اذكر تعريف الحديث الضعيف، وبين العلاقة بين شروط الصحة وضعف الحديث.

النشاط الثاني: بَيِّنْ نوع الضعف فيما يلي:

المعلق - المقلوب - المصحف- المزيد في متصل الأسانيد - المعلّ - الموضوع - المنقطع - حديث المختلط- الشاذ - المعضل - المجهول - المرسل - المدلَّس - المدرج - المضطرب - رواية المبتدع - المتروك- المنكر - المرسل الخفي.

النشاط الثالث: مثل على ما يلي من غير ما ذكر في المقرر، شريطة أن يكون من بحثك الخاص.

مدرج الإسناد – المضطرب - المقلوب - المرسل - المدلس- المزيد في متصل الأسانيد – المعلق.

النشاط الرابع: من خلال تعريف التدليس، بين سبب اختصاصه برواية الراوي عمن سمع منه، دون روايته عمن عاصره.

النشاط الخامس: من خلال اطلاعك على خلاف العلماء في قبول رواية المبتدع، أي الأقوال من وجهة نظرك أقرب لتطبيقات البخاري ومسلم في صحيحهما.

تناقش كل مجموعة هذا الموضوع، ثم تقارن ما توصلت إليه مع باقي المجموعات.

النشاط السادس: بالرجوع إلى كتاب (نزهة النظر)، اذكر ترجيح الحافظ في الفرق بين المرسل والمدلس، وبين المصحف والمحرف.

النشاط السابع: من خلال تعريف الحديث المعل، ما هي أنواع الحديث الضعيف الأخرى التي يمكن أن تندرج تحت هذا الوصف؟



النشاط الثامن: من خلال المناقشة مع زميلك، بين رأيك في إفراد الحديث الشاذ عن الحديث المعل، مع أنه عند التأمل نجد أن بينهما شبهًا كبيرًا.

النشاط التاسع: لخص بأسلوبك العلاقة بين: مدرج الإسناد والمزيد في متصل الأسانيد.

النشاط العاشر: اسرد قائمة تحوي أهم الكتب القديمة والمعاصرة التي تناولت الجانب التطبيقي لعلل الحديث.

النشاط الحادي عشر: احْصِ المصطلحاتِ الواردةَ في هذا الدرس، ثم ضعها في جدول من عمودين؛ الأول للمصلح، والثاني لتعريف المصطلح بعبارة مبتكرة من تأليفك.

النشاط الثاني عشر: من خلال تحليلك لمفردات هذه الوحدة، استخرج أهم المضامين، مسترشدًا بما يلي:

١ - الترتيب المنطقي لمفرداتها.

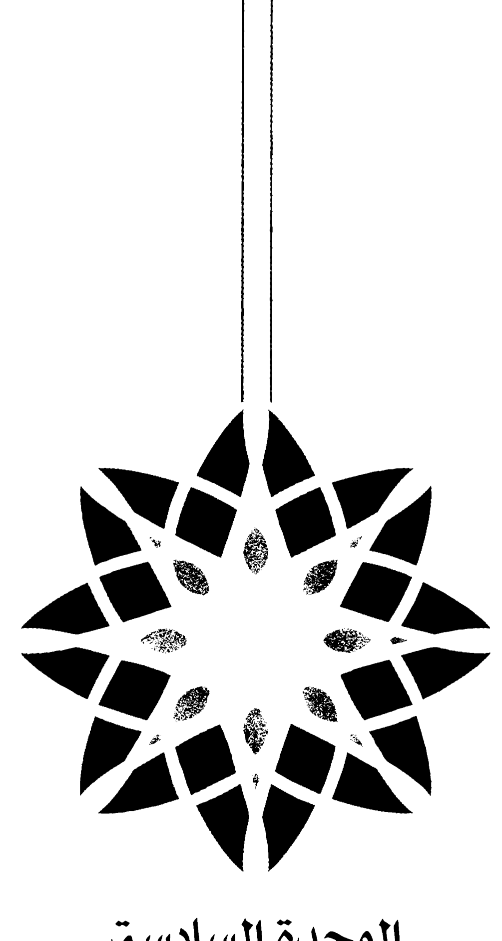
٢ - علاقتها بالوحدة السابقة واللاحقة.

٣- رؤيتك لما كان يمكن أن يضاف إليها من مفردات.

٤ - أهمية هذه الوحدة ضمن حلقات دراسات علم المصطلح.

النشاط الثالث عشر: بعد دراستك لهذه الوحدة، ارسُم خريطة ذهنية تحوي المفاهيم الواردة فيها باختصار.





الوحدة السادسة

كيفية سماع الحديث وتحمله

وصفة ضبطه، وصفة أدائه



أهداف الوحدة:

بنهاية الوحدة يتوقع من الطالب أن:

١- يدرك المراد من مصطلحي (التحمل والأداء)، ومتى يصح كل منهما.

٢- يعرف طرق تحمل الحديث الثمان، والصيغ المستعملة فيها.

٣- يتمكن من التمثيل بأمثلة جديدة على هذه الطرق والصيغ.

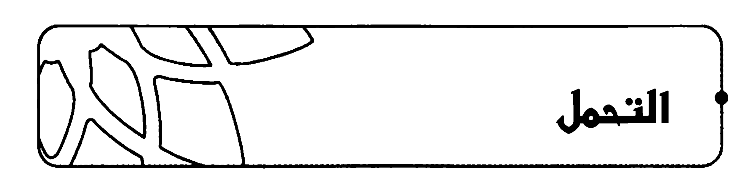
٤- يستوعب صفة رواية الحديث وصورها.

٥- يضبط قواعد كتابة الحديث.

نشاط استهلالي:

اختر من صيغ العمود الثالث ما يناسب كل طريقة من طرق التحمل في العمـود الأول، وضعها أمامها في العمود الثاني، ثم راجع اجابتك بعد الانتهاء من دراسة الوحدة.

طرق التحمل	الصيغة	اختيارات
السماع		وجدت في كتاب فلان: حدثنا فلان
القراءة		أعلمني فلان أن فلانًا حدثه
المكاتبة		وجدت فيما أوصى إليَّ فلان: أن فلانًا حدثه
الإجازة		قرأت على فلان
المناولة		سمعت=حدثنا
الإعلام		أخبرني فلان إجازة
الوصية		أنبأنا فلان مناولة
الوجادة		كتب إليَّ فلان



التحمل

مسائل التحمل:

تعريفه لغة: أَخْذُ الشيء والالتزام به وبمشاقه إن وجدت، ومنه: (الحَمْل)، أي: الطفل في بطن أمه[1]

اصطلاحًا: أَخْذُ الطالب الحديثَ عن الشيخ بطريق من الطرق المعتبرة.

و(التحمل) وسيلة معروفة في كافة العلوم التي تعتمد على التلقي، ولا يختص بعلوم الحديث؛ فكل من أخذ علمًا عن غيره فقد تحمَّله.

متى يصح تحمل الحديث؟[2]

يصح أخذ الحديثِ من العلماء إذا بلغ الآخذُ السنَّ التي تجعله يُميّز ويَعِي ويتقن ما يسمعه، ويضبطه ضبطًا صحيحًا يجعله يؤدِّيه وينقله إلى من بعده على صورته الصحيحة، دون زيادة أو نقص.

وما نُقل من الخلاف في هذا الباب لا يخرج عن مراعاة هذا الضابط؛ فالكل يبحث عن السن التي تؤهل المتحمل لهذه المهمة.

سئل الإمام أحمد: (متى يجوزُ سماعُ الصبيِّ للحديثِ؟ فقال: إذا عَقَلَ وضبط)[3]

---

(١) مقاييس اللغة (٢/ ١٠٦)، لسان العرب (١١/ ١٧٢).

(٢) الكفاية (ص٥٤)، علوم الحديث (ص ٣١٤)، النكت للزركشي (٢/ ٤٦٩).

(٣) الكفاية (ص٦١).

ومن العلماء من حد ذلك بخمس سنين، واستدل على ذلك بـ: حديث محمود ابن الربيع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: (عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ)[1]

قال الذهبي: (ولا دليلَ فيه؛ والمعتبَرُ فيه إنما هو أهليةُ الفهم والتمييز)[2]

قال ابن الصلاح: (والذي ينبغي في ذلك أن نعتبرَ في كلِّ صغيرٍ حاله على الخصوص، فإن وجدناه مرتفعًا عن حال مَن لا يَعقل؛ فَهِمًا للخطاب وردًّا للجواب ونحو ذلك: صحَّحنا سماعَه وإن كان دونَ خمسٍ، وإن لم يكن كذلك: لم نُصحح سماعَه وإن كان ابن خمس، بل ابنَ خمسين)[3]

حكم ما تحمله الراوي في حال صغره أو كفره:

ما تحمله الصبي المميز والكافر حال كفره مقبول إذا أدَّياه بعد البلوغ والإسلام؛ فإن الإسلام والبلوغ شرطان في الراوي لتثبت له العدالة اللازمة لقبول مروياته، وهذه العدالة شرط عند الأداء، وليس عند التحمل.

قال ابن دقيق العيد: (تحمُّل الحَدِيث لَا يشْتَرط فِيهِ أَهْلِيَّة الرِّوَايَة؛ فَلَو سمع فِي حَال صغره أَو حَال كفره أَو فسقه ثمَّ روى بعد بُلُوغه أَو إِسْلَامه أَو عَدَالَته قُبِل، وَمِمَّا علم أَن الصَّحَابِيّ تحمله قبل الإِسْلَام ثمَّ رَوَاهُ بعد الإِسْلَام: حَدِيث جُبَير بن مطعم أَنه سمع النَّبِي ﷺ يقْرَأ فِي الْمغرب بِالطورِ[4])[5]

---

(١) صحيح البخاري (٧٧).

(٢) الموقظة (ص٦١).

(٣) علوم الحديث (ص٣١٥)، وانظر: المحدث الفاصل (ص١٨٥)، الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٠٦)، الباعث الحثيث (ص١٠٨).

(٤) أخرجه البخاري (٢٨٨٥).

(٥) الاقتراح لابن دقيق (ص٢٧)، وانظر: الموقظة (ص٦١)، الباعث الحثيث (ص١٠٨).



طرق تحمل الحديث[1]:

طرق التحمل هي: الوسائل والكيفيَّات التي يتلقى بها الرواة الأحاديث عمن فوقهم، وهي ثمان طرق مشهورة، ولكل منها ألفاظ وصيغ تدل عليها، تسمى: (صيغ الأداء).

(١) السماع:

صورتها: أنْ يحدث الشَّيْخُ مِنْ حفظه أو مِنْ كتابه؛ إما إملاءً على الطلاب بغرض الكتابة، أو تحديثًا مجردًا من غير إملاء، والأول أرفع وأضبط، ويصحَّان جميعًا من الحفظ أو الكتاب.

وربما استعان المحدث بـ (المُسْتَمْلِي) وهو: من يردد الكلام بصوت عالٍ ليسمعه من بَعُدَ في الحلقة.

حكم الرواية بها: جائزة باتفاق، وهي أرفع الطرق.

الصيغ المعبرة عنها: حدثني، حدثنا، سمعت، أخبرني، أخبرنا، أنبأنا، قال لنا.

(٢) العرض = القراءة على الشيخ = عرض القراءة:

صورتها: أنْ يقرأَ التِّلْمِيذُ أو أحد الحضور حفظًا أو من كتاب، والشيخُ يتابع من حفظه أو من كتاب، أو يتابع أحد الطلبة وينبه الشيخ على الخطأ.

حكم الرواية بها: جماهير العلماء على جوازها، وهو الصحيح[2]، ولكنها أقل من السماع عند الجمهور[3]

---

(١) المحدث الفاصل (ص٤٢٠-٤٦١)، الكفاية (ص ٢٥٩- ٣٥٣)، الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٠-١٢)، الإلماع للقاضي عياض (ص٦٨-١١٨)، علوم الحديث (ص ٣١٦-٣٦١)، النكت للزركشي (٢/ ٤٧١-٥٥٥)، الباعث الحثيث (ص١٠٩-١٢٩)، نزهة النظر (ص ١٥٩).

(٢) واستدلوا بحديث ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ عند البخاري (٦٣)، وبوب له: (القِرَاءَةُ وَالعَرْضُ عَلَى المُحَدِّثِ).

(٣) انظر: المحدث الفاصل (ص٤٣٧)، نزهة النظر (ص ١٥٨).



الصيغ المعبرة عنها:

- قرأت على فلان، قُرئ على فلان وأنا أسمع، حدثنا أو أخبرنا قراءة عليه.
- تختص القراءة بـ (أخبرنا)، وأما (حدثنا)، ونحوها ففي السماع.
- تجوز بكل هذا، وكذلك: حدثنا، وسمعت، ولا يشترط بيان كونها قراءة.

فهذه ثلاثة أقوال، أقواها هو الثالث(١)

(٣) المكاتبة(٢)**:**

صورتها: أن يكتب المحدث إلى الطالب شيئًا من حديثه، ويبعثه إليه.

حكم الرواية بها: تجوز الرواية بها وعليه العمل، شريطة أن يثِقَ المكتُوبُ إليه بخط الشيخ، أو نسبته إليه(٣)

الصيغ المعبرة عنها: كتب إليَّ فلان، قال: حدثنا فلان، أو أخبرني فلان مكاتبة، أو كتابة.

(٤) الإجازة:

صورتها: أن يأذن الشيخ للطالب أن يروي عنه حديثا أو كتابًا أو كتبًا، من غَيْرِ أنْ يسمع ذلك منه أو يقرأه عليه؛ كأن يقول له: أجزتُ لك رواية صحيح البخاري عني.

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص١٥٧).

(٢) قُدِّمَت المكاتبة على ما بعدها؛ لاشتهار العمل بها منذ عهد النبي ﷺ والصحابة والتابعين.

انظر: صحيح البخاري رقم: (٦١١) (١٥٨٠) (١٦١٣) (٢١٢١) (٣٠٩٥) (٣٦٠٥) (٣٦١٦)، (٤٣٥٧) (٥٠١٣) (٦١٠٨) (٦٢٩٦).

(٣) انظر: نزهة النظر (ص١٦٠).



حكم الرواية بها: تجوز الرواية بها عند الجمهور، ولا يثبت فيه الإجماع[1]، وهذا فيما إذا كانت الاجازة من معيَّن لمعيَّن في معيَّن؛ بأن يقول له: هذا الكتاب أرويه أنا فاروه عني[2]

الصيغ المعبرة عنها: أخبرني فلان إجازة، أو أجازني فلان، أو أنبأنا إجازة، وكل ما يدل على الاجازة.

(٥) المناولة:

صورتها: أن يعطي الشيخ التلميذ كتابًا أو صحيفة ليقوم برواية ما أعطاه إياه.

حكم الرواية بها: تجوز الرواية بها عند الجمهور[3]، بشرط أن تكون مقرونة بالإذن بالرواية[4]

الصيغ المعبرة عنها: أخبرنا فلان مناولة، أو أنبأنا مناولة، وكل ما يدل عليها.

(٦) الإعلام:

صورتها: أن يُعْلِم الراوي الطالبَ أن هذا الحديث أو هذا الكتاب قد سمعه من فلان؛ سواء أذن له في روايته، أم لا.

حكم الرواية بها: تجوز الرواية بها بشرط الإذن بذلك، أو أن يكون للطالب من هذا الشيخ إجازة عامة؛ مثل أن يقول له: أجزت لك رواية مروياتي، أو أجزت لجميع المسلمين رواية مروياتي[5]

الصيغ المعبرة عنها: أعلمني فلان أن فلانًا حدثه.

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٣٢).

(٢) وأما باقي أنواع الاجازة ففيها خلاف، وقد وُجِدتْ بعد انقضاء عصر الرواية، والغرض منها: بقاء سلسلة الإسناد، انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٥٩)، علوم الحديث (ص٣٣٥-٣٤٤).

(٣) انظر: علوم الحديث (ص٣٤٦-٣٤٨).

(٤) انظر: علوم الحديث (ص ٣٥٠)، الباعث الحثيث (ص ١٢٤).

(٥) انظر: الإلماع للقاضي عياض (ص١١٠)، علوم الحديث (ص٣٥٦)، نزهة النظر (ص١٦١).

(٧) الوصية:

صورتها: أن يوصي المحدث لشخص أن تدفع إليه كتبه عند موته أو سفره.... إلخ.

حكم الرواية بها: الجمهور على أنه لا تجوز الرواية بها إلا أن تكون مقترنة بالإذن بالرواية، أو أن يكون للطالب إجازة عامة من الشيخ؛ فتكون شبيهة بالمناولة[(١)].

الصيغ المعبرة عنها: أوصى إليَّ فلان، أو أخبرني فلان وصية، أو وجدت فيما أوصى إليَّ فلان: أن فلانًا حدثه بكذا وكذا.

(٨) الوجادة:

صورتها: أن يعثر الراوي على كتاب أو حديث أو صحيفة بخط شخص بإسناده.

حكم الرواية بها: تصح الرواية بها إن كان الواجد تلميذًا لصاحب الكتاب.

أما إذا لم يدرك الواجد الشيخ، فهذه مجرد حكاية عما وجده في الكتب، وليست من طرق التحمل[(٢)].

وينبغي فيها: الوثوق بنسبة الكتاب نسبة صحيحة إلى صاحبه بشهادة أصحاب الخبرة، أو بشهرة الكتاب إلى صاحبه، أو بسند الكتاب، أو بغير ذلك من الطرق المشتهرة في علم التحقيق.

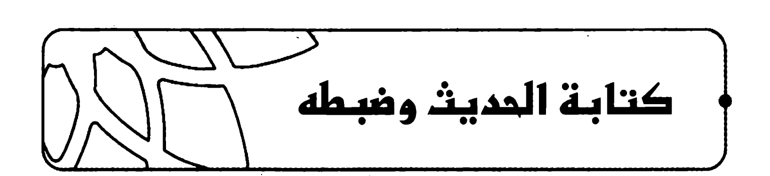
الصيغ المعبرة عنها: وجدت في كتاب فلان، أو بخط فلان: حدثنا فلان، أو قرأت بخط فلان: حدثنا فلان.



---

(١) انظر: الكفاية (ص٣٥٢)، نزهة النظر (ص١٦١).

(٢) انظر: نزهة النظر (ص١٦٠-١٦١).



كتابة الحديث وضبطه

قواعد كتابة الحديث وضبطه[1]:

الكتابة على صورتين:

أولًا: **الكتابة على الوجه، وهي**: استيعاب الكاتب أو الراوي لجميع أحاديث الكتاب، أو الشيخ.

ثانيًا: **الانتقاء = الانتخاب**، وبوب لذلك الخطيب: (باب القول في انتقاء الحديث وانتخابه لمن عجز عن كتبه على الوجه واستيعابه)[2].

آداب كتابة الحديث:

ينبغي لكاتب الحديث النبوي الشريف أن يراعي أمورًا، تجعل الإفادة من كتابه وافية لنفسه ولغيره.

(١) إخلاص النية، والتعبد لله بكتابة سنة رسوله ﷺ.

(٢) مراعاة (**التحقيق**) في الكتابة؛ فيكتب بخط واضح يسهل معه القراءة على ضعيف البصر وكبير السن.

---

(١) انظر: المحدث الفاصل (ص٣٦٣)، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١/ ٢٩٨)، الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢/ ٢٦٠)، الإلماع للقاضي عياض (ص١٤٦)، علوم الحديث (ص٣٦٢)، التقريب للنووي (ص ٦٧)، المنهل الروي (ص ٩٢)، نزهة النظر (ص١٩٠)، الباعث الحثيث (ص ١٣٢)، شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٦١)، فتح المغيث (٣/ ٣١)، تدريب الراوي (١/ ٤٩٢).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٥٥).

(٣) تجنب (**تدقيق الكتابة**)، والتدقيق: جعل الخط دقيقًا صغيرًا؛ لعادة في الكاتب، أو ظنه توفير الأوراق[١]

(٣) البعد عن (**تعليق الكتابة**)، وهو: شبك الكلمات، وكان بعض الرواة يضطر إليه ليواكب سرعة الإملاء؛ فلا بد من العناية بفصل الكلمات حتى لا يلتبس على القارئ.

(٤) تجنب (**المَشْق**)[٢]، وهو: السرعة في الكتابة، سرعة تؤدي إلى بعثرة الكلمات في الصفحة وعدم انتظامها؛ فيؤدي إلى صعوبة القراءة على الغير، وإضاعة الأوراق[٣]

وبوب لذلك الخطيب: (اختيار التحقيق، دون المشق والتعليق)[٤]

(٤) العناية بنقط الكلمات؛ حتى يأمن التصحيف والتحريف.

(٥) العناية بتحرير علامات الترقيم بلا مبالغة؛ فهي شرح وتفسير ضمني.

(٦) كتابة الصلاة على النبي ﷺ كاملة كلما مرت به، ولا يكتفي بكتابة (ص)، وكذلك الأمر في (عز وجل)، و(تبارك وتعالى)، ونحو ذلك.

(٧) العناية بضبط الكلمات التي تُشْكِل، ويفضّل كتابة الضبط بالحروف على الحاشية أو الهامش[٥]، وليس مجرد رسم الحركات؛ فإنها قد تشتبه[٦]

(٨) العناية بضبط الأسماء على وجه الخصوص؛ لأنها لا تُفهم من السياق.

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٧٠).

(٢) بفتح الميم، وسكون الشين.

(٣) انظر: فتح المغيث (٣/ ٥١).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ٢٦٢).

(٥) ويسمى: الضبط بالحروف؛ فيقول مثلًا: بفتح الراء، وسكون الياء.

(٦) ومن العلماء من يضبط الكتاب كاملًا، ومنهم من لا يعتني بذلك أصلًا، وما ذكرناه هو الوسط.

(٩) ينبغي أن لا يصطلح لنفسه اصطلاحًا خاصًا أو رمزًا مخصوصًا؛ فإن فعل: نبّه عليه في مقدمة كتابه، أو أشار إليه في موضعه من الكتاب.

(١٠) لا يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة؛ فلا يكتب (عبد) في نهاية سطر، ولفظ الجلالة (الله) في بداية سطر.

(١١) ينبغي إذا استعمل حرف التحويل (ح)[١] أن يكتبه بصورة واضحة، في موضعه اللائق من الإسناد؛ حتى لا تدخل الأسانيد في بعضها.

المقابلة = المعارضة، وكيفيتها[٢]:

معنى المقابلة: أن يوضع كل من: الأصل المقابل عليه (نسخة الشيخ التي يعتمد عليها في التحديث، ويرجع إليها عند الحاجة[٣]، أو نسخة صُحّحت عليها) والفرع المقابل (نسخة الطالب) كل منها قبالة الآخر، ويُعرض كلاهما على الآخر، ويصوب التلميذ الخطأ والسقط في نسخته؛ بحيث تصير نسختُه مماثلة لما في الأصل[٤].

وتتحقق المقابلة بـ: مقارنة النسختين بين الطالب والشيخ، أو بين الطالب وثقة آخر، أو بين الطالب ونفسه إن كان متقنًا لذلك.

---

(١) و (ح) تستعمل لاختصار الأسانيد، وأكثرَ منها مسلمٌ في الصحيح، ومن ذلك قوله: (حَدَّثَنِي عُبَيْدُ الله ابْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، (ح) وحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا قُرَّةُ ابْنُ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ). صحيح مسلم (١٧).

(٢) علوم الحديث (ص٣٧٧، ٣٨٩)، الاقتراح (ص٤٣)، المنهل الروي (ص٩٤)، الشذا الفياح (١/ ٣٣٩، ٣٥٥، ٣٩٩) ، المقنع في علوم الحديث (١/ ٣٦٧)، التقييد والإيضاح(ص ٢١٠، ٢٢١)، شرح التبصرة والتذكرة (ص٤٧٨)، نزهة النظر (ص١٩٠)، فتح المغيث (٣/ ٧٦)، تدريب الراوي (١/ ٥١٠).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٣/ ٣٨).

(٤) فتح المغيث (٣/ ٧٦).

قال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعيِّنة لا بد منها)[1]

وينبغي أن يضع علامة على الموضع الذي توقّف فيه في المقابلة؛ حتى لا يختلط بما لم يقابله[2]، فإذا نسخ ولم يقابل: نبه بعبارة واضحة أن هذا الكتاب يحتاج إلى مقابلة[3]

صفة رواية الحديث:

المراد بهذه التسمية: بيان الكيفية التي يُرْوَى بها الحديث، وما يتعلق بذلك، وقد تقدم شيء من ذلك في المباحث السابقة، وبقيت مسائل منها:

تعريف الأداء:

نقل الحديث وتبليغه للغير، أو الإذن له بروايته.

ذكر رواية الراوي من كتابه أو من حفظه:

سبق أن الضبط نوعان: ضبط صدر، وضبط كتاب.

ويشترط لصحة الرواية بأي منهما: أداء الحديث بنفس الألفاظ بلا زيادة ولا نقصان.

فيشترط حفظ الراوي لحديثه إن كان سيحدث من حفظه، وأما إذا الراوي يعتمد على كتابه: فلا يلزم ذلك حال الرواية، بشرط أن يكون الراوي ضابطًا لكتابه، حافظًا له من التغيير والتبديل، حتى لو أعاره أو غاب عنه إذا كان الغالبُ من أمره سلامتَه من التغيير والتبديل، وهذا قول الجمهور[4]

---

(١) الإلماع (ص١٥٨).

(٢) وقديمًا كانوا يكتبون: (بلغ)، (بلغ مقابلةً)، ونحوها.

(٣) انظر: الاقتراح لابن دقيق (ص٣٣).

(٤) المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم (ص٤٨)، الكفاية (ص٧٣).

وذاك لأن الاعتمادَ في باب الرواية على غالب الظنِّ، فإذا حصل أجْـزَأَ، ولم يُشـترط مَزيدٌ عليه[1]

رواية الحديث بالمعنى، وشروطها:

اختلف العلماء في رواية الحديث بالمعنى؛ فمنهم من منعها ومنهم من جوّزها، وهو قول الجمهور؛ بدليل أن القصة الواحدة في القرآن الكريم ترد بمعناها في كل مرة[2]

وقد اشترط الجمهور للجواز شروطًا.

- أن يكونَ الراوي عَالِمًا بِلُغَاتِ الْعَرَبِ وَوُجُوهِ خِطَابِهَا.
- عَالِمًا بِمَا يُحِيلُ المَعْنَى وَمَا لَا يُحِيلُهُ.
- بصيرًا بمقادير التفاوت بين الألفاظ.

تقطيع الحديث = اختصار الحديث:

معناه: إيراد أجزاء الحديث منفصلة في أبواب متعددة، أو الاقتصار على بعض أجزائه.

حكمه: جائز على الصحيح، بشرط أن لا يخل المحذوف بالمذكور، خاصـة إذا كـان المعنى المستنبط من تلك القطعة دقيقًا؛ فإن الاقتصار على محل الاستشـهاد فيـه تخفيـف وتسهيل، وعليه عمل الأئمة؛ كالبخاري وأحمد وأبي داود، وغـيرهم[3]، قـال عبـد الله ابن المبارك: (علّمَنَا سفيانُ اختصار الحديث)[4]

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٩١)، التقريب للنووي (ص٧٢).

(٢) المحدث الفاصل (ص٥٢٩)، الكفاية (ص٢٠١-٢٠٥)، علـوم الحـديث لابـن الصـلاح (ص٣٩٤)، الأنوار الكاشفة للمعلمي (ص٧٥ - وما بعدها).

(٣) انظـر: الاقـتراح (ص٣١)، علـوم الحـديث (ص٣٩٧)، النكـت للحـافظ (١/ ٢٨٣)، فـتح المغيـث (٣/ ١٥٦-١٥٨).

(٤) المحدث الفاصل (ص٥٤٣).

اللحن في الحديث:

اللحن: بسكون الحاء من لَحَنَ لَحْنًا وَلُحُونًا: أَخْطَأَ وَخَالَفَ وَجْهَ الصَّوَابِ في القراءة[(١)]

اللحن في الحديث: الخطأ في قراءته وروايته.

وقديمًا كان السلف يعدون اللحن ذنْبًا من الذنوب؛ قال الخليل بن أحمد: (سمعتُ أيوب السختياني يُحدِّث بحديث فلحن فيه، فقال: أستغفر الله؛ يعني: أنه عدَّ اللَّحْنَ ذنبًا)[(٢)]

وقال ابن فارس: (كان الناسُ قديمًا يجتنبون اللحْن فيما يكتبونه، أو يقرؤونه اجتنابهم بعض الذنوب)[(٣)]

أسباب اللحن[(٤)]:

- **عدم تعلم النحو واللغة**: قال الإمام الأَصْمَعِيّ: (إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى طَالِبِ العِلْمِ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ: أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ؛ فَمَهْمَا رَوَيْتَ عَنْهُ وَلَحَنْتَ فِيهِ كَذَبْتَ عَلَيْهِ)[(٥)]
- **الأخذ من الكتب والصحف**، وعدم التلقي عن الشيوخ[(٦)]

❊ ❊ ❊

(١) المصباح المنير (١/ ٥٥١)، القاموس المحيط (ص ١٢٣٠). و(اللَّحَنُ) بِفَتْحَتَيْنِ: الفِطْنَةُ، وسُرْعَةُ الْفَهْمِ.

(٢) معجم الأدباء لياقوت الحموي (١/ ٢٣).

(٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس (ص٣٥).

(٤) المحدث الفاصل (ص٥٢٤).

(٥) الإلماع للقاضي عياض (ص١٨٤).

(٦) وقد سبق الحديث عنه.

أنشطة:

النشاط الأول: راجع كتابًا أو أكثر من كتب متون الأحاديث، ثم اذكر مثالين على كل طريقة من طرق التحمل الثمان، ووضح الصيغة المستعملة في كل حديث.

النشاط الثاني: بين المراد من المصطلحات التالية:

الكتابة على الوجه – الانتخاب– المشق – تعليق الكتابة – تدقيق الكتابة – التحقيق في الكتابة .

النشاط الثالث: قال القاضي عياض: (وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة لا بد منها).

حلل هذا النص، واستخرج أهم المضامين، مسترشدًا بما يلي:

١ – في أي كتاب ورد هذا النص.

٢ – تحت أي مبحث من مباحث الوحدة يمكن إدراجه.

٣– معنى المقابلة، وكيفيتها.

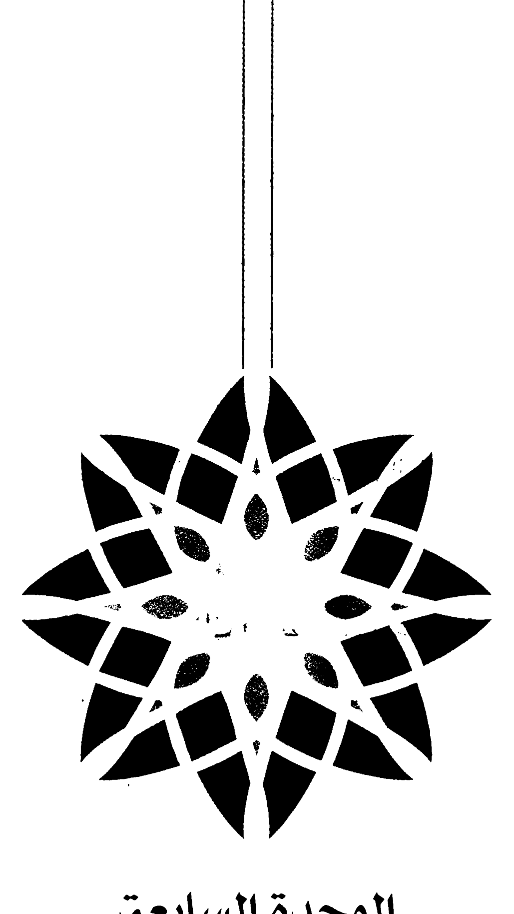
٤ – الأخطاء العلمية التي يمكن أن تنتج عن إهمال مقابلة مسموع الراوي وأحاديثه.

٥ – الصور الحديثة للمقابلة.

النشاط الرابع: بين الفارق بين:

(رواية الحديث بالمعنى) و(تقطيع الحديث واختصاره)، مع ذكر مثال من جهدك الخاص على كل منهما من صحيح الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.





الوحدة السابعة

آداب المحدث والطالب

أهداف الوحدة:

بنهاية الوحدة يتوقع من الطالب أن:

١ - يستشعر أهمية التحلي بالآداب والصفات الحميدة.

٢ - يدرك التلازم بين الأدب وبين تحصيل العلم والبركة فيه.

٣- يعرف ما ينبغي له من آداب ومحاسن، ويتخلق به.

٤ - يعرف حق شيخه، ويدرك مدى حاجته لعونه.

٥ - يعدد المصنفات في باب آداب الطلب؛ لينهل من قيمها وأخلاقها.

نشاط استهلالي:

بالتعاون مع زميلك في الصف، اكتب عشرة آداب ترى أنه من الضروري لكل طالب علم أن يتحلى بها.



آداب المحدث والطالب

المراد بالآداب:

ما ينبغي أن يتَّصف المرء به من الصفات الحسنة التي تُناسِب شَرَف الانتساب إلى هذا العلم الشريف.

الآداب الخاصة بالطالب:

- أن يعلم أن طلبه للحديث الشريف إنما هو بتوفيق الله ورحمته.
- أن يطلب أفضل شيوخ بلده؛ إسنادًا وعلمًا ودينًا.
- أن يوقر شيخه ويحترمه، ويتحرَّى رضاه؛ فذلك من إجلال العلم وأسبابِ الانتفاع.
- أن لا يكتم عن إخوانه ما استفاد من فوائد.
- أن لا يَمنعه الحياء أو الكبر من أخذ العلم ممن هو دونه في السن أو المنزلة.
- أن يرتب المصنفات في التحصيل، ويستعين في ذلك بخبرة شيخه وتجربته؛ فإن ذلك يوفر له عمره، ويضمن له ضبط العلم.
- أن لا يعتمد في الطلب على مجرد التلقي من الكتب؛ فإن هذا يوقع في التصحيف، وعدم الفهم الصحيح.
- أن لا يستحي من قول: (لا أدري) فيما لا يدري؛ فإنها المنجاة، ومفتقدها على خطر عظيم.

الآداب الخاصة بالمعلم:

- أن يعطي طلابه من نفسه القدوة؛ في العلم، والعمل، والتواضع.
- أن يراعي هيئته وملبسه ورائحته عند الجلوس للتدريس والإملاء.
- أن يكون رفيقًا في تعليم الجاهل، ونصيحة المحتاج.
- أن يراعي التدرج بالطلاب؛ حتى يحببهم في العلم، ويعينهم على الفهم.
- أن يفتتح مجلسه ويختمه بحمد الله تعالى والصلاة والسلام على النبي ﷺ.
- أن يلحظ الفروق بين مستويات الطلاب؛ فيعطي لكل منهم في الجلسة مقدارًا يشبع حاجته، أو يقسمهم مستويات.
- أن لا يحدِّث بحضرة من هو أولى منه.
- أن يراعي علاقته بعلماء عصره وبلده، وأن لا يذكر أحدًا منهم إلا بالجميل.

الآداب المشتركة بين الأستاذ والطالب:

- تصحيح النية، والإخلاص لله تعالى في طلب العلم ونشره.
- الحذر من أن يكون الغرض من دراسة العلم هو التوصُّل إلى المناصب، أو جمع الأموال.
- العمل بما يسمعه من الأحاديث؛ حتى لا يكون هذا العلم حجة عليه بين يدي ربه تبارك وتعالى.

آداب مجلس التحديث والإملاء:

- إعطاء مكان التحديث حقه؛ فإن كان في مسجد: لزم مراعاة آداب المسجد. وإن كان في بيت الشيخ: فلا بد من مراعاة حرمة البيت، وعدم إطلاق النظر، وأن يجلس الطالب في موضع يأمن فيه من الاطلاع على عورة البيت، أو يسأل الشيخ عن المكان المناسب للجلوس.

- أن يحضر الطلاب المجلس ومعهم احتياجات الدرس؛ من قلم وورق...
- أن يجلس الطلاب بأدب ووقار؛ فلا يكثروا الحركة، والالتفات، والعبث.
- عـدم الـكـلام ورفـع الصوت أثناء المجلس.
- عدم المبادرة إلى الإجابة عن سؤال طرح على الشيخ؛ بل يجب أن يعرف للشيخ قدره أثناء المجلس وبعده.
- إفساح المكان للداخل، وعدم التزاحم والتشاحن في القرب من الشيخ؛ حتى لا يتأذى الشيخ ولا الطلاب.
- الجلوس حيث ينتهي المجلس بالطالب؛ فإن رأي مكانًا فارغًا، وإلا جلس خلف الجلوس.
- عدم تفرق الطلاب في أنحاء المجلس؛ فتقل البركة، ويُجْهَد الشيخ.
- عدم الكلام الجانبي بين الطلاب أثناء الدرس.
- الاهتمام بكتابة ما يملي الشيخ أو تسجيل ذلك.

أشهر المصنفات في هذا الباب:

- (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) للخطيب (ت:٤٦٣هـ).
- (جامع بيان العلم وفضله) لابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ).
- (تعليم المتعلم طريق التعلم) للزَّرْنُوجي (ت: ٦٤٥هـ) تقريبًا.
- (تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم) لابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ).



أنشطة:

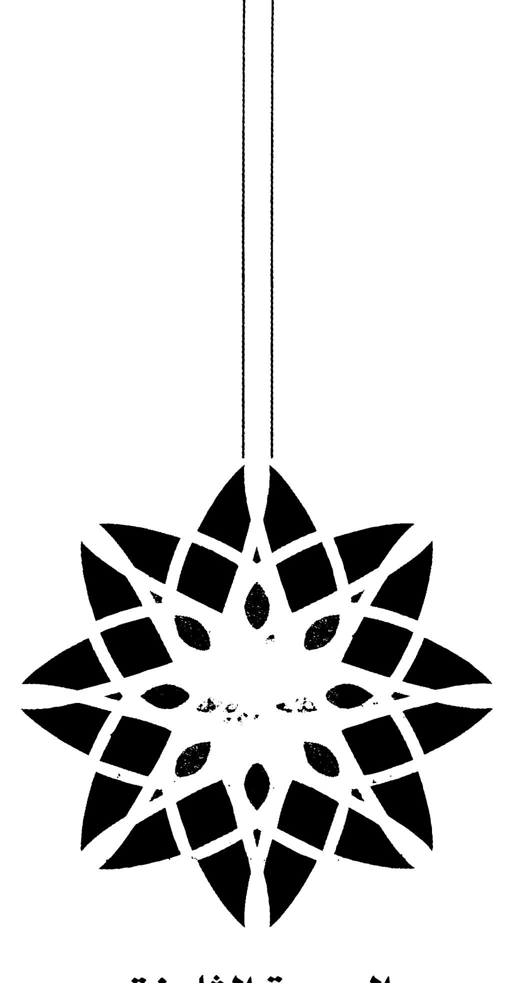
النشاط الأول: في عشر نقاط، استعرض أهمية هذه الوحدة بين وحدات الكتاب.

النشاط الثاني: ما رأيك في ترتيب هذه الوحدة، وكونها الوحدة السابعة.

النشاط الثالث: اختر أهم ثلاثة آداب في كل قسم، ودلل على اختيارك.

النشاط الرابع: من خلال اطلاعك على المصنفات في باب الآداب، ما هو الكتاب الذي توصي به أقرانك؟ ولماذا هذا الكتاب بالتعيين؟





الوحدة الثامنة

المصطلحات المتعلقة بمتن الحديث

أهداف الوحدة:

بنهاية الوحدة يتوقع من الطالب أن:

١ - يبين أثر معرفة غريب الحديث على فهم الرواية.

٢ - يدرك أهمية معرفة سبب ورود الحديث لفهم المراد منه.

٣- يستطيع التمييز بين:

- (سبب وورد الحديث، وسبب ذكر الحديث).
- (غريب ألفاظ الحديث، ومشكل الحديث).
- (مختلف الحديث، ومشكله).

٦- يدرك العلاقة بين مختلف الحديث، والناسخ والمنسوخ.

٧- يتعرف على أحكام الناسخ والمنسوخ.

٨- ينفذ خطوات الطريقة الصحيحة إذا تعارض الحديثان في الظاهر.

نشاط استهلالي:

من خلال دراستك السابقة، ناقش مع زملائك الخطوات العملية التي يمكن أن نسير عليها عند ورود حديثين ظاهرها التعارض، ثم اختبر اجابتك بعد الفراغ من دراسة الوحدة.

أسباب ورود الحديث

مسائل أسباب الورود:

تعريف سبب الورود: الوقائع أو الأحداث أو المناسبات التي من أجلها حدَّث النبي ﷺ بالحديث[1].

وهذا الفن في الحديث كأسباب النزول في التفسير[2]، وقد يكون هذا السبب سؤالًا، أو واقعة، أو قصة. وربما حدَّث النبي ﷺ بالحديث ابتداء من غير سبب ظاهر، كحديث: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»[3].

الفرق بين سبب ورود الحديث، وسبب ذكر الحديث[4]:

سبب الورود هو: السبب الذي قيل من أجله الحديث ابتداء، وهو أشبه بـ: (مَوْرد المثل).

وأما سبب ذكر الحديث فهو: السبب الداعي لذكر الصحابي الحديث واستشهاده به، ويماثله (مضرب المثل).

---

(١) البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف للحسيني (١/ ٣)، الوسيط في علوم الحديث (ص٤٦٧)، علم أسباب ورود الحديث لبدر عبد الحميد (ص٥).

(٢) النكت للزركشي (١/ ٧٠).

(٣) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).

(٤) البيان والتعريف للحسيني (١/ ٤)، الوسيط في علوم الحديث (ص ٤٦٨)، علم أسباب ورود الحديث (ص٧).

أهمية معرفته[١]:

- إدراك حِكَم التشريع، ومعرفة مقاصد الشريعة.
- فهم الحديث على الوجه الصحيح، وسلامة الاستنباط منه.
- تخصيص العام، وتقييد المطلق.
- تعيين المبهم في بعض متون الأحاديث.
- إزالة الإشكال عن الرواية.

مثاله:

حديث: «**إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ**»[٤]

سببه: أن الرُّبَيِّعَ[٤] -عَمَّةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ- كَسَرَتِ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ مِنَ الأَنْصَارِ، فَطَلَبَ القَوْمُ القِصَاصَ، فَأَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: لاَ وَاللهِ، لاَ تُكْسَرُ سِنُّهَا يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا أَنَسُ، كِتَابُ اللهِ القِصَاصُ**» فَرَضِيَ القَوْمُ وَقَبِلُوا الأَرْشَ[٤]، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ ...**»[٢].

أشهر المصنفات فيه:

- (أسباب ورود الحديث =اللمع في أسباب الحديث) للسيوطي (ت:٩١١ هـ).
- (البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث) للحسيني (ت: ١١٢٠هـ).

---

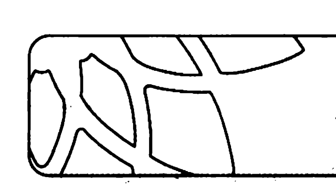
(١) النكت للزركشي (١/ ٧٠)، تدريب الراوي (٢/ ٩٣٠)، شرح الشيخ أحمد شاكر على ألفية السيوطي (ص١٠٥)، علم أسباب ورود الحديث (ص٨).

(٤) رواه البخاري (٢٧٠٣)، ومسلم (١٩٠٣).

(٤) بضم الراء، وفتح الباء، وتشديد الياء المكسورة.

(٤) الأرش: عوض الجنايات التي ليس فيها دية مقدرة، وإنما يقدرها الحاكم، والفرق بين (الأرش) وبين (الدية) كالفرق بين الحد والتعزيز؛ فالحد مقدر شرعًا والتعزير بخلافه.

(٢) صحيح البخاري (٤٣٣٥).



غريب ألفاظ الحديث

قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح: (هذا فن مهم، يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتَّوقي.

سئل الإمام أحمد عن حرف من غريب الحديث، قال: سلوا أصحاب الغريب؛ فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالظنِّ فأخطئ)[1]

مسائل غريب الحديث:

تعريفه[2]: ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم؛ لقلة استعمالها[3]

الفرق بين غريب ألفاظ الحديث، ومشكل الحديث[4]:

- **الغريب:** خفاء المعنى لقلة استعمال اللفظ، ويكون كلمةً أو أكثر في الحديث.
- **المشكل:** خفاء المعنى بسبب دقة مدلول اللفظ، ويكون شاملًا للحديث كله، أو فقرة كاملة منه.

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٤٥٨)، وانظر: تدريب الراوي (٢/ ٥٩٥).
(٢) راجع التعريف اللغوي لـ (الغريب)، و(الحديث) في مباحثهما من الكتاب.
(٣) علوم الحديث (ص ٤٥٨)، شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٨٤)، نزهة النظر (١٢٠)، الغاية في شرح الهداية (ص٢٨٣)، فتح المغيث (٤/ ٢٤)، تدريب الراوي (٢/ ٦٣٧).
(٤) نزهة النظر (ص١٢٠-١٢٢).

مثاله:

لفظة: (شَعَف).

في حديث أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال رسول الله ﷺ: «**يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ المُسْلِمِ غَنَمٌ يَتْبَعُ بِهَا شَعَفَ الجِبَالِ وَمَوَاقِعَ القَطْرِ؛ يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الفِتَنِ**»[1].

(**شَعَفَ الجْبَال**): هذا هو المشهور بالشين المعجمة والفاء مفتوحتين، وهي رؤوسها وأطرافها، وشَعَفُ كُلِّ شَيْءٍ: أعلاه، والجمع: شِعاف[2].

أهم المؤلفات فيه:

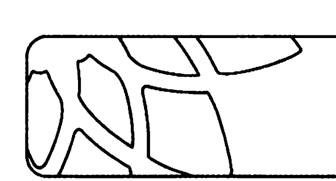
- (غريب الحديث) لأبي عُبيد القاسم بن سلَّام (تـ: ٢٢٤هـ).
- (غريب الحديث) لابن قتيبة الدينوري (تـ: ٢٧٦هـ).
- (غريب الحديث) لإبراهيم بن إسحاق الحربي (تـ: ٢٨٥).
- (الدلائل في غريب الحديث) للسَّرَقَسْطِي (تـ: ٣٠٢هـ).
- (غريب الحديث) للخطابي (تـ: ٣٨٨ هـ).
- (الفائق في غريب الحديث) للزمخشري (تـ: ٥٣٨هـ).
- (النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير (تـ: ٦٠٦هـ).

❁ ❁ ❁

---

(١) صحيح البخاري (ص١٩).

(٢) انظر: جمهرة اللغة لابن دُريد (٢/ ٨٦٩)، شرح السنة للبغوي (١٠/ ٣٥٧) (١٥/ ٢١)، الفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشري (٢/ ٢٤٨)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض (٢/ ٢٢٦).



مُحْكم الحديث

مسائل مُحكم ومختلف الحديث:

تعريف المحكم[(١)] لغة: اسم مفعول من (أحكم) بمعنى: أتقن، وأصل مادته تدل على المنع؛ ومنه: (الحِكْمة) لأنها تمنع صاحبها من الجهل[(٢)].

اصطلاحًا: الحديث السالم من معارضة مثله[(٣)]، و(مختلف الحديث): ما سواه.

مناسبة التسمية:

هذا النوع يمنع الاختلاف بين العلماء، ويمنع من إساءة الفهم.

مثاله:

حديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا وُضِعَ العِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَابْدَءُوا بِالعَشَاءِ»[(٤)]

قَالَ الحاكم: (هَذِهِ سُنَّةٌ صَحِيحَةٌ لَا مُعَارِضَ لَهَا)[(٥)]



---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١٢٩)، نزهة النظر (ص٩١).

(٢) مقاييس اللغة لابن فارس (٢/ ٩١).

(٣) نزهة النظر (ص٩١)، شرح النخبة للقاري (ص ٣٦٠).

(٤) صحيح البخاري (٥١٤٧).

(٥) معرفة علوم الحديث (ص١٢٩).



مختلف الحديث ومشكله

مسائل مختلف الحديث ومشكلة:

تعريف مختلف الحديث لغة: اسم فاعل من (اختلف)، وهو ضد اتفق، يقال: تخالف القوم واختلفوا: إذا ذهب كل واحد منهم إلى غير ما ذهب إليه صاحبه(١)

اصطلاحًا: الحديث المُعَارَض بمثله، مع إمكان الجمع بينهما(٢)

تعريف مشكل الحديث لغة: المُختلط والمُلتبس(٣)

اصطلاحًا: الحديث الذي استغلق وخفي معناه، أو أوهم معاني مستحيلة؛ شرعًا أو عقلًا، أو بسبب معارضته لقواعدَ شرعية ثابتة(٤)

الفرق بين مختلف الحديث ومشكله(٥):

مشكل الحديث أعم من (مختلف الحديث) وكذلك من (الناسخ والمنسوخ)؛ فإن الإشكال واللبس قد ينشأ من معارضة بين حديثين، وقد ينشأ بسبب آخر، كما سيأتي.

---

(١) انظر: لسان العرب (٩/ ٩٠)، القاموس المحيط (٨٠٨).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٧٧)، نزهة النظر (ص٩١). وزاد النووي في التقريب (ص٩٠): (فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما).

(٣) مقاييس اللغة (١/ ٢٠٤)، القاموس المحيط (ص١٠١٩).

(٤) انظر: الأحاديث المُشْكِلَة الواردة في تفسير القرآنِ الكريم لأحمد بن عبد العزيز القُصَيِّر (ص ٢٦)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين لأسامة خياط (ص٣٢).

(٥) انظر: مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين لنافذ حسين (ص١٥)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين لأسامة خياط (ص٣٣-٣٨)، منهج التوفيق لعبد المجيد السوسوة (ص٥٦-٥٨).

- **الفرق في الاشتقاق:** (المختلف) مشتق من الاختلاف، و(المشكل): مشتق من الإشكال، وهو الالتباس.
- **الفرق في السبب:** (المختلف) سببه معارضة حديثٍ لحديث ظاهرًا، بينما (المشكل): قد يكون بسبب التعارض بين آية وحديث، أو بين حديثين، أو معارضة الحديث للإجماع، أو مناقضة الحديث للعقل، وقد يكون سببَه غموضٌ في دلالة لفظ الحديث على المعنى.
- **الفرق في الحكم:** (المختلف) حكمه: محاولة المجتهد التوفيق بين الأحاديث المختلفة، وأما (المشكل) فحكمه: النظر والتأمل في المعاني المحتملة للفظ.

مثاله: حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رَسُولُ الله ﷺ قال: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ كِبْرِيَاءَ**»[1]

مع حديث أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رَسُولُ الله ﷺ قال: «**أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لاَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ**» قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «**وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ**»[2]

وجه التعارض: أن الزنا والسرقة أعظم من مثقال حبة من كبر قطعًا!

قال ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ: (ليس ههنا اختلاف؛ وهذا الكلام خرج مخرج الحكم، يعني: أن الحكم واللائق فيمن كان في قلبه مثقال حبة من كبر أن يدخل النار، وكذلك الحكم واللائق فيمن كان في قلبه مثقال حبة من إيمان أن يدخل الجنة.

---

(١) صحيح مسلم (٩١).

(٢) صحيح البخاري (١١٨٠).

هذا هو حكمها اللائق بها، والله بعد ذلك يفعل ما يشاء، وهذا مثل قولك -في دار رأيتها صغيرة-: «لا ينزل في هذه الدار أمير» تريد: حكمها وحكم أمثالها أن لا ينزلها الأمراء، وقد يجوز أن ينزلوها.

وقولك: «هذا بلد لا ينزله حر» تريد: حكمه أن لا ينزله الأحرار، وقد يجوز أن ينزلوه)[1].

أهمية معرفتهما[2]:

- يدخل في كثير من العلوم الإسلامية؛ من فقه، وحديث، وأصول فقه...
- جميع الطوائف بحاجة إلى معرفته؛ لأنه يبين الحق عند تعارض الأدلة.
- يمكِّن المجتهد من الترجيح بين الأقوال عند الاطلاع على أدلتها.
- يوقف على بعض أسباب الاختلاف بين المذاهب.
- يساعد في الحفاظ على سنة النبي ﷺ، وعدم إهدار العمل ببعضها بدعوى التعارض.
- كذلك من أهميته أنه لم يتكلم فيه إلا قلة من العلماء ممن لهم قدم راسخة في معرفة المعاني الدقيقة، والقدرة على الموازنة بين النصوص.
- يُنمّي لدى الطالب القدرة على الاستنباط، والتعامل الصحيح مع النصوص.
- يربي في نفس الطالب تقديس وتعظيم الوحي كتابًا وسنةً؛ فلا يرد منها شيئًا، بل يجتهد في طلب التوفيق و الجمع بينها؛ وذلك لعلمه أن نصوص الوحي لا تتعارض بحال.

---

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص١٨٤-١٨٥)، بتصرف.

(٢) انظر: مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين لنافذ حسين (ص٨٣-٩٠).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (فصلوات الله وسلامه على من يصدِّق كلامه بعضه بعضًا، ويشهد بعضه لبعض؛ فالاختلاف والإشكال والاشتباه إنما هو في الأفهام، لا فيما خرج من بين شفتيه من الكلام، والواجب على كل مؤمن أن يَكِلَ ما أشكل عليه إلى أصدق قائل، ويعلم أن فوق كل ذي علم عليم)[1].

القواعد العامة في التعامل مع مختلف الحديث[2]:

النظر فيما ظاهره التعارض من الأحاديث له خطوات:

(١) النظر إلى الأصح منهما؛ فيعمل به ويترك الضعيف.

(٢) إذا تساوى الحديثان في القبول: يكون النظر في إمكان الجمع، وهو أولى الوجوه؛ لما فيه من العمل بالحديثين معًا وعدم إهدار واحد منهما.

(٣) إذا تساويا في القوة، وتعذَّر الجمع؛ فإن عُلم كون أحدهما ناسخًا والآخر منسوخا: فالعمل بالناسخ منهما، وإلا فالترجيح بوجه من الوجوه المعتبرة[3].

العلاقة بين مختلف الحديث، والناسخ والمنسوخ:

العلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص؛ فكل ناسخ ومنسوخ هو في الأصل من الأحاديث المختلفة، فإما أن يفلح الجمع بينهما بوجه مقبول، وإلا كان النسخ.

قال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وكان الأنسب عدم الفصل بينه وبين الناسخ والمنسوخ؛ فكل ناسخ منسوخ مختلف، ولا عكس)[4].

---

(١) مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٧١).

(٢) انظر: علوم الحديث (ص٤٧٧)، نزهة النظر (ص٩٧)، الشذا الفياح (٢/ ٤٧١).

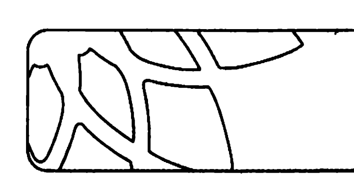
(٣) ذكر الحازمي خمسين وجهًا من أوجه الجمع المقبولة في كتاب الاعتبار (ص٩-٥١).

(٤) فتح المغيث (٤/ ٦٧).

أشهر المصنفات فيه:

- (اختلاف الحديث) للإمام الشافعي (تـ: ٢٠٤هـ).
- (مختلف الحديث) لابن قتيبة (تـ: ٢٧٦هـ).
- (شرح مشكل الآثار) لأبي جعفر الطحاوي (تـ: ٣٢١هـ).
- (مشكل الصحيحين) لابن الجوزي (تـ: ٥٩٧هـ).
- (المفهم لما أشكل من صحيح مسلم) للقرطبي (تـ: ٦٥٦هـ).





الناسخ والمنسوخ

مسائل النسخ في الحديث[1]:

تعريف النسخ لغة: يطلق النسخ ويراد به:

- رَفْعُ شَيْءٍ وَإِثْبَاتُ غَيْرِهِ مَكَانَهُ؛ ومنه: نسخت الشمس الظل: أزالته وأخذت موضعه.
- تَحْوِيلُ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ؛ ومنه: نسخت الكتاب.

اصطلاحًا: رفع الشارع حكمًا من أحكامه سابقًا، بحكم من أحكامه لاحقًا[2]

والحديث الذي ثبت به الحكم الأول يسمى (منسوخًا) والحديث الذي ثبت به الحكم الجديد يسمى (ناسخًا)[3]

وهذا باب في أغلبه قائم على الاجتهاد؛ ولذلك نجد اختلافا كبيرًا بين العلماء في الأدلة التي تم نسخها.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٨٥)، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازمي (ص٦)، علوم الحديث (ص ٤٦٦)، التقريب للنووي (ص ٨٨)، المنهل الروي (ص ٦١)، الباعث الحثيث (ص١٦٩)، الشذا الفياح (٢/ ٤٦٢)، التقييد والإيضاح (ص٢٧٨)، شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٩٦)، نزهة النظر (ص٩٥)، المختصر في علم الأثر (ص ١٣٩)، فتح المغيث (٤/ ٥٢)، الغاية شرح الهداية (ص٢٢٨)، تدريب الراوي (٢/ ٦٤٣)، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٦٩)، شرح نخبة الفكر للقاري (ص ٣٧٦)، قواعد التحديث (ص ٣١٦)، شرح ألفية السيوطي لأحمد شاكر (ص١٠١)، تحرير علوم الحديث (٢/ ٦٥١).

(٢) شرح التبصرة للعراقي (٢/ ٩٦).

(٣) المنهل الروي لابن جماعة (ص ٦١)، شرح نخبة الفكر للقاري (ص ٣٧٦).

وقد نص ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وغيره- على أن: (هذا الفن ليس من خصائص هذا الكتاب، بل هو بأصول الفقه أشبه)[1]. فإن البحث في الناسخ والمنسوخ إنما هو في بيان أيهما يعمل به، وليس أيهما الثابت الصحيح؛ فالحديثان مقبولان من حيث الصنعة الحديثية[2].

طرق معرفته[3]:

- النص على النسخ؛ كقول النبي ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ»[4]
- تصريح الصحابي بالنسخ؛ ومنه قول أُبَيِّ بْنِ كَعْب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: (إِنَّمَا كَانَ الماءُ مِنَ الماءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الإِسْلاَمِ، ثُمَّ نُهِيَ عَنْهَا)[5]
- التاريخ؛ كحديث: «أَفْطَرَ الحاجِمُ وَالمحْجُومُ»[6]، مع حديث: «أن النبي ﷺ احْتَجَمَ وهُو صَائم»[7]، فالأول منسوخ -على رأي جماعة من العلماء- لكونه ورد في عام الفتح، في حين أن الحديث الثاني كان في حجة الوداع؛ وبذلك عُلم المتأخر من المتقدم[8]

---

(١) الباعث الحثيث (ص١٦٩).

(٢) ولذا خلت منه بعض كتب الاصطلاح؛ كالاقتراح لابن دقيق العيد، والموقظة للذهبي، ولكن المحدثين تعرضوا له لأن منهم فقهاء كبار أيضًا؛ كمالك، وأحمد، والبخاري، وأبي داود.

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٦٧-٤٦٩)، نزهة النظر (ص٩٥-٩٦).

(٤) صحيح مسلم (٩٧٧).

(٥) سنن الترمذي (١١٠).

(٦) مسند أحمد (١٥٨٢٨)، من حديث رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، بإسناد صحيح.

(٧) صحيح البخاري (١٨٣٦)، من حديث ابن عباس.

(٨) انظر تفصيل القول على هذين الحديثين في كتاب: الاعتبار للحازمي (ص١٤٠- وما قبلها).

- ما دل على نسخه انعقاد الإجماع على تركِ العمل به؛ كحديث مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ»[1].

والإجماعُ لا يَنسخُ، ولكن يدل على وجودِ ناسخ غيره[2] لم يصل إلينا، أو وصلنا غير مستوفٍ لشروط القبول[3].

أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ:

- يقي العالم من أن يقول على الله بغير حق؛ فينسب للشريعة ما ليس منها[4].
- إثبات النسخ يوضح الصورة البهية لسير التشريع الإسلامي.
- الاطلاع على حِكَم الله تعالى في تربية الخلق وسياسة البشر، وابتلائه الناس بتجديد الأحكام[5].
- الناسخ والمنسوخ ركن عظيم في فهم الإسلام، والاهتداء إلى صحيح الأحكام، خاصة إذا وُجدت أدلة متعارضة لا يندفع التعارض بينها إلا بمعرفة سابقها من لاحقها[6].
- إتقان هذا الفن من تتمات الاجتهاد[7].
- يعرف منه وفيات بعض الصحابة، وتاريخ إسلام بعضهم، وكذلك الرواة.

---

(١) سنن الترمذي (١٤٤٤)، وقال النووي: (دل الإجماع على نسخه) شرح مسلم (٥/ ٢١٨).
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٦٩)، نزهة النظر (ص٩٧).
(٣) شرح ألفية السيوطي لأحمد شاكر (ص١٠١).
(٤) انظر: الاعتبار للحازمي (ص٥).
(٥) مناهل العرفان للزرقاني (٢/ ١٧٤).
(٦) المصدر السابق.
(٧) الاعتبار للحازمي (ص ٤).

المصنفات في الناسخ والمنسوخ:

- (ناسخ الحديث ومنسوخه) للأثرم (تـ: ٢٦١هـ).
- (ناسخ الحديث ومنسوخه) لابن شاهين (تـ:٣٨٥هـ).
- (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار) للحازمي (تـ: ٥٨٤هـ).
- (الناسخ والمنسوخ في الحديث) لأبي حامد الرازي (تـ: ٦٣١هـ).
- (رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار) لبرهان الدين الجعبري (تـ: ٧٣٢هـ).



أنشطة

النشاط الأول: بين الفارق بين كل من:

- (سبب وورد الحديث، وسبب ذكر الحديث).
- (غريب ألفاظ الحديث، ومشكل الحديث).
- (مختلف الحديث ومشكله).

النشاط الثاني: مَثِّل لمسألة فقهية اختلف حكمها تبعًا لوقوع النسخ في أدلتها.

النشاط الثالث: من خلال رجوعك لكتاب (شرح معاني الآثار) للإمام الطحاوي:

- اختر حديثين ظاهرهما التعارض.
- لخص الجواب في التوفيق بينهما.
- أَتْبع ذلك بأهم السمات لمنهج الإمام الطحاوي في كتابه من خلال هذا الحديث، واحرص على قراءة مقدمة الكتاب بعناية.
- قارن ما جمعتَه من كتاب الإمام الطحاوي، واعرضه على كتاب آخر قد ذكر هذا الحديث وأجاب عنه.

النشاط الرابع: لخص العلاقة بين:

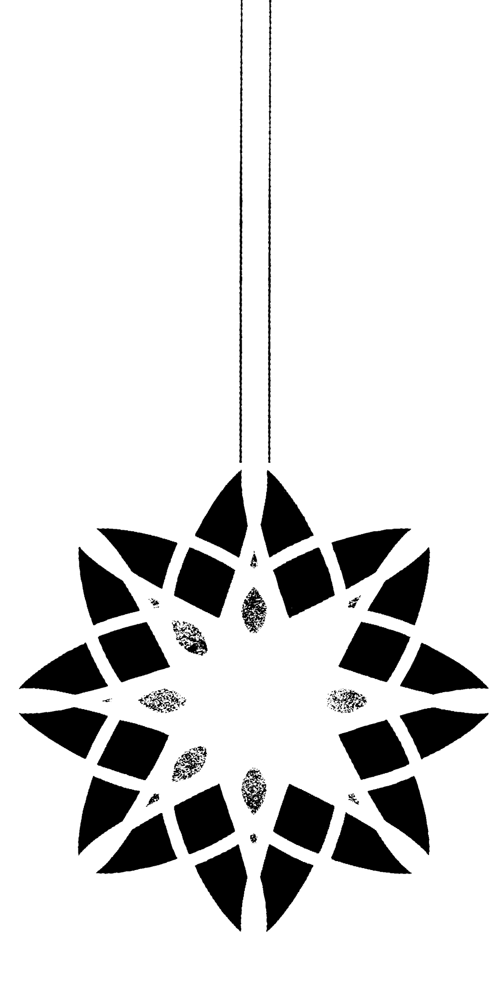
(مختلف الحديث، والناسخ والمنسوخ).

النشاط الخامس: ما هي الخطوات العملية التي ينبغي اتباعها عند وجود حديثين ظاهرهما التعارض.

النشاط السادس: اذكر ثلاثة كتب من مظان:

غريب الحديث - المحكم والمتشابه - الناسخ والمنسوخ.

يراعى في النشاط أن تكون المصنفات مما لم يرد ذكره في المقرر.



الوحدة التاسعة

مراتب الرواة

أهداف الوحدة:

بنهاية الوحدة يتوقع من الطالب أن:

١- يتعرف على المسائل التي تتعلق بإثبات الصحبة وفروعها.

٢- يستشعر شرف الصحبة، ويعرف للصحابة أقدارهم، وجهادهم في حفظ السنة.

٣- يعرف من هو التابعي، وطبقات التابعين ومراتبهم، ودورهم في نقل السنة.

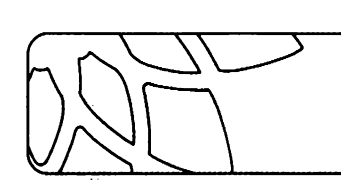
٤- يفهم تقسيم العلماء الرواة إلى ثقات وضعفاء، ويدرك ما يترتب على ذلك.

٥- يعرف مظان الوقوف على مرتبة الراوي، وأين يجد ترجمته.

نشاط استهلالي:

أجب بـ (نعم) أو (لا) عما يلي، ودوّن إجابتك، ثم قوّمها بعد الانتهاء من دراسة الوحدة.

- كان أبو هريرة أكثر الصحابة رواية للحديث (   ).
- يشترط لثبوت الصحبة أن تطول مدة ملازمة الرجل للنبي ﷺ (   ).
- أُطلق لقب العبادة الأربعة على (ابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود، وابن عمرو) لأنه لا يوجد غيرهم في الصحابة من اسمه: عبد الله (   ).
- «تهذيب الكمال» من الكتب المتخصصة في تراجم الثقات (   ).
- الصحبة أعلى درجات التوثيق (   ).
- يُبحث في تراجم الصحابة للاقتداء بهم، وليس للتأكد من توثيقهم (   ).
- هناك مؤلفات خاصة بالثقات وأخرى خاصة بالضعفاء، وثالثة جمعت بين الصنفين (   ).



معرفة الصحابة

جامع مسائل الصحابة:

تعريف الصحابي لغة: من (صحب) الدال على القرب والاقتران[1]، ويقع لغةً على: من صحب أقل ما يطلق عليه اسم صحبة، فضلًا عمن طالت صحبته[2]

اصطلاحًا: من لقي النَّبِي ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام.

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هذا قول جمهور العلماء خلفًا وسلفًا، وقد نص على أن مجرد الرؤية كاف في إطلاق الصحبة: البخاري وأبو زرعة، وغير واحد ممن صنف في أسماء الصحابة؛ كابن عبد البر، وابن منده، وأبو موسى المديني، وابن الأثير)[3]

أهمية معرفة هذا النوع:

- أن محبة الصحابة واجبة.
- أن منهج الصحابة واجب الاتباع.
- ليعرف لهم حقهم ومنزلتهم ومكانتهم.
- اتباع فهم الصحابة للكتاب والسنة؛ فلا بد من معرفتهم لنعرف بمن نقتدي.

---

(١) مقاييس اللغة (٣/ ٣٣٥).

(٢) فتح المغيث (٤/ ٧٨).

(٣) الباعث الحثيث (ص ١٧٩)، وانظر: صحيح البخاري (٣/ ١٣٣٥)، علوم الحديث (ص٤٨٧)، نزهة النظر (ص١٤٠).

فائدته:

معرفة المتصل من المرسل[1]؛ فما رفعه الصحابي فهو متصل، وما رفعه التابعي للنبي ﷺ فهو المرسل.

بم تعرف الصحبة؟[2]

(١) بنص القرآن الكريم؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾ [الأحزاب:٣٧].

(٢) التواتر؛ كصحبة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم.

(٢) الشهرة والاستفاضة؛ كصحبة عُكَّاشَةَ[3] بنِ مِحْصَنٍ.

(٣) إخبار صحابي آخر[4]؛ كصحبة ضِمَامِ بن ثَعْلَبَة، الوارد ذكره في حديث أنس رضي الله عنه عند البخاري[5].

(٤) إخبار ثقة من التابعين[6]، ويشترط فيه:

- أن يصح السند إلى التابعي.
- أن يكون التابعي ثقةً مأمونًا.

(٥) إخبار المرء عن نفسه بما يفيد صحبته قبل مائة سنة من وفاة النبي ﷺ[7]، شريطة أن يكون عدلًا ثقة[8]

(١) انظر: التقريب للنووي (ص ٩٢).

(٢) انظر: الكفاية للخطيب (ص٤٩)، علوم الحديث (٤٨٩)، تدريب الراوي (٢/ ٦٧٢).

(٣) بضم أوله وتشديد الكاف ويجوز تخفيفها، فتح الباري (١١/ ٤١١).

(٤) انظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/ ١٢٨).

(٥) صحيح البخاري (٦٣).

(٦) انظر: فتح المغيث للسخاوي (٤/ ٩٠)، تدريب الراوي (٣/ ٦٧٣).

(٧) لحديث: «...فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ منها لاَ يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ» البخاري (١١٦).

(٨) انظر: الكفاية (ص٥١)، شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٢٩).

ومن ذلك: ما أخرجه البخاري عَنِ الزُّهْرِيِّ: أن سُنَيْن -أَبا جَمِيلَةَ- أَخْبَرَه: «أَنَّهُ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَخَرَجَ مَعَهُ عَامَ الفَتْحِ»[1].

تعديل جميع الصحابة:

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كُلُّ حَدِيثٍ اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ بَيْنَ مَنْ رَوَاهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَلْزَمِ العَمَلُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ عَدَالَةِ رِجَالِهِ، وَيَجِبُ النَّظَرُ فِي أَحْوَالِهِ، سِوَى الصَّحَابِيِّ الَّذِي رَفَعَهُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ؛ لِأَنَّ عَدَالَةَ الصَّحَابَةِ ثَابِتَةٌ مَعْلُومَةٌ بِتَعْدِيلِ الله لَهُمْ وَإِخْبَارِهِ عَنْ طَهَارَتِهِمْ، وَاخْتِيَارِهِ لَهُمْ فِي نَصِّ الْقُرْآنِ)[2].

ونقل ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ الاجماع على ذلك[3].

ذِكر أكثرهم حديثًا:

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ستة من أصحاب النبي ﷺ أكثروا الرواية عنه وعُمِّروا: أبو هريرة، وابنُ عمر، وعائشةُ، وجابرُ بن عبد الله، وابنُ عباس، وأنس)[4].

ويُعدّ مسند بقي ابن مخلد من أكبر دواوين السنة، وقد تناقل العلماء أعداد أحاديث الصحابة المكثرين فيه، فجاء ترتيبهم كالآتي[5]:

---

(١) صحيح البخاري (٤٠٥٠)، وقال الحافظ في التقريب (ص٢٥٧): (صحابي صغير له في البخاري حديث واحد).

(٢) الكفاية (ص ٤٦-٤٩)، وقد استقصى الأدلة على ذلك، وانظر: التقييد والإيضاح (ص٣٠١).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٩١).

(٤) انظر: علوم الحديث (ص٤٩٢)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٢٧٤).

(٥) انظر رسالة: عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث لبقي بن مخلد، ترتيب ابن حزم (ص٧٩-٨٠).



- أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٥٣٧٤) حديثًا.
- عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٢٦٣٠) حديثًا.
- أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢٢٨٦) حديثًا.
- أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٢٢١٠) حديثًا.
- عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (١٦٦٠) حديثًا.
- جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (١٥٤٠) حديثًا.
- أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١١٧٠) حديثًا.

وهذا العدد المذكور لكل منهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ داخل فيه المكرر من الروايات، بل ما لم تثبت صحته كذلك[(١)]

أكثرهم فُتيا:

قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: (المكثرون من الفُتْيا من الصحابة سبعة فقط، وهم: عمر، وابنه عبد الله، وعلي، وابن عباس، وابن مسعود، وأم المؤمنين عائشة، وزيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)[(٢)]

قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: (هؤلاء أكثر الصحابة فتوى مطلقًا)[(٣)]

وجعل الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أكثرهم على الإطلاق: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[(٤)]

---

(١) انظر رسالة: طبقات المكثرين من رواية الحديث لعادل الزرقي.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٤/ ١٧٦).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ١٦٦).

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٩٢)، شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٣٢).

ذكر العبادلة[1]:

العبادلة مصطلح علمي خاص، إذا أطلق أريد به أربعة من الصحابة الكرام وهم:

- عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (ت: ٦٣هـ).
- عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (ت: ٧٣ هـ).
- عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (ت: ٧٣هـ).
- عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (ت: ٧٨هـ).

ومع أن مسمَّى (عبد الله) في الصحابة كثير إلا أن هذه اللقب صار علمًا على هؤلاء الأربعة فقط[2]؛ سئل الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: (ابن مسعود من العبادلة؟ قال: لا، ليس عبد الله ابن مسعود من العبادلة).

قال البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ: (لأن ابنَ مسعودٍ تقدم موتُه، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فإذا اجتمعوا على شيء قيل: هذا قولُ العبادلة، أو: هذا فِعلُهم)[3].

عدد الصحابة:

لا يوجد إحصاء دقيق لعدد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ وذلك لتفرقِهم في البلدانِ[4].

ومع هذا فإن هناك إحصاءات لعدد الصحابة في بعض المشاهد يمكن من خلالها تقدير العدد الإجمالي لهم:

---

(١) علوم الحديث (ص٤٩٢)، التقييد والإيضاح (ص٣٠٣)، شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٣٢)، فتح المغيث (٤/ ١٠٥)، تدريب الراوي (٢/ ٦٧٥).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٩٢).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (٤٩٣)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٢٦٧).

(٤) انظر: صحيح البخاري (٤١٥٦)، فتح المغيث (٤/ ١٠٨)، شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٣٥).



سُئِلَ أبو زرعة رَحِمَهُ اللَّهُ عن عدةِ مَن روى عن النبيِّ ﷺ فقال: (ومَـنْ يَضْـبِطُ هـذا!! شهدَ معهُ حجةَ الوداعِ أربعونَ ألفًا، وشهدَ معهُ تبوكَ سبعونَ ألفًا)(١)

ورُوي عنهُ أيضًا: (قُبِضَ رسولُ الله ﷺ عـن مائـة ألـفٍ وأربعـة عشـر ألفًـا مِـنَ الصحابةِ. فقيلَ لهُ: هؤلاءِ أينَ كانوا؟ وأينَ سمعوا منهُ؟ قالَ: أهلُ المدينةِ، وأهـلُ مكـةَ ومَنْ بينهما والأعرابُ، ومَنْ شهِدَ معهُ حجةَ الوداعِ، كلٌّ رآهُ وسمعَ منهُ بعرفةَ)(٢)

طبقاتهم:

الصحابةُ على طبقاتٍ باعتبارِ: سبقِهِم إلى الإسلامِ، أو الهجـرةِ، أو شـهودِ المشـاهِدِ الفاضلةِ. وقسَّمَهمُ الحاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى اثنتي عشرةَ طبقة(٣).

الأولى: قومٌ أسلموا بمكةَ؛ كالخلفاءِ الأربعةِ.

الثانيةُ: أصحابُ دارِ الندوةِ.

الثالثةُ: مُهَاجِرَةُ الحَبَشَةِ.

الرابعةُ: أصحابُ العَقَبةِ الأُولى.

الخامسةُ: أصحابُ العَقَبةِ الثانيةِ، وأكثرُهم مِنَ الأَنصارِ.

السادسةُ: أولُ المهاجرينَ الذينَ وصلوا إليهِ ﷺ بِقُبَاءَ قبلَ أنْ يدخلَ المدينةَ.

السابعةُ: أهلُ بدرٍ.

الثامنةُ: الذينَ هاجروا بينَ بدرٍ والحُدَيْبِيَةِ.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ٢٩٣).

(٢) أسنده الخطيب في المصدر السابق، وانظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٩٤).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٢٢)، وانظر: علوم الحديث (ص ٤٩٥)، شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٣٦).

التاسعةُ: أهلُ بيعةِ الرِّضْوَانِ.

العاشرةُ: مَنْ هاجرَ بينَ الحديبيةِ وفتحِ مكةَ؛ كخالدِ بن الوليدِ، وعمرِو بنِ العاصِ.

الحاديةَ عشر: مُسْلِمَةُ الفَتْحِ.

الثانيةَ عشر: صِبْيَانٌ وأطفالٌ رأَوْا رسولَ اللهِ ﷺ يومَ الفتحِ، وفي حجةِ الوداعِ، وغيرهما؛ كالسَّائبِ بنِ يزيدَ.

أفضلهم:

أجمعَ أهلُ السنةِ على أنَّ أفضلَ الصحابةِ على الإطلاقِ: أبو بكرٍ، ثمَّ عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثم اختلفوا في عثمان وعلي؛ فالجمهور على تقديم عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأنَّ ترتيبهم في الأفضليةِ كترتيبهم في الخلافةِ، قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: (وتقديمُ عثمانَ هو الذي استقرتْ عليه مذاهبُ أصحابِ الحديث وأهل السنة)[1].

روى البخاري عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (كُنَّا نُخَيِّرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فَنُخَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)[2].

أولهم إسلامًا[3]:

اختلف العلماء في أول الصحابة إسلامًا على الإطلاق على أقوال متعددة:

فقيل: أولهم خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٩٥-٤٩٦)، وانظر: تفسير القرطبي (٨/ ١٤٨)، التقريب للنووي (ص٩٣)، شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٣٧)، فتح المغيث (٤/ ١١٢).

(٢) صحيح البخاري (٣٤٥٥).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٢٢)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٩٧)، التقريب للنووي (ص٩٣)، المنهل الروي لابن جماعة (ص١١٢).



وقيل: علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقيل: أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقيل: زيد بن حارثة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: (الأَوْرَعُ أن يقال: أولُ من أسلم من الرجال الأحرار: أبو بكر، ومن الصبيان: علي، ومن النساء: خديجة، ومن الموالي: زيد، ومن العبيد: بلال)[1]

آخرهم موتًا[2]:

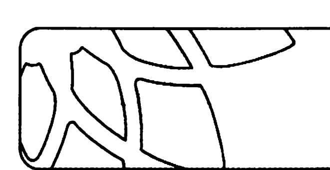
أَبُو الطُّفَيْل عَامرُ بن وَاثِلَة اللَّيْثِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مات بمكة سنة ١٠٠هـ، وقيل: ١٠٢هـ، وقيل: ١٠٧هـ، وقيل ١١٠هـ[3]

أشهر المصنفات في معرفة الصحابة:

- (معرفة الصحابة) لابن منده (تـ: ٣٩٥هـ).
- (معرفة الصحابة) لأبي نعيم (تـ: ٤٣٠هـ).
- (الاستيعاب) لابن عبد البر (تـ: ٤٦٣هـ).
- (أُسْد الغابة) لابن الأثير (تـ: ٦٣٠هـ).
- (الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر (ت: ٨٥٢هـ).



(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٩٧).
(٢) علوم الحديث (٤٩٨)، التقييد والإيضاح (ص٣١٢)، شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٤٦)، فتح المغيث (٤/ ١٣١)، تدريب الراوي (٢/ ٦٩٢).
(٣) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/ ٢٩٤٣)، الاستيعاب لابن عبد البر (٤/ ١٦٩٧)، الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٨٤).



معرفة التابعين

تمهيد:

فرق بين ثبوت هذا الشرف للتابعي وبين صحة حديث الراوي واتصاله عن الصحابي؛ فيكتفى في ثبوت الرتبة للراوي إذا ثبت لقياه أحد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولكن لا يحكم لحديثه عنه بالاتصال إلا إذا ثبت سماعه منه[1]

جامع مسائل التابعين:

تعريف التابعي:

هو من لقي صحابيًّا، ومات على الإسلام[2]

ولا يشترط فيه طول الملازمة، أو السماع[3]؛ فرؤية الصالحين لها أثر عظيم، فكيف بالصحابة منهم[4]

قال العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ: (الراجح الذي عليه العمل: قول الحاكم وغيره في الاكتفاء بمجرد الرؤية دون اشتراط الصحبة؛ وعليه يدل عمل أئمة الحديث)[5]

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ١٠٧) (٩/ ١٤١).

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث (ص٤٤)، الكفاية (ص٢٢)، علوم الحديث (ص٥٠٦).

(٣) علوم الحديث (ص٥٠٦)، التقريب للنووي (ص٩٤)، التقييد والإيضاح (ص٣١٧)، نزهة النظر (ص١٤٣)، تدريب الراوي (٢/ ٧٠٠).

(٤) فتح المغيث (٤/ ١٤٦).

(٥) التقييد والإيضاح (ص٣١٧).

فائدة معرفة التابعين:

معرفة التابعين أصل في التمييز بين المرسل والمسند، والمتصل والمنقطع[١].

طبقات التابعين[٢]:

من نظر إلى التابعين على أنهم الذين لقوا الصحابة =جعلهم طبقة واحدة كما فعل ابن حبان[٣]، ومن نظر إلى تفاوتهم في الفضل جعلهم طبقات؛ فالتابعون عند الإمام مسلم -مثلًا على ثلاث طبقات[٤]، وأما الحاكم فقد جعلهم خمس عشرة طبقة[٥]

ويمكن إجمال أسباب تَفَاوُتِ طبقاتهم وتمايزهم في أمور:

- لقيا بعضهم لِقُدَمَاءِ المهَاجِرِينَ.
- إدراك زمن النبوة.
- الرواية عن العشرة المبشرين بالجنة.
- رِوَايَةِ الصَّحَابَةِ عَنْهُمْ.
- التّصَدِّي لِلْفَتْوَى[٦]

ذكر المخضرمين:

(المخضرم) بفتح الراء أو بكسرها: الذي أدرك الجاهِلِيَّة -قَبْلَ الْبَعْثَةِ- وعاصر رَسُولَ الله ﷺ -بعد البعثة- ولكنه لَمْ يَرَهُ بَعْدَ البَعْثَةِ، أَوْ رَآهُ لَكِنْ غَيْرَ مُسْلِمٍ، وَأَسْلَمَ فِي

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٥٠٦)، التقريب للنووي (ص٩٤).

(٢) الطبقة هي: الجماعة الذين تقاربوا في السن، واشتركوا في الأخذ عن الشيوخ.

(٣) الثقات لابن حبان (٤/ ١) (٥/ ٥٩٤).

(٤) الطبقات للإمام مسلم (١/ ٢٢٧-٣٩٧).

(٥) معرفة علوم الحديث (ص٤١-٤٤).

(٦) انظر: فتح المغيث (٤/ ١٤٨).

حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَهُ؛ ومنهم: سَعْدُ بْنُ إِيَاسَ، وسُوَيْدُ بْنُ غَفْلَةَ الكِنْدِيُّ، وأَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ رحمهم الله[1].

فائدة معرفة المخضرمين:

هذه الطبقة من التابعين قريبة العهد جدًا بالنبي ﷺ، وما رووه مباشرة عنه ﷺ وإن كان مرسلًا، إلا أنه قريب جدًا من الاتصال[2]، وانجباره أقرب من مرسل غيره؛ لأن غالب مروياتهم عن الصحابة رضوان الله عليه.

ذكر الفقهاء السبعة:

(الفقهاء السبعة) لقب علمي اشتهر به جماعة من كبار التابعين ممن صاروا مرجع الناس في الفتوى، وكلهم مِنْ أَهْلِ المدِينَةِ:

سعيدُ بْنُ المسَيِّبِ، وَالقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَخَارِجَةُ ابْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَعُبَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عُتْبَةَ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ.

واختلف في السابع؛ فقيل: سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وقيل: أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابنِ عَوْفٍ، وقيل: أَبو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[3].

أفضل التابعين:

أما من الرجال؛ فقد اختُلف في ذلك على أقوال:

- سعيد بن المسيِّب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا قول أهل المدينة وأحمد بن حنبل.
- أبو عثمان النهدي، وقيس بن أبي حازم: روى هذا أيضًا عن الإمام أحمد.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٤٤)، علوم الحديث (ص٥١٢)، فتح المغيث (٤/ ١٥٧).

(٢) انظر: تحرير علوم الحديث (٢/ ٩٢٩).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٤٣)، علوم الحديث (ص٥١٤).

- الحسن البصري: وهذا قول أهل البصرة.
- أويس القرني: وهذا قول أهل الكوفة[1]

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الصوابُ ما ذهبَ إليهِ أهلُ الكوفةِ، لحديث: «إنَّ خيرَ التابعينَ رجلٌ يقالُ لهُ: أُويسٌ»[2] فهذا الحديثُ قاطعٌ للنِزاعِ، وأمَّا تفضيلُ أحمدَ لابنِ المسيِّبِ وغيرِهِ فلعلَّهُ لمْ يبلغْهُ الحديثُ، أوْ لمْ يصحَّ عنهُ، أو أرادَ: الأفضليةَ في العلمِ لا الخيريةِ)[3]

وأما من النساء؛ فقد ورد عن أبي بكر بن أبي داود قوله: (سيدتا التابعين من النساء: حفصة بنت سيرين، وعَمْرة بنت عبد الرحمن)[4]

أشهر المصنفات في معرفة التابعين:

- المصنفات في معرفة التابعين غالبها مصنفات الطبقات، ومنها:
- (الطبقات الكبرى) لابن سعد (تـ: ٢٣٥هـ).
- (طبقات الرواة) لخليفة بن خياط (تـ: ٢٤٦هـ).
- (الطبقات) للإمام مسلم (تـ: ٢٦١هـ).
- (التاريخ وطبقات التابعين) لأبي حاتم الرازي (تـ: ٢٧٥هـ).
- (الطبقات) للنسائي (تـ: ٣٠٣هـ).



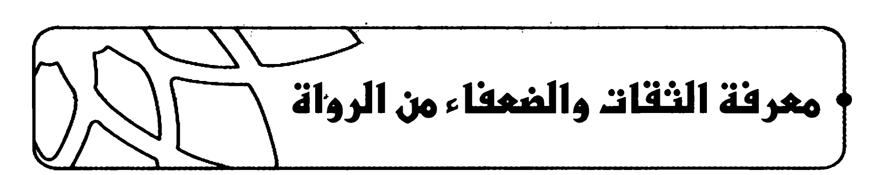
---

(١) علوم الحديث (ص٥١٦)، التقريب للنووي (ص٩٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٤٢).

(٣) شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٦٣)، التقييد والإيضاح (ص٣٢٦).

(٤) انظر: علوم الحديث (ص٥١٧)، التقريب للنووي (ص٩٥)، شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٦٣).



معرفة الثقات والضعفاء من الرواة

مشروعية الجرح والتعديل[1]:

أجمع العلماء على مشروعية الكلام في الرواة جرحًا وتعديلًا، وقد دلت نصوص القرآن والسنة على أن ذلك من الواجبات الشرعية التي تقوم عليها الملة.

فمن النصوص الواردة في الجرح:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات:٦].

ومن السنة: ما ورد في قصة فاطمة بنت قيس لما خطبها معاوية وأبو الجَهْم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، واستشارت النبي ﷺ، فقال لها: «أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرِبٌ[2] لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَّابٌ لِلنِّسَاءِ، وَلَكِنْ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ»[3].

وفي التعديل: قوله ﷺ لعبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «نِعْمَ الرَّجُلُ أَنْتَ، لَوْ كُنْتَ تُكْثِرُ الصَّلَاةَ»[4].

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: (الغيبة تباح لغرض صحيح شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها، وهو بستة أسباب... الرابع: تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم؛ وذلك

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٦٥٥)، فتح المغيث (٤/ ٣٥٠).

(٢) التَّرِب: الفقير، وأكده بأنه لا مال له؛ لأن الفقير قد يطلق على من له شيء يسير لا يقع موقعًا من كفايته. شرح النووي على مسلم (١٠/ ١٠٤- ١٠٥).

(٣) مسلم (١٤٨٠).

(٤) أخرجه البخاري (٦٦٢٥).

من وجوه منها: جرح المجروحين من الرواة والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين بل واجب للحاجة)[1].

أهميته:

هذا العلم فرع من علم الجرح والتعديل، وهو من أهم علوم الحديث وأعلاها وأنفعها؛ فلا طريق لمعرفة صحة الحديث وضعفه إلا بعد معرفة حال رواة الأسانيد[2].

فوائده:

(١) معرفة مراتب الرواة، ومن يُقبل حديثه ومن يُرد.

(٢) معرفة من يَقبل حديثُه التقوية، ومن لا يَقبل حديثه الاعتضاد والانجبار.

(٣) التمييز بين مراتب الثقات؛ وهذا مفيد جدًا عند الحاجة إلى الترجيح بين أوجه الحديث المتعارضة.

(٤) ترتيب أصحاب الأئمة المكثرين على مراتب ودرجات.

أقسام الرواة إجمالا:

- الصحابة رضوان الله عليهم: وكلهم عدول ثقات لا يبحث عن أحوالهم.
- الثقات المتفق على توثيقهم: حديثهم مقبول، على اختلاف درجات القبول.
- الضعفاء المتفق على ضعفهم: وهؤلاء على قسمين:

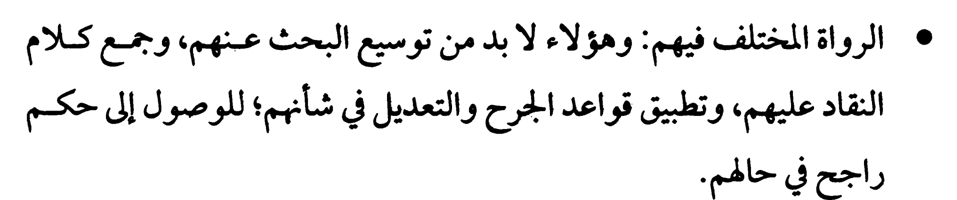
الأول: الضعفاء ضعفًا محتملًا غير شديد: يُكْتب حديثهم للاعتبار في الشواهد والمتابعات.

الثاني: الضعفاء ضعفًا شديدًا: يكتب حديثهم لبيان ضعفه والتحذير منه.

---

(١) رياض الصالحين (ص٥٢٥-٥٢٦)، وانظر: نظم الفرائد للعلائي (٦٣٣-٦٣٦).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (٦٥٤)، نزهة النظر (ص١٧٠)، فتح المغيث (٤/٣٤٨).



- الرواة المختلف فيهم: وهؤلاء لا بد من توسيع البحث عنهم، وجمع كلام النقاد عليهم، وتطبيق قواعد الجرح والتعديل في شأنهم؛ للوصول إلى حكم راجح في حالهم.
- المجهولون الذين لا يعرف فيهم جرح ولا تعديل: وهؤلاء معدودون في الضعفاء؛ لعدم تحقّق أهليتهم للرواية.

ويمكن اختصار ما سبق في ثلاث صور للرواة:

الأولى: من يحتج به من الرواة.

الثانية: من يكتب حديثه في الشواهد والمتابعات.

الثالثة: من يترك حديثه، ولا يصلح حتى في الشواهد والمتابعات.

أشهر المصنفات فيه:

المصنفات في هذا المبحث على أنواع:

أولًا: **المصنفات الخاصة بالثقات:**

- (الثقات) للعجلي (ت: ٢٦١هـ).
- (الثقات) لابن حبان (ت: ٣٥٤هـ).
- (تاريخ أسماء الثقات) لابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ).

ثانيا: **المصنفات الخاصة بالضعفاء:**

- (الضعفاء) للبخاري (ت: ٢٥٦هـ).
- (الضعفاء والمتروكون) للنسائي (ت:٣٠٣هـ).
- (الكامل في ضعفاء الرجال) لابن عدي (ت: ٣٦٥هـ).

ثالثا: **مصنفات عامة؛** تحتوي على جميع أصناف الرواة:

- (التاريخ الكبير) للبخاري (ت: ٢٥٦هـ).
- (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ).
- (تهذيب الكمال) للمزي (ت: ٧٤٢هـ).



أنشطة:

النشاط الأول: بين المعتمد في تعريف الصحابي، وما أهمية دراسة هذا المبحث ضمن مباحث علوم الاصطلاح؟

النشاط الثاني: من خلال فقرة (أكثر الصحابة فتيا)، مثّل لكل واحد من الصحابة الذين ورد ذكره بفتوى تدل على اجتهاده في استنباط الأحكام الشرعية، وما هي مظان معرفة فتاوي الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟

النشاط الثالث: درستَ أن الصحابة كلهم عدول، فهل تستطيع التدليل على ذلك بما يدفع شبه الطاعنين في السنة؟

النشاط الرابع: من خلال قراءتك لسيرة التابعي الجليل (خارجة بن زيد بن ثابت) وضح أهم السمات التي أهلته ليكون أحد الفقهاء السبعة المشهود لهم بالعلم.

النشاط الخامس: اختلف العلماء في أفضل التابعين، فما رأيك أنت؟ ولمن تعطي الأسبقية؟ مدعمًا قولك بما يسانده ويشهد له.

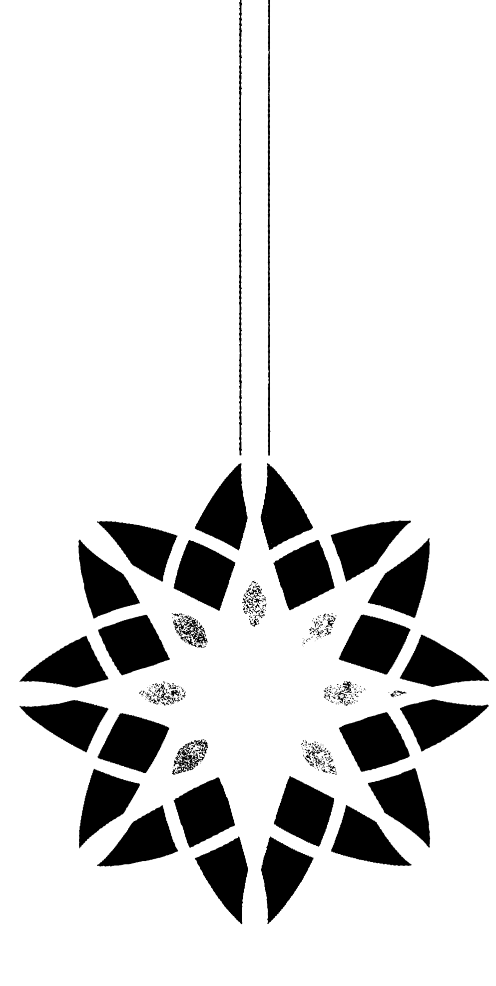
النشاط السادس: اختر راويًا من الصحابة، وآخر من التابعين، وثالثًا من الثقات المتفق على توثيقهم، ورابعًا مجمع على ضعفه، وخامسًا مختلف فيه.

وتأمل ما ذكره العلماء في ترجمة كل منهم، وانظر هل التأصيل النظري للموضوع متوافق مع تطبيق العلماء أثناء ترجمة الراوي أو لا؟

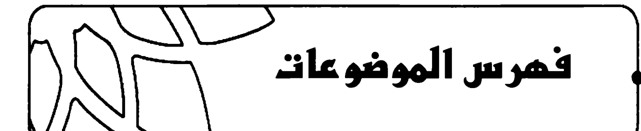
النشاط السابع: اذكر مصنفين من مظان تراجم كل من:

الصحابة – التابعين – الثقات – الضعفاء – رواة الكتب الستة – رواة كتاب بعينه – رواة بلد بعينه.

يراعى في تطبيق النشاط أن لا تكون المصنفات قد ورد ذكرها في المقرر.



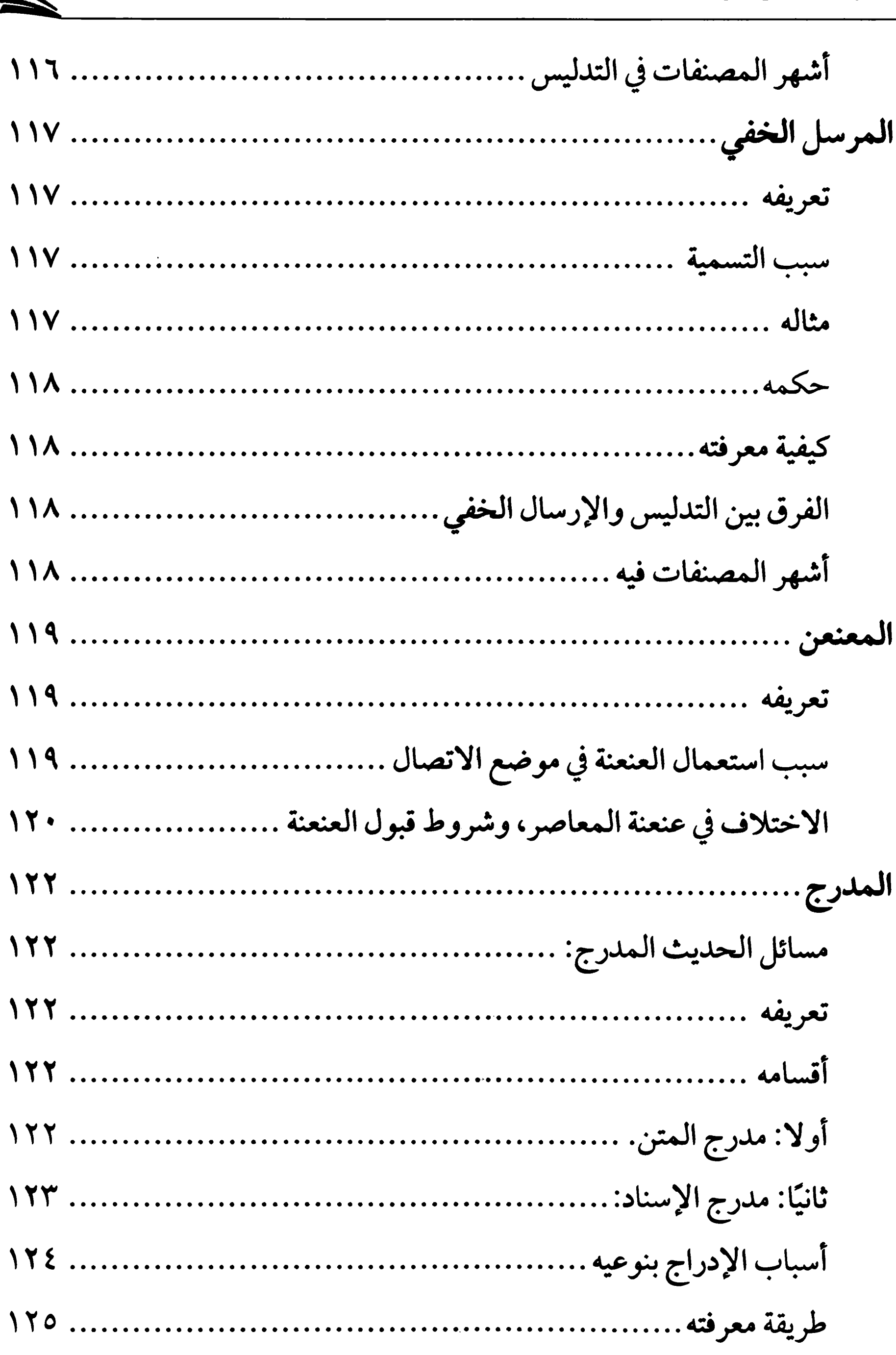
فهرس الموضوعات


فهرس الموضوعات



















تصميم وإخراج فني وتنسيق
مركز الأدهم
⓪⓪②⓪①①④⑧⑥⑧④③⑤③
Markaz.aladham@gmail.com